هِلغى باومغَرتن

لا سلام لفلسطين

الحرب الطويلة ضد غزة

ترجمة: محمد أبو زيد

سلسلة ترجمان

سلسلة ترجمان

هلغى باومغرتن

لا سلام لفلسطين

لا سلام لفلسطين

الحرب الطويلة ضد غزة

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

لا سلام لفلسطين

الحرب الطويلة ضد غزة

هِلغى باومغَرتن

ترجمة
محمد أبو زيد

مراجعة
عصام سليمان

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

باومغَرتن، هِلغى

لا سلام لفلسطين: الحرب الطويلة ضد غزة/ هِلغى باومغَرتن؛ ترجمة محمد أبو زيد؛ مراجعة عصام سليمان.

248 صفحة؛ 21 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 231-237) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-578-4

1. القضية الفلسطينية. 2. النزاع العربي الإسرائيلي. 3. المقاومة الفلسطينية. 4. فلسطين - تاريخ - الاحتلال، 1948 -. 5. غزة (فلسطين) - تاريخ. 6. غزة (فلسطين) - الأنفاق. 7. الحروب العربية الإسرائيلية. أ. أبو زيد، محمد (مترجم). ب. سليمان، عصام (مراجع). د. العنوان. هـ. السلسلة.

956.94054

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Kein Frieden für Palästina

by Helga Baumgarten

Copyright © 2021 Promedia Druckund Verlagsgesellschaft m. b. H., Wien Alle Rechte vorbehalten

عن دار النشر

Promedia Verlag

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2023

في ذكرى ضحايا الحروب الإسرائيلية على غزة
إلى أطفال غزة: من بيت حانون إلى رفح

مُنطَلَق

المحتويات

تمهيد لاحق معطوفًا على تمهيد سابق 9

مقدمة الطبعة العربية 13

مقدمة 17

تمهيد: "نريد حريتنا، ونريدها الآن" 19

I – استعراض تاريخي (1948–1967) 33

II – الاحتلال الإسرائيلي بين حرب حزيران/ يونيو والانتفاضة الأولى (1967–1987) 63

III – الانتفاضة الأولى وأوسلو: 1987–2004 93

IV – الانتخابات 2004–2006 137

V – حرب إسرائيل الطويلة على غزة: 2006–2021 157

خاتمة 203

تحديث للطبعة العربية 219

المراجع 231

فهرس عام 239

منطق

تمهيد لاحق معطوفًا على تمهيد سابق

7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023: تاريخ لن يمر مرور الكرام. يجتاح مقاتلو حركة حماس فجأة جميع "خطوط دفاع" الاحتلال الإسرائيلي. جدار غزة يُخرَق وبواسطة جرافة يُسحَق. "معبر إيرز" يسقط في يد الحركة. راكبو طائرات شراعية يحلقون فوق الجدار، ومقاتلون آخرون يعبرون من البحر.

المقاتلون مستعدون للاشتباك مع الجيش الإسرائيلي: ولكن لا أثر لهذا الجيش، لا من قريب ولا من بعيد. مقر فرقة غزة، ذلك القطاع الذي حوَّله الجيش الإسرائيلي إلى أكبر سجن مكشوف في العالم، يتم اجتياحه ... جنود وضباط يلاقون حتفهم.

يعقب ذلكَ الاستيلاء على أغلب المناطق التي ترسم طوقًا حول القطاع. موتى يتبعهم موتى. أكثر من ألف قتيل على الجانب الإسرائيلي: من جنود وشرطة ورجال إطفاء ومدنيين أيضًا. أكثر من ألف قتيل في صفوف مقاتلي حماس.

لا جدال في أن الأمر سيستغرق سنوات حتى نعلم ما حصل بالضبط يومي السابع والثامن من تشرين الأول/ أكتوبر.

أكثر من 100 رهينة تُجلب إلى غزة: ومرة أخرى هناك جنود وهناك مدنيون. يُفترض أن الغاية من ذلك مبادلتُهم بآلاف السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، أولًا وقبل كل شيء، بالنساء منهم والأطفال.

ساعات تمر من دون ردة فعل إسرائيلية، لأن وحدات عسكرية كاملة كانت قد نُشرت في الضفة الغربية بغية تأمين احتفالات المستوطنين المتطرفين في بلدة حوارة.

وعندئذ يأتي المزيد من ذلك الذي يعرفه قطاع غزة منذ عام 1967، أو منذ عام 1948، ولكن خصوصًا منذ فترة 2006/ 2007: الجيش الإسرائيلي بصدد مساواة غزة بالأرض. فالفلسطينيون، هكذا الأمر منذ عقود، ليسوا بشرًا بالنسبة إليه. في غزة لا يوجد مدنيون: جميعهم "إرهابيون"، "دواعش"، "حيوانات بشرية"، ليس إلا....

يودّعني أصدقائي في غزة عبر البريد الإلكتروني وتطبيق التراسل الفوري "واتساب"، ويترقبون الموت الأكيد. حنين، تلك الفتاة الصغيرة التي سألت والدها ذات يوم لماذا لا أستطيع انتشالها من جحيم غزة عبر خط الهاتف (كنت في حينه أتصل بضع مرات يوميًا للاطمئنان عليهم وللاستعلام كيف يجابهون كل ذلك) تزوجت في غضون ذلك ويُفترض أن تنجب مولودها الأول اليوم أو غدًا ... هذا في حال لا تزال في قيد الحياة....

لقد أطلقت أوروبا والولايات المتحدة العنان لإسرائيل كي تدمر غزة وتقتل سكانها. نعم، إنهم يهللون وربما كانوا يفضّلون "المشاركة".

ها هو العالم يقف رأسًا على عقب: المُضطهِد هو الضحية والمضطَهدون هم الفعلة. استعمار استيطاني، أبارتهايد، عنصرية... كل ذلك نُسي، هذا إذا كان فعلًا قد اعتُرف به يومًا ما في الشمال/ الغرب [الدول المتقدمة].

فنفاق ورياء الغرب الاستعماري الذي لا يزال الناس في الجنوب [الدول النامية] لا يمثّلون بالنسبة إليه أناسًا على قدم المساواة، أصبحا في غضون ذلك لا يُحتملان.

وألمانيا، كما هو الحال دائمًا، تشارك في ذلك متقدمة الصفوف.

– إسرائيل دولةٌ تقوم منذ نشوئها عام 1948 على استعمار استيطاني،

– إسرائيل دولةٌ تعزِّز سيطرتها على الفلسطينيين من خلال نظام فصل عنصري،

– إسرائيل هي دولة مسؤولة، ومنذ عام 1948، عن عدد لا يحصى من جرائم الحرب ضد الفلسطينيين، وهي تدعو إلى جرائم حرب جديدة في تشرين الأول/ أكتوبر، مدعومة من غالبية في المجتمع الإسرائيلي ومصحوبة بتهليل من الغرب الاستعماري.....

– إسرائيل هذه الدولة لا تزال هي ذاتها "الحمل البريء" الذي عليه الدفاع عن نفسه ضد "البرابرة المسلمين" في غزة.

والفلسطينيون الذين يستخدمون حقهم المكفول في المقاومة ضد نظام استعماري، هم إرهابيون ... ويتم في غضون ذلك مساواتهم بالقاعدة وبالدولة الإسلامية (داعش)...

أين الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار؟ أين الضغط الشديد على إسرائيل كي توقف هذا الجنون؟

وعلى الأخص:

أين الضغط على إسرائيل كي تضع أخيرًا حدًّا لنظام الاحتلال والاستعمار الاستيطاني ونظام الفصل العنصري؟

أين الضغط على إسرائيل كي تضع أخيرًا حدًّا للحصار الشامل على غزة وتفتح الحدود المحيطة بها، كي تتوافر الفرصة للناس هناك للعيش حياة تليق بالبشر؟

أين الضغط على إسرائيل كي تمنح أخيرًا مواطنيها الفلسطينيين حقوقًا متساوية؟

أين الضغط على إسرائيل كي تعلن أخيرًا استعدادَها للعيش، وعلى قدم المساواة، إلى جانب دولة فلسطينية؟

وبشكل مثالي يُفترض بالرؤية المستقبلية أن تتحقق أي التي بموجبها يستطيع جميع الناس بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن العيش على قدم المساواة وبحرية، بغض النظر عن التركيبة السياسية...

هكذا فقط يمكن دائمًا الحؤول دون وقوع عنف جديد وأكثر سوءًا،

هكذا فقط يمكن الحؤول دون وقوع ضحايا جدد،

هكذا فقط يمكن الخروج من دوامة العنف **للحرب الطويلة على غزة**...

إسرائيل، والشمال/ الغرب عمومًا الذي لا يزال أسير التفكير والتعامل الاستعماري، عليهما أخيرًا أن يتعلما أن العنف لا يمكن وضع حدٍّ له بالعنف.

وحده الضغط على إسرائيل لتضع حدًّا لنظام العنف الاستعماري الذي تمارسه - وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل - يستطيع أن يوفر لجميع الناس بين البحر المتوسط ونهر الأردن، أولئك الذين يبغون المساواة والحرية والسلام، أن يوفر لهم بالذات ما يصبون إليه.

13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023

مقدمة الطبعة العربية

شهد أيار/ مايو 2023 جولة جديدة في الحرب الطويلة على غزة، أو بشكل أدق الحرب المستمرة ضد غزة. ومرة أخرى كان هناك الكثير من الأطفال، من بيت حانون إلى رفح، ضحايا لها. 34 إنسانًا يتألم المرء لموتهم، من بينهم 6 أطفال و4 نساء. أما حصيلة الجرحى فكانت 190 شخصًا، جراح بعضهم خطيرة، ومن بينهم أيضًا العديد من الأطفال (64) والنساء (38).

ويزداد عنف الاحتلال يومًا بعد يوم في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس؛ فحتى يوم النكبة في 15 أيار/ مايو فقط قُتل، ربما بشكل أدق اغتيل أكثر من 100 شخص في الضفة الغربية والقدس؛ عمليات تطهير عرقية جديدة تُمارس بغية تشريد الناس من بيوتهم وأماكن إقامتهم وتحويلهم إلى مهجرين مشردين. وبشكل صادم يجب توثيق هذه الممارسات في مسافر يطا في جنوب الضفة الغربية، أو في الوقت الحالي ضد السكان في تجمع عين سامية، إلى الشرق من رام الله، إذ لم يستطع سكانها البالغ عددهم حوالى 200 نسمة تحمل العنف المستمر من المستوطنين المستعمرين المجاورين لهم واضطرارهم إلى "النزوح"، وهو ما يشكل دليلًا متجددًا على أن النكبة لم تتوقف منذ عام 1948.

في المقابل يتزايد عدد الأشخاص الذين لا يتورعون عن إبداء مقاومة في كل مكان في الضفة الغربية والقدس. إلا أن المتحكمين

الإسرائيليين بحياة الفلسطينيين وموتهم لا يعملون على تحطيم كل نوع من أنواع المقاومة فحسب، حتى لو تعلق الأمر بتظاهرات احتجاجية بسيطة وسلمية، بل لا يتورعون حتى عن قتل أولئك الذين يقومون بتوثيق جرائمهم وسياساتهم التعسفية، على غرار شيرين أبو عاقلة من القدس التي قُتلت رميًا بالرصاص بدم بارد أثناء قيامها ببث تقرير مصور عن العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين. فقتلها عنوة، أو اغتيالها، قبل عام، دفع بعائلتها وزميلاتها وزملائها، بل وحتى الناس بشكل عام في فلسطين والعالم العربي إلى إحياء ذكراها في هذه الأيام. وحتى يومنا هذا لم تكن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لاستجلاء ظروف قتلها: فضيحة لا يراد لها أن يكون لها آخر!

فمؤسسات حقوق الإنسان التي ترصد خروقات الجيش والمستوطنين لحقوق الإنسان، يجري بداية تحويلها إلى مؤسسات إرهابية، ومن ثم يقوم الجيش بمداهمتها بشكل عنيف، و"سلبها"، وفي نهاية الأمر إغلاقها، كما حصل في عام 2022 مع مؤسسة حقوق الإنسان "الحق" ذات الشهرة العالمية في رام الله، أو مؤسسات أخرى نذرت نفسها للدفاع عن حقوق الأطفال والمعتقلين. وهنا لا تقع المسؤولية البتة على عاتق حكومة بنيامين نتنياهو العنصرية – اليمينية المتطرفة (منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2022)، بل "يتم تقييدها لحساب" الحكومة السابقة، حكومة بينيت/ لابيد، التي تقدم نفسها كحكومة "يسارية – ليبرالية" نجحت في الحفاظ على هذه السمعة على مستوى دولي!

ومن ألمانيا، ولا عجب في ذلك، لا يأتي تضامن، بل يأتي ما هو نقيض ذلك. فحين يقوم فنانون فلسطينيون، على غرار محمد الحواجري من غزة، برسم صور للهجمات الجوية المدمرة للجيش الإسرائيلي وعنونتها بـ"غرنيكا غزة" [غرنيكا هي مدينة إسبانية تعرضت لقصف طائرة ألمانية في عام 1937]، يتم في معرض الفن الدولي "دوكومنتا" في كاسل

[مدينة تقع في وسط ألمانيا]، حيث يقومون بعرض هذه الصور – وذلك للفت الأنظار إلى العنف الذي يتعرضون له منذ عقود في غزة – يُشهَّر بهم كمعادين للسامية ويهانون بـ"تقزز" ألماني متغطرس عصي على الاحتمال. ففي نهاية الأمر، هكذا هو التفسير الألماني المهيمن (والذي مثلته الحكومة ووسائل الإعلام)؛ بلغت وقاحة الفنانين الفلسطينيين حد التطاول، في مقارنتهم حياتهم اليومية في غزة بالهجوم النازي على غرنيكا في إسبانيا، والإيماء إلى لوحة بيكاسو التي استوحاها من قصف غرنيكا. مثل ذلك لا يجوز للمرء القيام به في ظل الديمقراطية الألمانية، هكذا هو رأي السيدات والسادة في برلين وفي (مع بعض الاستثناءات) الصحافة أيضًا؛ إذ بذلك يكون فنانو غزة قد تخطوا، من وجهة نظرهم، خطوطًا (ألمانية) حمرًا.

وحتى رساما الكاريكاتور ناجي العلي وبرهان كركوتلي جرى تحويلهما إلى أمثلة على العداء الفلسطيني والعربي للسامية. إلا أن النيابة العامة في مدينة كاسل قررت في نيسان/ أبريل 2023 أنه لا يتوفر اشتباه أولي بارتكاب جنحة تستدعي ملاحقة جنائية ورفضت بناء على ذلك المباشرة بإجراءات التحقيق، وهو ما يعد أقل من اللازم ومتأخرًا جدًا في مثل هذه الفضيحة التي لا يصح ذكرها، والتي كان يجب تجنبها منذ البداية.

كألمانية أقف مذهولة أمام هذا الهجوم المتكرر والمخجل لكل ألماني ذي ضمير على الفلسطينيين؛ ذلك أن الفلسطينيين يقبعون منذ عام 1967 تحت الاحتلال في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة في خرق واضح للقانون الدولي، وقد سُلبوا حريتهم، وأن إسرائيل قد أقامت نظامًا استعماريًا استيطانيًا في كامل المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، وأن الفلسطينيين، بحسب جميع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية المعترف بها، عليهم العيش في ظل تمييز عنصري، فهذا ما لا تدركه "الطلائع" السياسية والفكرية الألمانية. وليس هذا فقط: فالأبارتهايد

والاستعمار الاستيطاني يفضل المرء في ألمانيا عدم الحديث عنهما، فقد يفقد عمله، أو قد لا يحصل حتى على وظيفة. ولكن في الأساس يتم إخراسه بشكل مبرمج.

مجموعات قليلة، وبضع أفراد في ألمانيا، يقاومون ذلك، يصممون على تضامنهم مع الناس في فلسطين، وليس لديهم استعداد للتنازل: من باكس كريستي (Pax Christi)، مرورًا بـ "بيب" (BiP)، والصوت اليهودي من أجل السلام، وأطفال اللاجئين في لبنان، ومجموعات التضامن الألمانية – الفلسطينية، وأخيرًا والأكثر أهمية شباب فلسطيني ولد وترعرع في ألمانيا، كما على سبيل المثال: فلسطين بتحكي!

هِلغى باومغَرتن

مقدمة

لكل كتاب قصته. وهذا الكتاب وليد التأثر بالمقاومة الفلسطينية ضد عنف الاحتلال والتطهير العرقي في القدس الشرقية، وردةُ فعلٍ على حرب إسرائيل ضد البشر في قطاع غزة.

مقابلة قصيرة مدتها أربع دقائق فقط مع مجلة الظهيرة في قناة التلفزة الألمانية الثانية (ZDF-Mittagsmagazin) في 12 أيار/ مايو 2021، قادت إلى ردة فعل من عشرات آلاف الناس في ألمانيا، ولم تكن قط متوقَّعة مني، ردة فعل علّمتني الشيء الكثير عن البلد الذي ولدت فيه وترعرعت. عدد لا حصر له من المواطنين الألمان ممن يدينون بالإسلام أرسلوا إليّ رسائل إلكترونية كي يعبِّروا ببساطة عن شكرهم على تلك المقابلة. بالنسبة إليهم، كانت على ما يبدو تجربة غير متوقَّعة وجديدة، أن يوجه شخص في التلفزيون الألماني نقدًا صريحًا لظلم، وفي هذه الحالة للاحتلال الإسرائيلي. وكان مهمًّا بالنسبة إليهم أنني صورت المسلمين الفلسطينيين في القدس أناسًا عاديين لا يختلفون عن غيرهم، ورويت كيف يريدون الاحتفال بأعيادهم ويُمنعون من ذلك، وكم هو مهين ومفزع بالنسبة إليهم العنف الذي يمارسه ضدهم حرس الحدود الإسرائيلي في باحة الحرم الشريف وكيف يقومون بمقاومته. كتبوا إليّ في صيغ جديدة باستمرار كيف يُنظر إليهم في ألمانيا وكيف يُعامَلون بوصفهم أناسًا من الدرجة الثانية، وكيف تَسِمهم وسائل الإعلام بالمتطرفين. لقد شعروا مرارًا

وتكرارًا - كما يقولون - بالإهانة، على الرغم من أنهم ببساطة ينتظرون احترام كرامتهم الإنسانية والاعتراف بها.

وأخيرًا وليس آخرًا، هذا الكتاب جواب عن ذلك، وهو محاولتي لعرض وتحليل هذا الصراع المركزي في شأن القدس وفلسطين، وبالذات بالنسبة إلى المسلمين أيضًا، وذلك من وجهة نظر الضحية.

هِلغى باومغَرتن

القدس، في تموز/ يوليو 2021

تمهيد: "نريد حريتنا، ونريدها الآن"

مرة أخرى، تعود القدس وغزة، فلسطين وإسرائيل، لتحتل العناوين الرئيسة على الصعيد العالمي. عنف في باحة الحرم الشريف، ثالث الأماكن المقدسة للمسلمين في العالم، وصدامات بين الشبان الفلسطينيين وحرس الحدود الإسرائيلي المدجج بالسلاح في باب العامود في القدس بسبب الحواجز التي نصبتها الشرطة رغم رمضان، وتظاهرات في حي الشيخ جراح ضد خطر الطرد الداهم للسكان من بيوتهم، وأخيرًا إطلاق "صواريخ" من قطاع غزة على إسرائيل وقصف وحشي من الجيش الإسرائيلي لغزة.

بماذا تعلَّق الأمر، وبماذا يتعلق حتى يومنا هذا؟

هل يتعلق الأمر بمقاومة الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي ونضالهم من أجل الحرية والعيش بكرامة؟ أم يتعلق "بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس" ضد إطلاق النار من قطاع غزة، أي دفاع عن النفس من خلال حرب هجومية، موجّهة أولًا وأخيرًا ضد السكان المدنيين؟ الجواب عن هذا السؤال من حكومتَي برلين وفيينا كان لا لبس فيه ولا غموض. ففي فيينا رُفِع العلم الإسرائيلي على مكتب المستشارية النمساوية، وفي برلين كان الحديث حصرًا عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وفي زيارته الخاطفة لإسرائيل، ركَّز وزير الخارجية الألماني [السابق] هايكو ماس (Maas) على الموقف الإسرائيلي فحسب. أما الناس في قطاع غزة، فقد بدوا كما لو كانوا غير موجودين بالنسبة إليه.

وفي كتاب وضع من أجل القارئ المقيم في الفضاء الناطق بالألمانية، خاصة في النمسا وألمانيا، لا يرى المرء مناص من وضع التعاطي الاستثنائي لألمانيا والنمسا (خاصة على مستوى النخب السياسية) مع فلسطين وإسرائيل في الصدارة.

يظهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط لدينا كما لو أنه يتخذ بعدين:

1) الوضع الحقيقي على الأرض: حيث تقوم النخب السياسية على الأخص بطمسه منهجيًّا، على الأقل في تصريحاتها العلنية، أو تُدركه من وجهة نظر المؤسسة الإسرائيلية فحسب.

2) الخطاب المهيمِن في النمسا وألمانيا: وهو مؤلّف من سردية تشوه إدراك الوضع أو التطورات الحقيقية على الأرض أو حتى تمنعها كليًّا من الحدوث.

فالوضع الحقيقي على الأرض، وهنا يتفق المتخصصون في كل أنحاء العالم، يحدّده نظام احتلال مستمر منذ عام 1967 وتحدده سياسة استعمارية – استيطانية وتطهير عرقي ونظام عنصري شرق أوسطي خاص بذاته.

في المقابل، وفي أوقات الأزمات بالذات، يتجاهل الخطاب الأوروبي، وخصوصًا الناطق منه بالألمانية، ببساطة، هذا الاحتلال القائم بشكل حقيقي. فقطاع غزة بسكانه المليونين، أي المجتمع بأكمله هناك، "يُنظر إليه" على أنه "حماس"، أي "إرهابيون" و"إسلاميون متطرفون". وهنا لا تألو حكوماتنا ونخبنا السياسية جهدًا في تأكيد وقوفها بمتانة إلى جانب إسرائيل وتصديها بحزم لكل أشكال العداء للسامية. وهذا ينطبق على الأخص، حين يصدر هذا النوع الجديد من العداء للسامية، كما يتم المرة تلو الأخرى إبرازه، عن مسلمين – سواء أكانوا مواطنين أم مهاجرين أم طالبي لجوء سياسي. وحين يقومون، كما يتبجحون دائمًا، بمحاربة

شكل من العنصرية، فهم يطورون شكلًا آخر من أشكال العنصرية، أي رهاب الإسلام (Islamophobie)، وعلى ما يبدو فإنهم لم يدركوا حتى ذلك بعد. في الوقت نفسه، يتجاهلون المرة تلو الأخرى وبإفراط، أن العداء للسامية هو أولًا وأخيرًا جزء من أيديولوجيا اليمين المتطرف. ويغفلون عن أن القضاء على اليهود الأوروبيين[1] كان من عمل النظام النازي اليميني المتطرف – الفاشي وداعميه، الذي يرى اليمين المتطرف نفسه في ألمانيا اليوم وريثًا له.

يحاول هذا الكتاب القيام بعملية تنوير وذلك من خلال جذب الانتباه إلى الحقائق الماثلة في فلسطين التاريخية، أي في دولة إسرائيل التي أقيمت عام 1948 وفي المناطق الفلسطينية، غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967.

إذًا، ما الذي حدث في أيار/ مايو 2021، بداية في القدس، ثم في غزة وإسرائيل وفي النهاية في كامل المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن والواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية حصرًا منذ عام 1967؟

انطلقت الأحداث في أيار/ مايو 2021 من تصرّف غير مسبوق للشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين (في القدس لا يتم استخدام الجيش الإسرائيلي، بل حرس الحدود الذي يشبه لباسه لباس الجيش الإسرائيلي) عند باب العامود، إحدى بوابات القدس التي يدخل المرء منها إلى البلدة القديمة. يجتمع الشباب بشكل خاص على المدرج المؤدي إلى الباب احتفاءً بأمسيات رمضان. فجأة ومن دون سابق إنذار يُغلَق المدرج، ولم يسمح لأحد بالمكوث هناك. لم يكن من معنى لإجراءات الشرطة هذه

(1) Raul Hilberg, *The Destruction of the European Jews*, revised and definitive ed., 3 vols. (New York: Holmes and Meier, 1985),

أستخدم هنا المصطلح الذي يستخدمه هيلبيرغ، لأنه لا يظهر مجردًا. فإبادة اليهود تعبِّر بوضوح عما قام به الألمان في حينه.

ولم يرَ فيها الشبان سوى مضايقة غير مقبولة. مساءً تلو مساء، كانت هناك صدامات تزداد عنفًا إلى أن فكّرت قيادة الشرطة بشكل أفضل وأعادت فتح باب العامود.

في غضون ذلك، كانت هناك توترات دائمة قد تطورت في باحة الحرم الشريف، خاصة بعد صلاة المغرب التي تعقب الإفطار والتي يحج إليها عشرات الآلاف يوميًّا، النساء في قبة الصخرة، والرجال في المسجد الأقصى. وجد المؤمنون الفلسطينيون أنفسهم على الدوام مستفَزين من قوى الأمن الإسرائيلية، سواء حرس الحدود أو الاستخبارات، الأمر الذي قاد، المرة تلو الأخرى، إلى حصول صدامات عنيفة، حوَّلت أرض الحرم الشريف بأكملها، بما فيها داخل المسجد الأقصى، إلى ساحة حرب أصيب خلالها الكثير من الفلسطينيين، وبعضهم بجراح خطيرة جدًّا.

بالتوازي مع ذلك، اشتدت حدة الأزمة التي كانت تشهد تصعيدًا مستمرًّا منذ سنوات في حي الشيخ جراح، ذلك الحي الذي بالكاد يبعد مسافة كيلومترين إلى الشمال من باب العامود، حيث يُفترض هناك أن يُطرد السكان الفلسطينيون من بيوتهم، علمًا بأنهم جميعًا وبلا استثناء مهجَّرون من مدن وقرى كان الجيش الإسرائيلي قد طردهم منها عام 1948 ويعيشون في الشيخ جراح منذ خمسينيات القرن الماضي بموجب اتفاق بين الأردن و"وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا". أراد مستوطنون إسرائيليون متطرفون الحلول محلهم في هذه البيوت، أي في وسط حي فلسطيني. وهؤلاء يزعمون أن يهودًا كانوا قد قاموا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشراء أرض في تلك المنطقة. ويحاولون وضع هذه الادعاءات حيز التنفيذ من خلال القضاء. وكان يُفترض بالفلسطينيين إخلاء بيوتهم في أيار/ مايو 2021 كي يشغلها المستوطنون، بحسب قرار المحاكم الإسرائيلية.

تشكّلت حركة تضامن واسعة صحبتها تظاهرات يومية. فمنذ سنوات يتظاهر كل يوم جمعة يهود إسرائيليون يساريون من بينهم أسماء مشهورة مثل الكاتب دافيد غروسمان (David Grossmann) تضامنًا مع الفلسطينيين. وفي أيار/ مايو 2021، تحولت هذه التظاهرات إلى حركة تضامن ومقاومة مستمرة مع مشاركة واسعة من شابات وشبان فلسطينيين غالبيتهم من القدس وإسرائيل.

تصاعدت حدة الصدامات في باب العامود، والمشكلات المتواصلة في باحة الحرم الشريف خلال رمضان، وأخيرًا خطرُ الطرد الداهم للعائلات الفلسطينية من بيوتها في الشيخ جراح، وولّدت في نهاية رمضان مزيجًا متفجرًا من السخط والاستعداد لعدم التسليم بممارسات الاحتلال أكثر من ذلك.

هذا العزم على أنه لم يعد بالإمكان السكوت أكثر من ذلك والوقوف مكتوفي الأيدي أمام القهر والبطش الإسرائيليين، انتقل في نهاية الأمر إلى جمهور المؤمنين في الحرم الشريف الذين بذلوا أنفسهم من أجل مواطنيهم في الشيخ جراح. وفي جريدة **هآرتس** وثّقت عميرة هس (Amira Haas) التطورات التي حصلت في باحة الحرم الشريف يوم الجمعة في 7 أيار/ مايو، آخر جمعة في رمضان، وهو يوم مميز بشكل خاص، يحجّ فيه كل من يتمكن إلى الحرم الشريف بعد الإفطار. وقد ذكر من أجرت معه المقابلة أنه: "كانت الأجواء هادئة ومريحة، عائلات أتت من كل حدب وصوب، من الشمال ومن القدس ومن الضفة الغربية. وقد نشأ التوتر أمام إحدى البوابات المؤدية إلى الحرم، حيث تجمعت الشرطة الإسرائيلية بأعداد كبيرة، بغية إخافة الناس في الحرم من خلال الإيحاء بأن هجومًا يحاك ضدهم. حينئذ قام الشباب بقذف عبوات بلاستيكية فارغة كإشارة للشرطة بأن عليها الانسحاب. إلا أن هذه قامت بالهجوم وبدأت على الفور بإطلاق قنابل صوتية ورصاص مطاطي. في غضون ذلك، وعبر

مكبرات الصوت، أهاب رجال الدين المسلمين بالشرطة عدم اقتحام باحة الحرم وضبط النفس، إلا أن كل هذا بقي بلا جدوى. فخلال وقت قصير جدًّا، أصيب أكثر من 200 شخص برصاص مطاطي، خاصة بالطلقات التي أطلقها الجنود غالبًا عن قصد نحو الرأس أو الوجه. وتقتبس عميرة هس ممن قابلته: "قام جندي بإطلاق النار نحوي (كان الشاب يحمل بوضوح هوية صحافي)، وكان بعيدًا عني مسافة 50 مترًا. كنت أحمل آلة التصوير خاصتي بيد، وأنظر إليه مباشرة. وفي اللحظة التي أطلق النار فيها، قمت بالاستدارة ولذلك أصبت في الظهر أسفل الكتف. كان إطلاق النار هذا يستهدفني، ولم تكن طلقة بمحض المصادفة". وعلى الرغم من أنه عانى كسرًا في ضلع نتيجة الطلقة، بقي الشاب حتى الصباح التالي، مع جميع الناس تقريبًا الذين أتوا مساءً للصلاة، والذين لم يستطيعوا مغادرة الحرم بسبب عنف الشرطة[2].

اتسع نطاق التظاهرات التضامنية بسرعة كبيرة حتى بين الفلسطينيين من مواطني دولة إسرائيل. فقد كانت تعبئتهم قد تمت خلال شهر رمضان، إذ كانوا يأتون كل يوم جمعة إلى القدس للصلاة هناك ووقفوا وجهًا لوجه قبالة التطورات في باب العامود، وفي الحرم نفسه والصدامات في الشيخ جراح. كذلك، حصلت أولى التظاهرات في الضفة الغربية، وقمعتها في البداية السلطة الفلسطينية في رام الله وأجهزتها الأمنية.

وأخيرًا، انتقلت الشرارة إلى قطاع غزة. فبعد تظاهرات تضامنية أولى شاركت فيها قطاعات من المجتمع وعدد كبير من المنظمات الأهلية، وجهّت حركة حماس التي تحكم في غزة (بعد نجاحها في انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006) إنذارًا إلى إسرائيل: ابتعدوا عن الحرم

(2) Amira Hass, "Every Minute at Al-Aqsa Another Palestinian was Injured," *Haaretz*, 31/5/2021.

الشريف، دعكم من العنف هناك وبالأخص داخل المسجدين، وكُفوا عن محاولة طرد الفلسطينيين من بيوتهم في الشيخ جراح. وبذلك، تكون حماس قد قدّمت مطالب للإسرائيليين ليس لها علاقة بغزة، ولكنها تُظهر أن الفلسطينيين، أينما كانوا وفي ظل أي ظروف يعيشون، يقفون معًا يدًا واحدة ويشكلون مجتمعًا وشعبًا. وحيثما كانت هناك مشاكل، هكذا هي الرسالة، لا يتوانون عن تقديم الدعم بعضهم لبعض.

رفضت إسرائيل الإنذار الموجَّه إليها، وبدأت حماس، والجهاد الإسلامي وتنظيمان يساريان هما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، إطلاق النار من غزة اعتبارًا من مساء 10 أيار/ مايو. وعلى ذلك ردت إسرائيل، كما كان الحال عليه دائمًا في السابق، ردًّا غير متكافئ أبدًا، وعادت من جديد لتقصف قطاع غزة قصفًا وحشيًّا. دمار هائل: بنايات سكنية ومستشفيات ومدارس ومساجد، وضحايا خصوصًا بين السكان المدنيين، أطفال (نحو 70) ونساء ورجال لا علاقة لهم بالعمليات الحربية؛ أكثر من 250 قتيلًا ونحو 2000 جريح. في المقابل، كان هناك في إسرائيل 13 قتيلًا، من بينهم طفلان ونحو 120 جريحًا.

هنا، عمل الجيش الإسرائيلي وفق "عقيدة الضاحية" (التي طوّرها الجنرال غادي آيزنكوت في أعقاب حرب لبنان عام 2006، وطبِّقت بدايةً في غزة عام 2014)[3]. وتقوم هذه العقيدة على استخدام عنف غير متكافئ، وتدمير البنية التحتية المدنية، لأن مقاتلين مسلحين في غزة يمكنهم استخدامها. وفي حزيران/ يونيو 2021، كتب الصحافي الفرنسي ألان غريش في **لوموند ديبلوماتيك** (*Le Monde Diplomatique*) ليس هناك

(3) Gabi Siboni, "Disproportionate Force: Israel's Concept of Response in Light of the Second Lebanon War," *Institute for National Security Studies*, Insight no. 74 (2 October 2008), at: inss.org.il; "According to Established Israeli Military Policy Every Gaza is a Target ... and that's not an Accident," *TRT World*, 14/5/2021; Gadi Eisenkot, "A Changed Threat? The Response on the Northern Area," *Military and Strategic Affairs*, vol. 2, no. 1 (June 2010).

من جيش آخر في العالم قام بشكل صريح بصياغة عقيدة 'إرهاب الدولة' (إلا أنها طبِّقت على سبيل المثال من جانب الولايات المتحدة في العراق ومن طرف روسيا في الشيشان)[4]. وفي 21 أيار/ مايو 2021، اتُّفق عبر وساطة مصرية على وقف لإطلاق النار بقي قائمًا في تموز/ يوليو أيضًا. لكن لم يتغير الوضع قط. بقيت غزة محاصرةً، واستمرت الضفة الغربية قابعة تحت الاحتلال، واحتفظ الفلسطينيون داخل إسرائيل بوضعية مواطنين من الدرجة الثانية. وفي المدن الإسرائيلية المختلطة على غرار اللد وحيفا، ولكن أيضًا في كل الأماكن التي تقطنها غالبية فلسطينية في إسرائيل (داخل حدود عام 1967)، تدخلت الشرطة الإسرائيلية بلا هوادة، ولكن في واقع الأمر ضد الفلسطينيين حصرًا تقريبًا[5]. وحصل الأمر ذاته في القدس الشرقية، في الأحياء الفلسطينية. ومارسه الجيش الإسرائيلي كذلك في الضفة الغربية: اعتقالات على نطاق واسع، وتكرار استخدام الأسلحة النارية، كي يكون واضحًا من يملك السلطة في البلاد.

بقي حي الشيخ جراح، من جهته، مغلقًا تمامًا ولا يُسمح بدخوله إلا للمستوطنين اليهود (بلا مشاكل كليًّا وعمليًّا بلا تفتيش) ولمالكي البيوت الفلسطينيين الذين لا يزالون يقطنون هناك والذين يخضعون لتفتيش يتسم بالقسوة وهدر الوقت. في غضون ذلك، كانت تظاهرات التضامن مستمرة بلا انقطاع. وتقوم الشرطة بمهاجمة المتظاهرين على الدوام[6].

---

(4) Alain Gresh, "Can Israel Win its Endless Wars on the Palestinians?," *Le Monde Diplomatique*, English Edition (June 2021).

(5) Josh Breiner, "Israel Police Arrested over 2000 People since Gaza op- 91 % of them Arab" *Haaretz*, 3/06/2021;

يُنظر أيضًا:

Jack Khoury, "Israeli Police aren't Seeking Law and Order, but to Silence Arab Citizens," *Haaretz*, 28/5/2021.

(6) في صباح 5 حزيران/ يونيو 2021، وصل الأمر بحرس الحدود الإسرائيلي إلى حد اعتقال اثنين من صحافيي شبكة "الجزيرة" كانا يغطيان التظاهرات في الشيخ جراح، فضُربا =

أما في غزة، فيعيش الناس على أرض حوّلتها القنابل التي سقطت عليها إلى حطام، وغالبًا بلا كهرباء ولا شبكات ماء تعمل، وبحد أدنى من المواد الغذائية، وبلا مواد تقريبًا للشروع في عملية إعادة البناء[7]. وفي الوقت نفسه، كان أنصار حماس يحتفلون بانتصارهم الذي يعني بالنسبة إليهم أنهم صمدوا حتى النهاية، وأمكنهم في الختام فرضُ وقف لإطلاق النار ... حتى لو كان الثمن باهظًا جدًّا.

وُسمت حماس في وسائل الإعلام الغربية، وخاصة الألمانية منها، جنبًا إلى جنب مع المجموعات الأخرى في غزة، بأنهم معتدون على إسرائيل التي تدافع عن نفسها أمامهم، كي تحمي سكانها. وعن ذلك كتب نيلسون مانديلا في مذكراته أن المضطهِد، وليس المضطهَد، هو الذي يُملي دائمًا الشكل الذي يتخذه الكفاح. فحين يستخدم المضطهِد العنف، لا يبقى أمام المضطهَدين من خيار آخر سوى الرد بعنف[8].

لذلك، يرسم ألان غريش المذكور أعلاه خطًّا مستقيمًا يمتد من التمرد الفلسطيني في القدس، أي في باب العامود وفي رحاب الحرم الشريف وفي الشيخ جراح، إلى "الهجمات الصاروخية" لحماس والجهاد الإسلامي على إسرائيل.

= بشكل فعلي عند الاعتقال وأوقِفا ما يقارب سبع ساعات، قبل إطلاق سراحهما، وهما الصحافية جيفارا البديري والمصور المرافق لها.

(7) عن نقص التزويد بالكهرباء يُنظر:

Amira Hass, in: *Haaretz*, 31/5/2021,

وعن النقص الكبير في الماء:

Amira Hass, in: *Haaretz*, 2/6/2021.

(8) Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela* (Boston: 1995);

الاقتباس هنا مأخوذ عن:

Jamie Wilson, *Learning from Mandela* (University of Washington, 2014),

"الدولة كانت المسؤولة عن العنف... وإن المضطهِد، وليس المضطهَد، هو الذي يملي دائمًا الشكل الذي يتخذه الكفاح".

أما النجاح الحاسم للتمرد الفلسطيني، فيتمثل في توحيد تاريخي فريد من نوعه لجميع الفلسطينيين. فهناك فلسطينيون من إسرائيل، ما عادوا يعرِّفون أنفسهم، كما في المفهوم الإسرائيلي، بأنهم عرب إسرائيل، بل بأنهم فلسطينيون يحملون الجنسية الإسرائيلية وفلسطينيون من القدس الشرقية، وفلسطينيون من الضفة الغربية وفلسطينيون من قطاع غزة وفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في لبنان وسورية والأردن، وأخيرًا فلسطينيون في جميع أنحاء العالم، بغض النظر أين وكيف يعيشون: فلسطينيون كانوا ولا يزالون. فجميعهم يقفون حتى اليوم (منتصف تموز/ يوليو 2021) يدًا واحدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، في مواجهة حرب إسرائيل الجديدة على غزة، في مواجهة محاولة الطرد من الشيخ جراح، أي في مواجهة التطهير العرقي والاستعمار الاستيطاني، والعنصرية والفصل العنصري، وذلك في محاولة لاستذكار الشعارات الرئيسة التي تُقرأ دائمًا وأبدًا على اللافتات التي يرفعها المتظاهرون.

كيف حصل ذلك وهل ستستمر الوحدة وتتطور؟ هذا ما يُفترض أن يرافقنا في الفصول المقبلة كسؤال يقبع طوال الوقت في الظل. وفي الخاتمة، سيُخرَج السؤال مرة أخرى من الظل إلى النور ويُسقَط على المستقبل المنظور.

بالنسبة إلى إسرائيل، وعلى الأقل بالنسبة إلى الصحافيين الإسرائيليين النقديين، شكّلت حرب الأحد عشر يومًا على غزة في أيار/ مايو 2021، من دون التطرق إلى القتلى والجرحى على الجانب الإسرائيلي، "عملية لا معنى لها بالمطلق، وانتهت بفشل ذريع"[9].

(9) Aluf Benn, "This is Israel's most Failed and Pointless Gaza Operation Ever. It must End Now," *Haaretz*, 18/5/2021.

لكن، ما الأسباب التي تقف خلف حقيقة أن إسرائيل تتصرف دائمًا وأبدًا بوحشية أكبر من حرب إلى حرب، وفي الوقت نفسه تحقِّق دائمًا ما هو أقل؟ وهذا أيضًا يجب أن يكون، من ناحية تاريخية، جزءًا لا يتجزأ من هذا الكتاب، كي يجاب عنه بعد ذلك في الخاتمة من جديد وعلى أساس أكثر عمقًا.

انطلاقًا من المشكلات التي تبوأت الصدارة في أيار/ مايو 2021 وقادت في النهاية إلى حرب الجيش الإسرائيلي على غزة، ينبغي معالجة هذه المشكلات في استعراض تاريخي وتحليلها. وهنا يقف التطهير العرقي والاستعمار الاستيطاني في المركز منها، بدءًا بالتهجير الجماعي للفلسطينيين عام 1948، قبل قيام دولة إسرائيل وبعده. فالاستعمار الاستيطاني الذي كان قد بدأ مع موجات الهجرة الصهيونية الأولى إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، أدى إلى أن الفلسطينيين الذين بقوا في البلاد، وعددهم ما يقرب من 160,000 شخص، ووُضعوا حتى عام 1966 تحت الحكم العسكري (ليس في المدن المختلطة على غرار عكا وحيفا ويافا) قد فقدوا أرضهم على مراحل، وكان عليهم في واقع الأمر العيش في ظل نظام فصل عنصري بالمعنى الحرفي للكلمة (الفصل الأول). أما بداية الهجرة الصهيونية، ووعد بلفور، وسيطرة بريطانيا العظمى على فلسطين التي تسمّى بشكل ملطَّف سلطة الانتداب، لأن عصبة الأمم هي التي منحت بريطانيا العظمى هذا الانتداب، فلا يتسع المجال هنا لتحليلها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التمرد الفلسطيني الأول على مستوى البلاد ضد الهجرة الصهيونية والسيطرة البريطانية، إذ لا بد من أن يُصرف النظر عنهما.

أما حرب حزيران/ يونيو 1967 التي تعتبرها إسرائيل، مثل غيرها من

الحروب، حربًا دفاعية[10]، وتقوم بالدعاية لها على هذا النحو أيضًا، فقد قادت إلى احتلال إسرائيلي لما تبقّى من فلسطين التاريخية، أي القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك، تعمَّق أكثر تشظي الفلسطينيين وتقسيمهم وتفككهم إلى مجموعات منفصل بعضها عن بعض، وكان هذا الأمر قد بدأ عام 1948.

وما زال الفاعلون السياسيون الفلسطينيون الذين ظهروا في الفترة التي تلت عام 1948، يسيطرون حتى اليوم على المشهد السياسي الفلسطيني، ولكن بتأثير أقل. من بين هؤلاء حركة فتح، الحركة السياسية التي هيمنت حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، والتي ترأّسها ياسر عرفات وشارك في تأسيسها، وكذلك التنظيمان اليساريان "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" اللذان تأسسا في عامي 1967 و1969. وكان كلاهما قد انبثق من "حركة القوميين العرب"، التيار الفلسطيني الأهم بعد عام 1948، ومركزها لبنان. بالتوازي مع ذلك، كانت جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في عشرينيات القرن الماضي في مصر قد أقامت فرعًا لها في فلسطين أيضًا. وأدت هي الأخرى دورًا ما، إلا أنها لم تتحول إلا في تسعينيات القرن الماضي إلى قوة سياسية من خلال حركة حماس التي تأسست عام 1987، وأصبحت المنافس الأهم لحركة فتح.

ويُفترض أن يتم تحليل الفاعلين من حيث نشأتهم التاريخية وأدوارهم السياسية التي أدوها، إذ بهذا فقط يمكن فهم المواقف التي يمثلونها اليوم، وكيفية رسوخهم في المجتمع الفلسطيني، وماذا يُتوقع منهم في المستقبل (الفصل الثاني).

---

(10) مناحيم بيغن كان الاستثناء البارز، حين وصف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وحرب 1967 بأنهما "حروب خيار حر"، أي حروب اختيرت بحرية.

قاد أول تمرد فلسطيني شامل ضد الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967، وكذلك الانتفاضة الأولى (1987-1991) إلى قبول الفلسطينيين بحل الدولتين (1988) وكذلك إلى عملية أوسلو (1993 حتى اليوم) المثيرة للجدل. لقد وضع اتفاق أوسلو تشظي الفلسطينيين على مستوى جديد كليًّا: فالضفة الغربية ذاتها قُسِّمت الآن إلى ثلاث مناطق، أ، ب، ج. في حين فُصلت القدس الشرقية وشدِّد الحصار على قطاع غزة بقبضة أقوى، من خلال سلسلة من قيود تحِدّ من حرية الدخول إليه والخروج منه وبشكل متصاعد. في هذه الأثناء، حصل انزياح في كوكبة الفاعلين السياسيين الفلسطينيين. فمن جهة، كانت هناك منظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح منذ 1968/ 1969، وتشمل التنظيمين اليساريين الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني السابق الذي أصبح في ما بعد "حزب الشعب". ومن جهة أخرى، كانت هناك حماس، المتحدي الأهم لدور فتح المهيمن، والجهاد الإسلامي، المتحدي الأصغر.

في هذه الفترة، حدث الموت العنيف لياسر عرفات، ربما من خلال عملية تسميم لم تُكشف ملابساتها حتى اليوم، واغتيال الشيخ أحمد ياسين، مؤسِّس حماس ورئيسها، بـ "استهدافه بالقتل" من إسرائيل (الفصل الثالث).

أسفر فقدان شخصيتين سياسيتين تاريخيتين في القيادة الفلسطينية، عرفات وياسين، عن سلسلة من التطورات بلغت أوجها في انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006.

حققت حماس انتصارًا مدوّيًا في الانتخابات لم يلبث أن تحوّل سريعًا إلى كابوس سياسي بالنسبة إليها. إذ لم تقبل الولايات المتحدة وأوروبا نتائج الانتخابات، وكذلك إسرائيل، علاوة على أن فتح لم تكن مستعدة أيضًا للاعتراف بهزيمتها وللانتقال إلى مقاعد المعارضة.

أدى ذلك مرة أخرى إلى درجة جديدة من التشظي، وهذه المرة جغرافيًّا بين غزة والضفة الغربية، وسياسيًّا بين حماس في غزة، وفتح/ منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية. في حين، تفاقم فصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، المنطقة الخلفية للمدينة، وتعمَّق بازدياد (الفصل الرابع).

قادت هذه التطورات، بالنسبة إلى غزة، إلى فترة سادها العنف على جميع المستويات: عنف بنيوي، علاوة على عنف مفتوح في سلسلة من حروب طوقت بها إسرائيل قطاع غزة والسكان هناك: 2006/ 2007، 2008/ 2009، 2014، وفي النهاية، الذروة الأخيرة أو الدرك الأسفل حتى الآن، أي حرب 2021. ينبغي هنا تحليل الفصل بين الضفة الغربية/ فتح وغزة/ حماس وربطه بحروب إسرائيل الأربع على غزة. كذلك لا بد أيضًا من تناول موضوع العنف بالارتباط من جهة بمشكلة "الإرهاب"، ومن جهة أخرى بقضية حقوق الإنسان ودور القانون الدولي (الفصل الخامس).

وختامًا، يتعين التعرض من جديد للأسئلة التي طُرحت في المقدمة. وتنبغي أخيرًا المجازفة، على أساس التحليلات التاريخية القصيرة التي يقدمها هذا الكتاب، بتقديم استشراف مستقبلي. وفي الجزء الختامي، ستقدَّم المطالب الحالية للفلسطينيين وستحلَّل. وهنا، لا بد من طرح السؤال الخاص بالدعم السياسي الذي يتلقاه الفلسطينيون في سعيهم لتحقيق هذه المطالب، ومن هم حلفاؤهم، سواء في داخل إسرائيل أو إقليميًّا أو دوليًّا، بشكل رئيسي من المجتمع، وبدرجة أقل من الحكومات أو القيادات السياسية (القسم الأخير).

- I -

استعراض تاريخي (1948-1967)

1948 - عام النكبة

أقيمت إسرائيل في أيار/ مايو 1948 بوصفها دولة يهودية على جزء كبير من فلسطين التاريخية، وحظيت على الفور باعتراف دولي. وقام الجيش الإسرائيلي بتهجير الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. وبالتوازي مع ذلك، ارتكب الجيش ووحدات صهيونية مسلحة سلسلة طويلة من المذابح، دفعت بأعداد لا تحصى من الفلسطينيين إلى الهروب. أما عودتهم فقد حالت دونها، وبشكل مبرمج، الدولة اليهودية الحديثة النشوء. في حين أن دولة فلسطينية، كما ارتآها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، لم تكن نشأتها ممكنة، إذ حالت دون قيامها إسرائيل وبريطانيا العظمى التي كانت ما زالت قوة عظمى مسيطرة، وذلك بالتوافق مع إمارة شرق الأردن، والأمم المتحدة من خلال الوسيط برنادوت، علاوة على الولايات المتحدة القوة العظمى الجديدة. وحكومة عموم فلسطين التي أُعلِن عنها في غزة بقيت على هامش التاريخ، أو تحولت إلى ذلك من خلال تدخّل مصري مكسوٍّ بغطاء شرق أردني.

تحوّل عام 1948 بالنسبة إلى الفلسطينيين إلى "نكبة". إذ هُجِّر ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون إنسان، وتحوّلوا إلى لاجئين. وفي موطنهم أُعلنَ عن

قيام دولة يهودية، في حين حُرموا من دولة خاصة بهم، على نقيض مباشر مما حصل في المنطقة العربية عمومًا، حيث نشأت هناك دول جديدة، أو توطدت أو سارت نحو الاستقلال.

ويكمن المعنى المركزي للـ"نكبة" في القاموس الفلسطيني في تهجيرهم وتحويلهم إلى لاجئين. واستمرت عملية التهجير أكثر من سنة[1]. فقد بدأت بهروب الأعيان والميسورين والمتعلمين من أعلى الطبقة الوسطى، من المدن الساحلية يافا وحيفا وعكا، ومن الرملة في السهل الساحلي، وطبرية في الشمال، إضافة إلى الأحياء الغربية من القدس. وبحث جميع هؤلاء عن ملاذ في مدن الجوار، مثل بيروت ودمشق وعمان وغزة والقاهرة، حيث غالبًا ما كان لهم أقارب وأصدقاء. هناك أرادوا الانتظار إلى أن يهدأ الوضع مرة أخرى في فلسطين، وقد تراوح عددهم بين 5000 و10,000 شخص. فالضغط العسكري لعصابات الهاغاناه والجيش اليهودي في مرحلة ما قبل الدولة[2]، أدى حتى آذار/ مارس 1948 إلى هروب نحو 75,000 شخص، خصوصًا من قرى السهل الساحلي، أي حيث كان يُفترض أن تقوم الدول الجديدة بحسب قرار التقسيم.

أما هجمات الهاغاناه الكبيرة في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1948، فقد دفعت سكان حيفا (نحو 70,000 نسمة) ويافا (نحو 80,000 نسمة) إلى الرحيل، علاوة على الكثير من سكان القرى المجاورة الذين كانوا قد

---

(1) في شأن ذلك وما يتبع، ينظر بالألمانية:

Helga Baumgarten, *Palästina. Befreiung in den Staat* (Suhrkamp, 1991);

[صدرت ترجمته إلى العربية بعنوان: هِلغى باومغَرتن، **من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988** (رام الله: مؤسسة مواطن، 2006). (المترجم)]

(2) أصبحت الهاغاناه مع إعلان قيام الدولة في أيار/ مايو 1948، هي والبالماخ، أي وحدة النخبة فيها التي خدم فيها خصوصًا سكان الكيبوتسات، نواةَ الجيش الإسرائيلي الجديد مع احتكار مطلق للقوة تمسَّك به بن غوريون بحزم.

تركوا قراهم على عجل، في أعقاب مذبحة دير ياسين (قرية صغيرة بالقرب من القدس، وهي اليوم جزءٌ منها).

أما موجة الهروب الثالثة فقد حصلت نتيجة انهيار وقف إطلاق النار في تموز/ يوليو 1948. ففقَدَ ما يُقارب الـ 100,000 فلسطيني وطنهم في ذاك الصيف. وهؤلاء نزحوا من الجليل في الشمال ومن المدينتين المتجاورتين اللد والرملة في السهل الساحلي، على بعد كيلومترات معدودة من تل أبيب. فتَحْت قيادة رئيس الوزراء اللاحق رابين، وبناء على أوامر بن غوريون، رئيس الوزراء آنذاك، هُجِّر 45,000 نسمة من هاتين المدينتين فقط، وكثيرون منهم كانوا قد لجأوا إليهما كملاذ افتُرِضَ أنه آمن.

أما موجة الخروج والتهجير الرابعة والأخيرة، فقادت إلى النزوح الجماعي لما بين 100,000 و150,000 نسمة آخرين، سواء في الجنوب (من أسدود/ أشدود والمجدل)، حيث اتجه الناس من هناك نحو غزة، أو في الشمال، حيث هُجِّر السكان القرويون إلى لبنان[3].

أما الذكريات الشخصية لشخصيات قيادية لاحقة للحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى علماء ومثقفين وكتّاب فلسطينيين، فتقدِّم انطباعًا عما مروا به عام 1948. هذه التجارب المؤلمة والصادمة لا تزال حتى اليوم تمارس تأثيرها داخل المجتمع الفلسطيني. يتأثر بها فتيان، كثيرون منهم على سبيل المثال يتظاهرون في القدس منذ أيار/ مايو 2021، أو يناضلون في غزة كنشطاء مقاتلين.

---

(3) الأرقام مأخوذة عن:

Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987),

يُقارن:

Baumgarten, *Palästina*, pp. 53-56;

[صدرت ترجمته إلى العربية: باومغَرتن، من التحرير إلى الدولة، ص 65. (المترجم)]

جورج حبش: هُجّر من اللد وفرّت عائلته إلى رام الله ويعود هو إلى بيروت لمتابعة دراسته

كان جورج حبش أحد مؤسسي حركة القوميين العرب، ولاحقًا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وحتى بعد اتفاقيات أوسلو 1993 - رفض اتفاق أوسلو جملة وتفصيلًا - لم يعد إلى فلسطين. استقال عام 2000 من قيادة الجبهة الشعبية وتوفي في المنفى، في عمان عام 2008.

"ما حدث في فلسطين في ذلك الحين كان مرعبًا، ولا يحتمل، وبخاصة بالنسبة إلى رجل شاب مثلي في مطلع العشرينيات تنقصه بعد التجربة. بالنسبة إليّ، فإن الشيء الطبيعي جدًّا في هذا العالم هو أن أكون في اللد، في فلسطين. ففي نهاية الأمر، تبقى اللد مسقط رأسي، وفلسطين وطني. بعد ذلك، كان عليّ أن أشهد دخول الجيش الإسرائيلي المدينة. لقد أطلقوا النار على كل شيء يتحرك، هكذا ببساطة. وفي اليوم التالي، أمروا سكان اللد بالرحيل عن مدينتهم. لقد أعطوا الأمر بذلك، أنا متأكد بشكل مطلق. وبالعنف طردونا خارجًا، قتلوا الناس حتى في الطرقات. شيء لا يُصدّق. لما عدت إلى بيروت، كنت مصممًا على الاستمرار في النضال من أجل قضية كانت عادلة وواضحة تمامًا.

ما الفائدة من إشفاء جسم مريض، إذا كان مثل هذا الشيء ممكن الحدوث. يجب على المرء أن يغيّر العالم، أن يفعل شيئًا، وأن يقتل عند الضرورة، مع المجازفة حتى في أن يصبح هو نفسه لا إنسانيًّا"[4].

تؤكد الأبحاث الأخيرة الواردة من إسرائيل في كتاب لآدم راز ذكريات

---

(4) مقتبس من:

Baumgarten, *Palästina*, p. 61;

[صدرت ترجمته إلى العربية: باومغَرتن، **من التحرير إلى الدولة**، ص 70. (المترجم)]

جورج حبش وتضيف إليها تفاصيل مروِّعة[5]: بعد احتلال اللد - كما نقرأ في كتاب راز - تلقّى الجنود أوامر بسلب العرب المهجرين كل ساعة يد، وكل قطعة مصاغ ونقود، وأشياء ثمينة أخرى، أي سلبهم كل شيء على الإطلاق. وهنا يتم بوضوح الربط المباشر بين أعمال السلب والنهب والتهجير نظرًا إلى ما حصل في اللد: "ليس مصادفة أن تسير أعمال السلب والنهب والتهجير يدًا بيد. هناك نيات غير معلنة، ولكن (كامنة) شديدة الفعالية، بعدم ترك عربي في دولة إسرائيل". (اقتباس يعود إلى زعيم نقابي).

قبل ذلك بسنوات طويلة، كان بني موريس قد أشار إلى بن غوريون بوصفه المسؤول عن تهجير الفلسطينيين من اللد: "صدر الأمر بتهجير (الفلسطينيين) من اللد وكان يتسحاق رابين قد وقّعه مباشرة بعد زيارة بن غوريون لمركز قيادة "عملية داني" (تموز/ يوليو 1948)"[6].

وعندما سأله الصحافي آري شافيت، إذا ما كان فعلًا يقول، "إن بن غوريون يتحمل المسؤولية الشخصية عن سياسة تهجير جماعي مقصودة ومبرمجة"، أجاب بـ"نعم" واضحة: "تحت رعاية بن غوريون حصل إجماع على الترحيل. (...) بن غوريون كان مؤيِّدًا للترحيل. لقد كان مدركًا أنه لن تكون هناك دولة يهودية بوجود أقلية عربية كبيرة ومعادية". ويختم بحجة وحشية - ساخرة: "من دون اجتثاث الفلسطينيين لن تكون هناك دولة يهودية".

---

(5) Ofer Aderet, "Jewish Soldiers and Civilians Looted Arab Neighbor's Property en masse in 1948. The Authorities Turned a Blind Eye," *Haaretz*, 3/10/2020;

يسند عوفر أديريت مقاله إلى كتاب راز:

Adam Raz, *Looting of Arab Property in the War of Independence* (Carmel Publ. House, 2020) (Hebrew).

(6) بهذا الشأن وما يتبع:

Avi Shavit, "Survival of the Fittest" (Interview with Benny Morris), *Haaretz*, 8/1/2004.

أبو إياد (صلاح خلف): هُجّر من يافا إلى غزة بعد الدراسة في القاهرة، ذهب كعامل وافد إلى الخليج

كان أبو إياد أحد مؤسسي فتح. أمضى حياته قياديًّا في صفوفها. قُتل اغتيالًا عام 1991 في المنفى بتونس.

"سيظل يوم 13 أيار/ مايو 1948 محفورًا في ذاكرتي إلى الأبد. ففي هذا اليوم وقُبيل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل بأربع وعشرين ساعة، فرت عائلتي من يافا بحثًا عن ملاذ في غزة. كنا محاصرين. كانت الوحدات القتالية الصهيونية تسيطر على جميع الشوارع المؤدية إلى الجنوب، ولم يبقَ لنا من وسيلة نجاة أخرى سوى ركوب البحر. فكان أن أقلعنا – والدي وإخوتي وأخواتي الأربعة وأنا – على متن مركب تحت وابل من القذائف كانت تطلقها المدافع الإسرائيلية المتمركزة في المستوطنات المجاورة ولا سيما تل أبيب ... تركنا خلفنا ممتلكاتنا ولم نحمل معنا إلا الأمتعة الشخصية ذات الضرورة القصوى. وحتى اليوم أرى أبي أمامي وهو يمسك بيده مفاتيح مسكننا ويقول لنا مطَمْئنًا لن نلبث أن نعود إليه. ولكني لم أر بعد ذلك المنزل الذي ولدت فيه قط"[7].

غسان كنفاني: هُجِّر مع عائلته من عكا إلى بيروت

كان أحد ألمع الكتّاب الفلسطينيين. اغتاله الموساد الإسرائيلي، عام 1972 في بيروت، مع ابنة شقيقته لميس ذات السبعة عشر ربيعًا، بقنبلة وضعت في سيارته.

"في ليلة الهجوم الكبير على عكا بدأت تتوضح الصورة أكثر فأكثر ... وفي الصباح، ساعة انسحب اليهود متوعدين مزبدين ... كانت سيارة

(7) Abu Iyad & Eric Rouleau, *Heimat oder Tod. Der Freiheitskampf der Palästinenser* (Düsseldorf-Wien: Econ Verlag, 1979), pp. 19f., 31.

شحن كبيرة تقف في باب دارنا ... وكانت مجموعة بسيطة من أشياء النوم تُقذف إليها من هنا وهناك بحركات سريعة محمومة ... وقبل أن أثبت نفسي في وضع ملائم، كانت السيارة قد تحركت.

وكانت عكا الحبيبة تختفي شيئًا فشيئًا في منعرجات الطرق الصاعدة إلى رأس الناقورة. ... وعندما بدأت رأس الناقورة تلوح من بعيد ... وقفت السيارة ... ونزلت النسوة من بين الأمتعة وتوجّهن إلى فلاح كان يجلس القرفصاء واضعًا سلة برتقال أمامه مباشرة ... وحملن البرتقال ... ووصلنا صوت بكائهن.

ونزل أبوك من جانب السائق ومد كفه فحمل برتقالة منها ... أخذ ينظر إليها بصمت ... ثم انفجر يبكي كطفل بائس.

وفي رأس الناقورة ... وقفت سيارتنا بجانب سيارات كثيرة ... ورأيت صف السيارات الكبيرة يدخل لبنان طاويًا معارج طرقاتها ممعنًا في البعد عن أرض البرتقال ... أخذت أنا الآخر أبكي بنشيج حاد ... وعندما وصلنا صيدا في العصر، صرنا لاجئين"[8].

إبراهيم أبو لغد: هُجِّر مع عائلته من يافا. ومن غزة أرسلته عائلته للدراسة في الولايات المتحدة الأميركية

كان أبو لغد أحد المثقفين الفلسطينيين البارزين. وقد عمل لسنوات طويلة أستاذًا للعلوم السياسية في الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ تسعينيات القرن الماضي حتى وفاته في عام 2001، كان نائب رئيس جامعة بيرزيت. وهو أول مهجَّر فلسطيني أمكن دفنه في مسقط رأسه يافا، والوحيد.

---

(8) Ghassan Kanafani, *Das Land der traurigen Orangen* (Basel: Lenos verlag, 1983), pp. 7-9;

[النسخة العربية: غسان كنفاني، **أرض البرتقال الحزين**، سلسلة أعمال غسان كنفاني 2، ط 4 (بيروت: منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، 1987)، ص 73.

ونقلت النص المقتبس هنا حرفيًّا عن النسخة العربية المذكورة أعلاه. (المترجم)]

"لم تكن أمي تريد مغادرة (يافا)، لقد كانت مكافحة. إلا أننا صممنا على ذلك: يجب عليكِ. يمكنكم الذهاب إلى نابلس، ليست بعيدة من هنا، وسنلحق بكم قريبًا. ... أحضرنا شاحنة لها ... اعتقدنا أن الأمر يتعلق بأسبوع أو اثنين. ببساطة، لم يخطر ببالنا أننا لن نعود إلى هناك قط".

استكملت كريمته ليلى أبو لغد ذكريات والدها هذه: "ترك والدي (يافا) في أيار/ مايو على متن -كما تداولت الألسن- آخر سفينة غادرت يافا. وحسب وصفه كان يتم إطلاق النار من جميع الجهات ... لم يبق أحد تقريبًا في يافا"[9].

إبراهيم اللدعة: هُجّر مع عائلته من يافا إلى رام الله

أصبح اللدعة طبيبًا. بعد دراسته في ألمانيا افتتح عيادة أنف وأذن وحنجرة في رام الله. وشغل في ما بعد لبضع سنوات منصب مدير مستشفى أوغستا فيكتوريا في القدس.

"... وهكذا إذًا تركنا جدّاي بصحبة خالتي وبقينا في مدينة لم تلبث أن استولت عليها منظمات إرهابية يهودية. وكما لو كان والدي قد استشعر ذلك من قبل أصلًا، فقد قرر بشكل ذاتي المغامرة بالرحيل مستخدمًا إحدى شاحناته، حيث كان قد امتلك من أجل تزويد محله بالبضاعة اثنتين من هذه المركبات العسكرية البريطانية القديمة ذات المحرك الذي يحتل مكانًا بين مقعدي السائق والراكب الجالس إلى جانبه. ... التجأ إلينا (أيضًا) جيراننا، عائلة قهوجي، إذ أرادوا هم أيضًا مغادرة يافا ولم يجدوا وسيلة. وهكذا كان على ما مجموعه 45 شخصًا أن يجدوا مكانًا لهم في شاحنتنا. ومع ذلك لم تثبط عزيمة والدي، فقد فَرَد في حيز الشحن أرضية

(9) Lila Abu Lughod, "Pushing at the Door," in: Penny Johnson & Raja Shehadeh, *Seeking Palestine* (Northampton, Mass.: Olive Branch Press, 2013), pp. 48-49.

أخرى وضعنا تحتها متاعنا، وذلك من أجل توفير مكان للجميع. جلس والدي خلف المقود وبجانبه والدتي وشقيقتي الكبرى عايدة. في حين جلست أنا، بوصفي من بين الأصغر سنًّا، على غطاء المحرك بين المقاعد الأمامية. ولم يجد ابن خالتي موسى، الذي كان يبلغ من العمر 17 عامًا، مكانًا له في حيز الشحن، بل وقف في الخارج على مسند عتبة باب المركبة من جهة السائق...

وعلى مخرج المدينة في اتجاه الشرق نحو رام الله، اصطففنا ضمن قافلة حملت آخر الباقين الذين رحلوا عن المدينة. كان هذا في نهاية نيسان/ أبريل. بعد أقل من أسبوعين، في 13 أيار/ مايو، استولت فرق يهودية على يافا لنخسرها نحن الفلسطينيين إلى الأبد. سار الجيش البريطاني في مقدمة قافلتنا، حيث استمر الانتداب البريطاني بالضبط حتى 14 أيار/ مايو 1948، اليوم الذي كان من المفترض أن يُعلن فيه قيام الدولة اليهودية...

كان علينا التوقف مرارًا وتكرارًا، إذ كان على الجنود البريطانيين التفاوض مع أفراد من عصابات يهودية مسلحة أو عناصر الهاغاناه بخصوص مواصلة السفر. لم نصل إلى رام الله إلا بعد ثلاثة أيام - في العادة، لم تكن تستغرق الرحلة حينذاك بالسيارة أكثر من بضع ساعات - في الأول من أيار/ مايو من العام 1948، الذي صادف سبت النور، حيث كان في انتظارنا خالي غطاس شقيق والدتي. أمضينا الأيام القليلة الأولى في مخيم لاجئين مؤقت في ساحة أمام الكنيسة الكاثوليكية"[10].

---

(10) Ibrahim Lada'a, *Arzt aus Jaffa, Geschichte eines palästinensichen Vertriebenen* (Engelschoff: Verlag auf dem Ruffel, 2018), pp. 32-34;

[النسخة العربية: إبراهيم خليل اللدعة، **طبيب من يافا، حكاية مهجّر فلسطيني** (بيروت: دار الفارابي، شباط 2019). (المترجم)]

فهم النكبة وتأويلها

إذا تتبّعنا الرواية الإسرائيلية التي سادت حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، فإن الفلسطينيين تركوا مدنهم وقراهم لأن القيادات العسكرية والسياسية العربية أمرتهم بذلك. فقد أراد هؤلاء - هكذا يُحَاجَج - أن يشنوا حرب إبادة نظامية ضد إسرائيل، وأن يُلقوا بجميع اليهود في البحر، وأن يدمروا دولتهم، كي يعيدوا الفلسطينيين بعد ذلك إلى ديارهم. هذه الرواية تؤدي دورًا حتى اليوم في الخطاب الناطق بالألمانية، على الرغم من انكشافها منذ زمن طويل من خلال أبحاث متخصصين فلسطينيين[11] وإسرائيليين بوصفها مجرد دعاية.

فـ"المؤرخون الجدد" في إسرائيل، بني موريس وكتابه المميَّز **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين** (1987، طبعة جديدة 2004)، وإيلان بابه (1988)، وسيمحا فلابان (1987)، وآفي شلايم (1988)[12] وآخرون، قاموا بتوثيق الـ"نكبة" بالتفصيل وبتحليلها.

وحتى اليوم يتكرر الكشف عن وثائق جديدة، على الرغم من أن إسرائيل بالذات، حتى هذا التاريخ، ترفض الكشف عن الوثائق ذات الصلة، بل على النقيض من ذلك تحاول بنشاط إخفاء مادة تاريخية تفضح دور القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية[13].

أما كتاب آدم راز عن أعمال السلب والنهب الإسرائيلية في حرب

---

(11) بدايةً وليد الخالدي 1961، ولاحقًا، على الأخص، نور مصالحة.

(12) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); Simha Flapan, *The Birth of Israel: Myths and Realities* (New York: Pantheon Books, 1987); Ilan Pappe, *Britain and the Arab- Israeli Conflict, 1948-1951* (London: Macmillan, 1988); Avi Shlaim, *Collusion over the Jordan. King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988).

(13) على سبيل المثال:

Ofer Aderet, in: *Haaretz*, 1/4/2021; Rona Sela, in: *Haaretz*, 10/4/2021.

الاستقلال الإسرائيلية[14]، بوصفه آخر منشور ذي صلة حتى الآن، فيُظهر مع فيض من مواد لم تكن معروفة حتى يومنا هذا وجزئيًّا غير مكشوفة للعامة، مسؤولية بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، عن حقيقة أن أعمال السلب والنهب لم تتوقف ولا حوسب من قام بها. يُحمّل راز بن غوريون المسؤولية ليس عن تهجير الفلسطينيين فحسب، بل أيضًا عن سياسة الحيلولة دون رجوعهم بالوسائل كافة، بما في ذلك العنف. (فقد أُطلقت النار على الذين حاولوا العودة إلى قراهم، ووضع الجيش في كل مكان ألغامًا أرضية على الحدود).

وفي مراجعته للكتاب في **هآرتس**، لا يكتفي بني موريس بذلك، بل يتعداه مشيرًا إلى أن الموضوع لم يكن بالأساس يتعلق بالسلب والنهب، بل أولًا وأخيرًا باستيلاء أهالي القرى اليهودية (أو الكيبوتسات والموشافات) على الأرض الفلسطينية، وفلاحتها وتدمير قرى بأكملها أو، كبديل، توطين اليهود في القرى المهجورة، والاستيلاء على البيوت الفلسطينية في المدن (خاصة في حيفا والجزء الغربي من القدس)، وفي كثير من الأحيان إشغالها بمهاجرين جدد والحيلولة دون عودة الفلسطينيين من خلال الجيش، الذي، كما يصوغ موريس، قد "فصل" اللاجئين عن أرضهم: "لم يعد هناك من شيء ولا مكانٍ يستطيع المرء العودة إليه". في هذه "العملية"، كان هناك – يختم موريس مراجعته – تعاون وثيق بين "الشعب" والحكومة على خلفية مصالح شخصية وسياسية على حد السواء.

بالتأكيد، سوف تناقض التحليلات الفلسطينية التأويل الذي يقول إنه لم يعد هناك من مكان يمكنهم العودة إليه.

---

(14) Raz, *Looting of Arab Property*.

إلى ذلك مراجعة الكتاب من قبل:

Benny Morris, "Was Israeli Looting in 48 Part of a Broader Policy to Expel Arabs?," *Haaretz*, 3/6/2020.

فطوال الخمسينيات من القرن الماضي، تمّ توثيق محاولات قام بها لاجئون فلسطينيون للعودة إلى وطنهم، إلى قراهم ومدنهم، لنقل غلالهم وإحضار ممتلكاتهم ...إلخ. ومرارًا وتكرارًا قادت هذه المحاولات بالذات إلى "عمليات عقابية" من الجيش الإسرائيلي، وخصوصًا من الوحدة 101 السيئة الصيت والسمعة التي كان يقودها آنذاك أريئيل شارون الذي أصبح لاحقًا رئيس وزراء. يُفنّد سلمان أبو ستّة[15] تأويل موريس بشكل مؤثّر للغاية. فلم يفقد أبو ستّة الأمل في العودة قط، وهو يعرف بالضبط إلى أين سيعود.

مشروعٌ فاتنٌ هو مشروع "كل ما تبقّى من مسكة"، الذي يعمل بطريقة "البحث التشاركي النقدي" (critical participatory action research). في عام 2010 التقت في تل أبيب مجموعة من النشطاء، خمسة فلسطينيين وثمانية إسرائيليين. وكان موضوع اللقاء قرية مسكة التي دمِّرت عام 1948، وقد أراد النشطاء تمكين المهجرين من العودة من خلال رسم خرائط مضادة (Counter-Mapping Return). كان الهدف هو ضمان عودة جميع المهجرين، وفي الوقت عينه خلق تعايشٍ مع الجيران اليهود[16].

فهم ما حصل عام 1948 وتأويله وتصوُّره

كان غسان كنفاني أفضل وأدق من عبَّر عن الفهم الفلسطيني المباشر لما حصل عام 1948: "كنا لاجئين". مجلات سياسية سرية ذات صلة بحركة القوميين العرب (جورج حبش) احتفظت بصفحة خاصة بها تحت

(15) Salman Abu Sitta, *Mapping My Return* (Cairo: American University in Cairo Press, 2016).

(16) Maria Elena Torre et al., "Critical Participatory Action Research on State Violence," in: Norman K. Denzin & Yvonna S. Lincoln (eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2017); Special to Miska: Tracing Miska: Widening the Geographic Imagination with Participatory Contact Zones, 2017), pp. 506-511.

عنوان "مع النازحين". وكان المسؤول عن هذه الصفحة الناشط أبو ماهر (أحمد اليماني)، وهو نفسه لاجئ من الجليل.

رفض المهجرون الفلسطينيون بإصرار دائم جميع مشاريع التوطين في أماكن أخرى. وبدلًا من ذلك، حافظوا على أملهم بالعودة أحياء. أما رمز ذلك، فكان مفاتيح منازلهم. في مشروع مسكة تجلّى ذلك بوضوح شديد:

"إنه مجرد مفتاح، ذلك الرمز الشهير للعودة الفلسطينية. مسكة هي مسقط رأسي والعودة إلى مسكة هو تحدي حياتي. أطفالي يتعلمون ذلك مني ... نحن نذهب إلى مسكة، نحن نشمّ مسكة. ما من أحد يستطيع أن يخدعنا في أنها غير موجودة. بالنسبة إلينا هي حقيقة واقعة"[17].

وفي كتابه **معنى النكبة**، قدّم قسطنطين زريق أهم معالجة سياسية معاصرة للنكبة في فلسطين. فالهزيمة العربية كانت بالنسبة إليه نتاج انقسام الدول العربية على نفسها، ونتجت في الوقت نفسه لأن المنطقة لم تشهد أي تحديث. ولذلك دعا إلى ثورة عربية شاملة ضد كل الأنظمة الرجعية، ثم في أعقاب ذلك إلى توحيد جميع الدول العربية. عندئذ فحسب، هكذا يستنتج، تستطيع الدولة العربية الموحَّدة مهاجمة إسرائيل وتحرير فلسطين. بالنسبة إلى زريق، كان الشيء المركزي هنا القومية العربية وإقامة دولة وطنية عربية موحَّدة. على هذا الأساس وحده، يمكن برأيه التفكير في تحرير فلسطين.

لم تنشأ تصورات نظرية للـ "نكبة" وللسياسة الإسرائيلية من "النكبة" حتى يومنا هذا، إلا في وقت لاحق، بعضها نشأ في أوائل ستينيات القرن الماضي، لكنها أُغفلت ولم تُفهم أو تُستوعب في النقاش العلمي والسياسي.

---

(17) Ibid., p. 507.

إنها ثلاثة مفاهيم تلك التي تحدِّد النقاش العلمي الحالي، وتحدِّد أيضًا، بدقة على الأقل، الخطاب السياسي العام عن النكبة: الاستعمار الاستيطاني، والتطهير العرقي، ونظام الفصل العنصري.

الاستعمار الاستيطاني

خلص فايز الصايغ في تحليله، في عام 1965، إلى أن إسرائيل دولة مستوطنين استعمارية. بعد بضع سنوات، نشر مكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) عمله المؤثّر خاصة في أوساط اليسار الأوروبي **إسرائيل، واقع استعماري؟** (*Israel, Fait Colonial?*) (بداية في عام 1966 أو 1967، ثم مترجمًا إلى الإنكليزية *Israel: A Colonial - Settler State?* في عام 1969 أو 1973). وفي مطلع سبعينيات القرن الماضي اتخذ اليسار الفلسطيني، أي الجبهتان الشعبية والديمقراطية، رودنسون مرجعًا له، شأن اليسار الأوروبي.

لم تنشأ الأدبيات "الكلاسيكية" الخاصة بالاستعمار الاستيطاني إلا في وقت متأخر جدًّا، وقادها باتريك وولف[18] ولاحقًا لورنزو فيرسيني[19].

ومع نظرية الاستعمار الاستيطاني، يصبح من الممكن فهم السياسة الإسرائيلية منذ عام 1948 حتى الآن في جوهرها وبقوّتها الداخلية الدافعة. يسعى الاستعمار الاستيطاني بالوسائل كافة، وإلى حد بعيد بشكل متغيّر وفقًا للأوضاع السياسية، للقضاء على السكان المستعمَرين، إما من خلال مذابح أو حروب، سواء بتهجير مباشر أو غير مباشر. وهنا، يجب رسم خط من اللد في تموز/ يوليو 1948 حتى الشيخ جراح 2021.

(18) Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), pp. 387-409.

(19) Lorenzo Versini, *Settler Colonialism. A Theoretical Overview* (London: Palgrave Macmillan, 2010).

التطهير العرقي

يعود المفهوم إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث نشأ واستُخدم في سياق الحروب التي دارت رحاها في يوغسلافيا. أما تطبيقه على الـ"سياسة" الإسرائيلية نحو الفلسطينيين، فيحصل عام 2004 من خلال بني موريس في مقابلة مع آري شافيت في **هآرتس**[20].

وفي عام 2006، كان إيلان بابه أول باحث طبَّق هذه النظرية في عمله المتميز **التطهير العرقي في فلسطين** (*The Ethnic Cleasing of Palestine*) مباشرة على فلسطين/ إسرائيل.

في حين ركَّز نور مصالحة في أعماله على سياسة التهجير الإسرائيلية للفلسطينيين. وهنا، اتّخذ عنده مفهوم الـ"ترانسفير" أو [الترحيل] مكانًا مركزيًّا. ويشرح أوري ديفيس (Uri Davis) السياق شرحًا بسيطًا ومقتضبًا: "مفهوم "الترانسفير" - [أي] "التطهير العرقي" بلغة سياسية معاصرة". على أن أهم كتاب لنور مصالحة عن هذا الموضوع هو بلا ريب **طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948** (*The Expulsion of the Palestinians: The Concept of Transfer"in Zionist Political Thought, 1882-1948*) الصادر في عام 1992، أي بضع سنوات قبل صدور منشورات زملائه الإسرائيليين.

دولة الفصل العنصري

يبدو مفاجئًا أن إسرائيل وُصفت بدولة فصل عنصري، في البداية عام 1961، بلسان رئيس وزراء جنوب أفريقيا هندريك فيرورد (Hendrik Verwoerd): "إسرائيل، مثل جنوب أفريقيا، دولة فصل عنصري"، إلا أن فيرورد، في واقع الأمر، لم يفهم ذلك بوصفه نقدًا، بل بوصفه مديحًا.

---

(20) Shavit, "Survival of the Fittest".

(سبق الاقتباس من هذه المقابلة من قَبل في ما يتصل بذكريات جورج حبش).

استند الانتقاد الحاد لليسار الفلسطيني، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، لاستراتيجية البانتوستان (Bantustan) الإسرائيلية، إلى التماثل بين دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وفلسطين. وفي النقاش الإسرائيلي من أوري ديفيس وحتى ميرون بنفنيستي (Meron Benvenisti)، يُشهَّر مرارًا وتكرارًا بحقيقة أن إسرائيل تقمع الفلسطينيين كما تقمع دولة الفصل العنصري السود في جنوب أفريقيا. سلسلة كاملة من التقارير الدولية تصف إسرائيل كدولة فصل عنصري، ابتداءً من تقرير جون دوغارد (John Dugard) (2007) ("النتائج القانونية لاحتلال مديد مع مظاهر استعمار وفصل عنصري") مرورًا بدراسة من جنوب أفريقيا تعود إلى عام 2009: "تتساوق السياسة التي تطبّقها إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل كلي تقريبًا مع تعريف الفصل العنصري، كما هو وارد في المادة 2 من المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها"، وحتى تقرير الإسكوا (ESCWA)[21] من عام 2017. وهذا تفسِّره ريما خلف، المدير التنفيذي للإسكوا، بهذه الطريقة: "يستنتج التقرير بشكل واضح وجلي أن إسرائيل دولة عنصرية أقامت نظام فصل عنصري يلاحَق بواسطته الشعب الفلسطيني".

وفي الختام، تصف منظمات حقوق إنسان عدة، في عامي 2020 و2021، إسرائيل منذ عام 1948 بأنها دولة فصل عنصري، أي ليس في المناطق المحتلة منذ عام 1967 فحسب، بل على كامل الأرض بين البحر المتوسط ونهر الأردن، ومنذ إقامة دولة إسرائيل عام 1948. وهذا يشمل دراسة منظمة ييش دين (Yesh-Din)[22] العائدة إلى عام 2020. وحظي بانتباه دولي أكبر تقريرا بتسيلم (B'Tselem)[23] وهيومن رايتس ووتش

(21) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (المترجم)
(22) منظمة حقوق إنسان إسرائيلية، وتعني بالعبرية "هناك قانون". (المترجم)
(23) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. (المترجم)

(Human Rights Watch)[24] الصادران في كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل 2021.

ومن الغريب، أن وصف إسرائيل بدولة فصل عنصري لم يحظَ بالقبول دوليًا إلا بعد نشر هيومن رايتس ووتش وبتسيلم تقريريهما. أما الدراسة المستفيضة والعميقة لـ"مجلس أبحاث العلوم الإنسانية (Human Science Research Council) من جنوب أفريقيا: "احتلال، استعمار، فصل عنصري؟ إعادة تقييم ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء القانون الدولي" من عام 2009[25] فقد أغفِلت ببساطة في النقاش الأكاديمي الدولي والخطاب العام، كما يبدو ذلك واضحًا اليوم. ولكن، على ما يبدو، يجب أن تكون منشورات غربية دائمًا تلك التي تجعل من تغيير نموذجي، أكاديميًا كان أم سياسيًا، ممكنًا. إلا أن هناك فرقًا جوهريًا بين التقرير الجنوب أفريقي الذي عملت عليه أيضًا منظمات حقوق إنسان فلسطينية كشركاء كاملين، وتقريري بتسيلم وهيومن رايتس ووتش: فالمنظمتان الأخيرتان هما أول ما تصِفان في تقريريهما إسرائيل الكاملة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن بأنها دولة فصل عنصري.

في المقاومة السياسية للفلسطينيين 1948-1967، بقيت هذه الجهود المفاهيمية والنظرية التي تم القيام بمعظمها بعد عام 1967، بلا دور أيًا يكن. ففي هذه المقاومة تعلّق الأمر أولًا وأخيرًا بتحديد جديد للهوية الفلسطينية وفرص العمل السياسي المباشر.

---

(24) منظمة مراقبة حقوق الإنسان. (المترجم)

(25) Human Sciences Research Council of South Africa (HRSC), *Occupation, Colonialism, Apartheid? Democracy and Governance Program* (Cape Town, South Africa: Middle East Project, 2009),

كان الباعث على هذه الدراسة الأسئلة التي طرحت في تقرير جون دوغارد. وهي تسعى لتقديم أجوبة واضحة وتتوصل إلى استنتاج فحواه أن إسرائيل بلا ريب هي دولة فصل عنصري.

فإلى أي حد تبقى هذه النظريات وثيقة الصلة بالموضوع اليوم؟ هل يتعلق الأمر بفهم أفضل للواقع الذي يقف الفلسطينيون في مواجهته اليوم ومنذ عام 1948؟ أم يتعلق الأمر على الأصح بحشدِ تضامن، وذلك ربطًا بالتضامن العالمي مع جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري؟

مهما يكن من أمر، فإن فرصة المقارنة، بالنسبة إلى الباحث، تصبح بهذه النظريات أفضل كثيرًا. وفي الوقت ذاته، يمكن تجنب القيام بتحليل فلسطين وإسرائيل بوصفهما حالتين استثنائيتين، فريدتين من نوعهما، ليس إلا.

سياسيًّا، ولكن في التحليل العلمي أيضًا الذي يود دعم المقاومة السياسية، يصبح ممكنًا التعرف إلى الصورة الكبيرة خلف الأعمال المتفرقة للجيش والإدارة والسياسة، أي التعرف إلى عملية مبرمَجة للتهجير والتصفية، كانت قد بدأت عام 1948 ولا تزال مستمرة في الأشكال المختلفة حتى اليوم، كما تُظهِر على الأخص أيضًا السياسة الإسرائيلية في الشيخ جراح وسلوان. وتبقى أعمال نادرة شلهوب كيفوركيان لزومًا ملزِمًا، خاصة من أجل فهم أعماق تبعات الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي في القدس[26].

فالناشطون الشباب (والكبار) يكررون تحدي سعي إسرائيل لتهجيرهم. وفي غضون ذلك يردّون بعزم مطلق: لا نريد ولا نسمح بتهجيرنا[27].

---

(26) Nadera Shalhoub-Kevorkian, *Security Theology, Surveillance and the Politics of Fear* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015);

ظهر أحد مقالاتها مترجمًا إلى الألمانية في:

"Gestohlene Kindheit - Palästinensische Kinder, und das System des Siedlerkolonialismus," *INAMO* vol. 22, no. 88 (December 2016).

(27) Judy Maltz & Nir Hasson, "We Will Never Leave Our Land: The Palestinian Families Facing Eviction in Sheikh Jarrah," *Haaretz*, 8/8/2021.

ووصلًا مع عام 1948 حتى اليوم، تصبح الـ"نكبة" قابلة للرؤية بوصفها عملية مستمرة. وكان باتريك وولف أبرز بوضوح، أن الاستعمار الاستيطاني ليس حدثًا منفردًا، بل لا يمكن فهمه بشكل مطابق إلا بوصفه عملية تاريخية – سياسية.

فاعلون سياسيون فلسطينيون جدد بين عامي 1948 و1967 في إسرائيل

بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل ولأسباب عديدة لم يُهجَّروا أو يضطروا إلى الفرار – كثير منهم هُجروا أو أُعيد توطينهم داخل البلاد – فقد تعلّق الأمر أولًا وأخيرًا بالبقاء على قيد الحياة في ظل الحكم العسكري الذي فُرض عليهم في أعوام 1948–1966[28].

أما الحزب السياسي الوحيد الذي استطاع الفلسطينيون أن ينشطوا من خلاله على أساس متساوٍ واحترام متبادل، فقد كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي. وقد بقي مهمًّا، بالنسبة إلى التطورات اللاحقة التي حصلت في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، الجمع بين [النزعة] الوطنية والشيوعية، بما في ذلك التعاون والنضال المشترك مع يهود إسرائيليين شيوعيين. ومن جهة أخرى، اكتسب الفلسطينيون هناك تجربة العمل النيابي. والأمثلة على ذلك يمثلها إميل حبيبي، وتوفيق زيّاد، وتوفيق طوبي. وقد أدت الثقافة، خاصة أشعار محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زيّاد، علاوة على

(28) Adel Manna, *Nakba and Survival: A History of the Palestinians who Remained in Haifa and the Galilee, 1948-1958* (California University Press and IPS, 2022);

وهو بالمناسبة العمل الوحيد الذي يعالج بالتفصيل هذه الفترة بالذات – بداية من عام 1948 إلى ما بعد عام 2000. وعلى مدى أوسع، بالعربية ثم بالعبرية، ولم يصدر بالإنكليزية إلا في عام 2022:

Ilan Pappe, *The Forgotten Palestinians. A History of the Palestinians in Israel* (Yale University Press, 2013).

روايات إميل حبيبي دورًا مركزيًّا في حشد الجماهير وفي تأسيس الهوية. وقد شكّلت، من جوانب مختلفة، الأساس لكل عمل سياسي. وهذا ما يمكن تعقّبه بوضوح حتى اليوم.

في الضفة الغربية

ضُمَّت الضفة الغربية إلى الأردن بعد عام 1948 وبقيت حتى عام 1967 تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية. وفي عام 1951، اغتيل الملك الأردني عبد الله على يد مواطن فلسطيني في الحرم الشريف. ومنذ عام 1952، حكم الملك حسين الضفة الغربية مع القدس الشرقية. ومنذ ذلك الحين، كان على الفلسطينيين العيش في ظل نظام حكم سلطوي متطرف. وقمعُهم كان وحشيًّا للغاية. ولم يُسمح لهم على سبيل المثال باستخدام اسم فلسطين وكان تحديد الهوية الذاتية بأنها فلسطينية محظورًا تحت طائلة العقاب.

من هنا كانت معارضة الفلسطينيين لذلك محتومة. وقد عبَّروا عن ذلك من خلال دعمهم غير المحدود للرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي أصبح، بدءًا من منتصف خمسينيات القرن الماضي زعيمًا للقومية العربية. وقد حاول الملك حسين التصدي لذلك وتحييده من خلال تكليف سليمان النابلسي في عام 1956 بتشكيل حكومة. فشلت المحاولة وقام الملك حسين الذي كان يهمّه صون العرش، بعزل النابلسي وأنشأ من جديد نظامًا قمعيًّا للغاية[29].

قُمعت جميع الأحزاب السياسية بغض النظر عن الشكل الذي نشطت به من أجل الفلسطينيين وفلسطين. انطبق ذلك على الشيوعيين والناصريين على حد السواء، وخصوصًا على حركة القوميين العرب التي قادها

---

(29) Baumgarten, *Palästina*, pp. 124ff.;
[صدرت ترجمته إلى العربية: باومغَرتن، **من التحرير إلى الدولة**، ص 135. (المترجم)]

الفلسطينيون. إلا أن هؤلاء كانوا مع ذلك قادرين على ترسيخ أنفسهم في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وتوزيع صحفهم السرية هناك.

في المقابل، على النقيض من ذلك، كان الإخوان المسلمون مندمجين إلى حد بعيد في المملكة الأردنية الهاشمية، لأسباب ليس أقلها أنهم تصرّفوا على نحوٍ ما بشكل غير سياسي. فقد حصلوا كتنظيم سياسي وحيد على رخصة رسمية لمزاولة أنشطتهم بوصفهم جماعة إسلامية حملت اسم "جماعة الإخوان المسلمين". وقد استخدمها الملك حسين كقوة مضادة في مواجهة الناصريين، وعلى نطاق أضيق ضد الشيوعيين.

في قطاع غزة

حل قطاع غزة منذ عام 1948 تحت الحكم العسكري المصري، ومنذ عام 1952 تحت التأثير الناصري. وقد قُمِع كل شكل من أشكال العمل والمشاركة السياسيين باستثناء القومية العربية ذات الصبغة الناصرية. انطبق هذا على الشيوعيين وعلى الإخوان المسلمين بصورة خاصة جدًّا، وهم العدو اللدود لعبد الناصر.

الشتات في المنطقة: في شمال إسرائيل/ فلسطين

تشكلت في مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان، وكذلك أيضًا في صفوف البرجوازية الفلسطينية في لبنان والجامعة الأميركية في بيروت كمركز، حركة القوميين العرب التي وقفت في عام 1958 على أبعد تقدير، صفًّا مرصوصًا خلف عبد الناصر، واعتبرت نفسها ممثِّلة له في لبنان وسورية. وقد نشط كثير من اللاجئين في صفوف حزب البعث أيضًا.

في دول الخليج

شكلت دول الخليج بالنسبة إلى الفلسطينيين أفضل فرصة لكسب المال وبناء وجود جديد بعد الـ"نكبة". فبعد عام 1948، وعلى اتساع أكبر في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نشأ هناك سيل حقيقي من العمالة

المهاجرة نحو دول الخليج، من الكويت حتى السعودية. وفي الكويت، نشأ، خارج مجال تأثير القومية العربية وعبد الناصر، شكل جديد من [النزعة] الوطنية الفلسطينية بقيادة فتح.

خلاصة

عاش الفلسطينيون بعد عام 1948 حياة من دون أي حرية، بغضّ النظر عن مكان وجودهم. حتى النشاطات اليومية الأكثر بساطة كانت مقيَّدة. وجرت المحاولة بوسائل شتى لمحو هويتهم وإنزال مكانتهم إلى لاجئين مجهولين وبلا حقوق. وبحسب مكان وجودهم، فُرضت عليهم هويات جديدة، فتم تعريفهم من جديد كلاجئين (لبنان)، أو كعرب، أو كإسرائيليين أو كأردنيين.

إلا أن هذا لم يمنعهم من انتهاج مقاومة مستمرة ضد الحياة التي فُرضت عليهم. فمحاولاتهم العودة، بأي طريقة كانت، وقفت في الصدارة. وهنا، كثيرًا ما قاموا بأعمال انتقامية ضد إسرائيل[30].

وأخيرًا وليس آخرًا، حاولوا تنظيم أنفسهم سياسيًّا من جديد. وقد حصل هذا بدايةً في مطلع/ أو منتصف خمسينيات القرن الماضي في لبنان من خلال حركة القوميين العرب، ثم لاحقًا من خلال حركة فتح ابتداءً من عام 1959 في الخليج. وفي ذلك شارك أيضًا الشيوعيون والإخوان المسلمون في الأردن في حدود الإمكان.

حركات سياسية بعد عام 1948 وقبل عام 1967

حركتان سياسيتان، على الأقل، لا بد من تحليلهما في هذه الفترة، ألا وهما حركة الإخوان المسلمين (نشطت في فلسطين منذ عام 1945،

---

(30) Ibid., p. 116,

[صدرت ترجمته إلى العربية: باومغَرتن، **من التحرير إلى الدولة**، ص 126 وما يليها. (المترجم)]

بداية في القدس)، وحركة فتح التي تأسست في الكويت عام 1959، كي نفهم التطورات التي حصلت منذ عام 1987 حتى الوقت الحاضر.

بلغت حركة القوميين العرب، وهي أول تنظيم سياسي فلسطيني بعد عام 1948، ذروتها في ظل عبد الناصر. ونتيجةً لهزيمة مصر عبد الناصر في حرب 1967 فقدَت بعض أهميتها وتأثيرها. إلا أن الحركتين اللتين انبثقتا منها، أي الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، اللتين تأسستا تباعًا في عامي 1967 و1969، ما زالتا تؤديان حتى اليوم دورًا صغيرًا، وإلى حد ما ثانويًّا.

ولكن ما هي تجارب الإخوان المسلمين وفتح خلال هذه الفترة التي تسمح لنا بفهم دورهما السياسي اليوم فهمًا أفضل؟

العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين وردة فعلهم على ذلك

أدت الوحدة الخاصة 101 بقيادة أريئيل شارون في ذلك دورًا خاصًّا. وهنا ربما يكفي اختيار مثال واحد: قتل متسللون فلسطينيون، أي فلسطينيون عائدون إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1953 في القرية الإسرائيلية "يهود" الواقعة مباشرة على الحدود الأردنية امرأة مع طفليها. بقي من غير المعروف، كيف حصل ذلك وما إذا كان عملًا انتقاميًّا. وبناء عليه، قررت القيادة السياسية الإسرائيلية بوجود بن غوريون على رأسها، وبالتنسيق مع قيادة الجيش، القيام بعملية انتقامية كانت الأكبر من نوعها في تلك الفترة. واختيرت قرية قبية هدفًا. وفي 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، هاجم شارون القرية على رأس قوة مؤلّفة من نحو 100 جندي في عملية نسف خلالها 45 بيتًا، وقتل 70 شخصًا على الأقل، خاصة من النساء والأطفال. وبحسب تقرير منظمة مراقبة الهدنة التابعة

للأمم المتحدة (UNTSO)[31]، نفّذ الجيش الإسرائيلي في قبية مجزرة مستهدِفة: "أظهرت الأجساد التي اخترقها الرصاص والملقاة عند أبواب البيوت المدمَّرة، أن السكان قد أُجبروا على البقاء داخل منازلهم حتى نُسفت هذه فوق رؤوسهم".

وقد أحدثت مذبحة قبية ردات فعل صاخبة في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، أرسل ونستون تشرتشل رسالة احتجاج شخصية إلى بن غوريون. أما ردة الفعل الشعبية الفلسطينية فقد أُفرِغت في تظاهرات كبيرة حصلت في عمان في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1953، طالب المتظاهرون خلالها بالانتقام. وفي واقع الأمر أظهرت مذبحة قبية شيئًا واحدًا بوضوح شديد: طالب الفلسطينيون بالانتقام، وعن ذلك كتبت صحفهم السرية مثل مجلة **الثأر** صحيفة حركة القوميين العرب. إلا أن الانتقام مارسته إسرائيل على نطاق واسع وبلا هوادة بواسطة "الوحدة 101" بقيادة شارون.

أما المذابح الأكثر بشاعة فحصلت عام 1956 في قطاع غزة، حينما اجتاح الجيش الإسرائيلي القطاع في إطار العدوان الثلاثي المؤلَّف من بريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل ضد عبد الناصر، وأقامت هناك لوقت قصير حكمًا عسكريًّا مرعبًا.

في كتابه **هوامش في غزة [أو غزة تاريخ من النضال]** ينتزع جو ساكو الضحايا من براثن النسيان. ففي خان يونس، ارتُكبت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 "على ما يبدو المذبحة الأسوأ على أرض فلسطينية"، وفيها قُتل 275 شخصًا.

كان الناشط الحمساوي اللاحق عبد العزيز الرنتيسي، في حينه، في التاسعة من عمره. وقد قتل عمه في هذا اليوم: "ما زلت أتذكر حتى اليوم ...

(31) UNTSO: United Nations Truce Supervision Organization.

دموع والدي على شقيقه. أشهر عديدة بعد ذلك لم يكن باستطاعتي النوم على نحو جيد ... كل ذلك ترك جرحًا في قلبي، لن يندمل أبدًا ... مثل هذه الأشياء لا ينساها المرء أبدًا، ... لقد غرسوا الكراهية في قلوبنا"[32].

وفقًا لساكو، فإن أهمية المذابح على غرار تلك التي وقعت في خان يونس عام 1956 تكمن في "زرع بذور الحزن والغضب التي لا تزال حتى اليوم تحدِّد الأحداث الراهنة". مذابح على غرار خان يونس، والعنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي، ولاحقًا، اعتبارًا من عام 1967 فصاعدًا، جيش الاحتلال، سوف تُفهَم من الناس كاستمرارية لأحداث عنيفة. يستنتج ساكو أن الفلسطينيين: "لن يمتلكوا قط ترف هضم مأساة قبل أن تكون التالية قد حلت بهم". وما هو مهم بالنسبة إلى الحجة في هذا الكتاب استنتاجه: "لا يمكن هكذا ببساطة فك الماضي والحاضر بعضهما عن بعض. فهما على الأصح جزء من سلسلة متصلة عديمة الرحمة، من تاريخ ضبابي". وهو لا يرى الأحداث في غزة: "مجرد كارثة بالنسبة إلى السكان الذين عليهم أن يعيشوا من خلالها"، بل يراها أيضًا مرشدًا لكل من يريد أن يعرف لماذا وكيف زُرعت الكراهية في قلوب الفلسطينيين، كما صاغ ذلك الرنتيسي. سقط الرنتيسي (وكان قد أصبح أحد قياديي حماس) ضحية عملية اغتيال قام بها الجيش الإسرائيلي، عندما أطلِقت صواريخ من نوع هيل فَير (Hilfire) من مروحية آباتشي على سيارته في 17 نيسان/ أبريل 2004.

> يقول نيلسون مانديلا: "المضطهِد، وليس المضطهَد، هو الذي يملي دائمًا الشكل الذي يتخذه الكفاح".

اعتبرت جميعُ الحركات السياسية الفلسطينية بين عامي 1948 و1967، في ضوء العنف الممارس ضدهم من دولة إسرائيل وجيشها، أن ما من

(32) Joe Sacco, *Footnotes in Gaza* (New York: Metropolitan Books, 2009), p. ix.

استراتيجيا قابلة للتصور في مواجهة إسرائيل سوى استراتيجيا العنف المضاد. وهذا يتغلغل من خلال شهادات جميع قادتها ومنظريها وأيديولوجييها من جورج حبش مرورًا بقسطنطين زريق وحتى القوميين العرب الناصريين وحركة فتح التي تأسست عام 1959.

وفي حين أن عبد الناصر والقوميين العرب قد افترضوا أن الوحدة العربية هي الطريق الوحيد الممكن لتحرير فلسطين، طورت حركة فتح الحديثة التأسيس استراتيجيا تكاد تكون مضادة تمامًا لذلك. كان يهمها إقامة دولة فلسطينية ذاتية. ويُفترض بهذه الدولة أن تقوم من خلال نضال مسلح يمارسه الفلسطينيون أنفسهم، أي يُفترض بالفلسطينيين، مدعومين من الدول العربية، أن يقفوا على رأس الكفاح من أجل التحرير، وليس عبد الناصر أو زعماء دول عربية آخرين[33].

الإخوان المسلمون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، 1948-1967

في الضفة الغربية

بعد عام 1948 كان الإخوان المسلمون ناشطين، كجماعة، في الأردن حصرًا. وبدلًا من سياسة وطنية ومشاركة في النضالات من أجل فلسطين، كما كان الحال في فترة 1946-1948، كرّس الإخوان أنفسهم حتى عام 1967 للتربية الدينية وتجنيد أعضاء جدد. ولهذا السبب بالذات، شكّلوا بالنسبة إلى العاهل الأردني الملك حسين حليفًا مرحّبًا به ضد القومية العربية السريعة الانتشار بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. لقد أصدر الملك حسين ترخيصًا رسميًّا للإخوان المسلمين منحهم حرية كبيرة

(33) ينظر بشكل مفصل بهذا الخصوص:

Baumgarten, *Palästina*.

لممارسة نشاطاتهم داخل المملكة. من جهتهم، اعتبر الإخوان المسلمون أن مصالحهم تتماهى ومصالح المملكة: "لقد وقفنا خلف الملك ... ودعمناه، ليس أقله لمصلحة الدفاع عن أنفسنا. فلو قدِّر لعبد الناصر السيطرة على الأردن ... لقام بتصفية الإخوان المسلمين في الأردن، تمامًا كما فعل بهم في مصر (1954)"[34].

إلا أن الإخوان عادوا المرة تلو الأخرى للتركيز على فلسطين و[النزعة] الوطنية الفلسطينية. وهنا، احتل الـ"وطن" في كل مكان الصدارة بالنسبة إلى مختلف منظمات الإخوان المسلمين، أي في الأردن أو فلسطين أو سورية أو مصر. وقد شارك الإخوان في الانتخابات النيابية في الأردن بانتظام، دونما نجاحات كبيرة. ولم يزد عددهم قط في المجلس النيابي عن أربعة أعضاء.

ولذلك يمكن فهم الإخوان المسلمين في هذه الفترة في الصميم بوصفهم معارضة موالية. وفي وقت الأزمات، وقفوا بثبات خلف القصر.

قادت هذه التجارب في الأردن منذ عام 1948 حتى عام 1967 في واقع الأمر إلى اتّباع الإخوان المسلمين في الأردن، على النقيض مباشرة من الإخوان في مصر، مسارًا سياسيًّا معتدلًا، فلم يؤيدوا قط استخدام العنف في السياسة[35].

الإخوان المسلمون في قطاع غزة

أدت الصلة الوطيدة التي جمعت إخوان قطاع غزة[36] بإخوانهم في مصر والحكم العسكري المصري في قطاع غزة إلى تعرّضهم مباشرة للاضطهاد

(34) Helga Baumgarten, *Kampf um Palästina - Was wollen Hamas und Fatah?* (2013), pp. 58-59.

(35) Ibid., p. 60.

(36) في الصفحات التالية سيُستخدم قطاع غزة أو غزة تبادليًّا بالمعنى نفسه.

الناصري. فبعد منع الإخوان المسلمين في مصر الذي أجبرهم نهائيًا على اللجوء إلى العمل السري، استطاعوا لبضع سنوات فقط المحافظة على تأثيرهم. فقد نشطوا خصوصًا من أجل عودة اللاجئين إلى فلسطين. وشاركوا في عمليات ضد الجيش الإسرائيلي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي القصيرة لقطاع غزة في فترة 1956-1957. كما نشطوا نشاطًا كبيرًا في التظاهرات الكبيرة ضد محاولات توطين اللاجئين الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء.

بعد ذلك لم يكن هناك من خيار أمام الإخوان المسلمين في غزة، أسوة بإخوانهم في الضفة الغربية، سوى العودة إلى مهماتهم التربوية. وبذلك فقدوا في غزة كل جاذبية سياسية وكل تأثير كانوا قد تمتعوا به في منتصف خمسينيات القرن الماضي، فقد رفضهم الوطنيون واليساريون الذين في عمر الشباب بوصفهم رجعيين وعتيقي الطراز[37].

فتح بين عامي 1948 و1967

على النقيض من الإخوان المسلمين في فلسطين وحركة القوميين العرب، تشكلت حركة فتح في وقت متأخر جدًّا، في نهاية خمسينيات القرن الماضي. وعلاوة على ذلك، لم يحصل التأسيس في فلسطين ولا في الدول المجاورة لفلسطين أو إسرائيل، بل كانت مجموعة من العمالة الفلسطينية الوافدة الشابة وقف على رأسها المهندس الشاب ياسر عرفات هي من أسَّست في الكويت حركة سياسية جديدة. وهذه طالبت، بشكل حاسم، بنزعة وطنية فلسطينية، في تحديد واضح لها وتناقض مباشر مع القومية العربية المهيمنة. فقد راهنت على "فلسطين أولًا"، وليس على الوحدة العربية، شرطًا مسبقًا لتحرير فلسطين. وقد كمنت مهمتها الأساسية

(37) Ibid., pp. 61-63.

بعد تأسيسها في حشد الفلسطينيين في الشتات من أجل هذا البرنامج وهذه الأيديولوجيا بالذات.

وقد وضعت الهوية الفلسطينية الخاصة في الصدارة وطالبت، في النهاية، بإقامة دولة فلسطينية. وأرادت تحقيق ذلك من خلال استراتيجيا الكفاح المسلح أو حرب تحرير شعبية استنادًا إلى الجزائر، حيث شكلت كوبا والصين وفيتنام أمثلة تحتذى. أولى عملياتها الفدائية قامت بها في كانون الثاني/ يناير 1965، إلا أنها لم تحقِّق اختراقًا من خلال ذلك. ولكن، يُفترض أن يتغير هذا الوضع بعد عام 1967 فحسب.

خلاصة

هذا الاستعراض السريع لما حصل في عام 1948 ونتائجه، ولا سيما عنف إسرائيل الذي أُخضع له الفلسطينيون منذ ذلك العام، بغض النظر عن مكان وجودهم وتجاربهم في إسرائيل تحت الاحتلال العسكري، وفي قطاع غزة سواء اضطهدهم عبد الناصر أم استمالهم إليه، وفي الضفة الغربية تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، كل هذا يتطلب تحليلات جديدة تستند إلى نظرة تاريخية. وقبل كل شيء، لا بد في هذا المقام من إقامة جسر مع غزة اليوم، ولكن بداية مع غزة بعد عام 1967 ومع المقاومة العنيفة الصادرة من هناك، كذلك مع مقاومة الفلسطينيين في القدس ضد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وأخيرًا مع مقاومة الفلسطينيين في كل مكان في الضفة الغربية ضد سياسة التطهير العرقي.

ويُفترض أن يقتفى في الفصل الثاني أثر التطورات من عام 1967 حتى عام 1987، أي أول عشرين سنة من الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.

- II -

الاحتلال الإسرائيلي
بين حرب حزيران/يونيو والانتفاضة الأولى
(1987-1967)

منذ حرب حزيران/ يونيو 1967، تسيطر إسرائيل على فلسطين التاريخية كاملة، من البحر الأبيض المتوسط حتى نهر الأردن، إضافة إلى مرتفعات الجولان السورية في الشمال، وسيناء المصرية في الجنوب. وبذلك أمكن الاستيلاء على بيوت الفلسطينيين وممتلكاتهم وتهجيرهم ومصادرة أراضيهم وبناء مستوطنات عليها - حيثما تَقرَّر ذلك - باختصار يجري الآن تكرار السياسة المطبَّقة ضد "العرب" في إسرائيل من عام 1948 حتى عام 1967، في الضفة الغربية وقطاع غزة. فتجارب الحكم العسكري للفلسطينيين العرب في إسرائيل من عام 1948 حتى عام 1966، تُنقل مباشرة إلى الحكم العسكري الحديث التأسيس في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

لم يكن كل هذا ممكنًا إلا من خلال ممارسة عنف شديد. إذ هيمن الجيش الإسرائيلي على حياة الفلسطينيين اليومية منذ اليوم الأول

(1) Adam Raz, "Israel Claimed its 1967 Land Conquests Weren't Planned. Declassified Documents Reveal Otherwise," *Haaretz*, 3/6/2021;

كتب مئير شمغار [رئيس المحكمة العليا الأسبق] قوانين الحكم العسكري للمناطق الخاضعة للاحتلال 1965-1968.

للاحتلال. ومنذ ذلك الحين، تسيطر إسرائيل على كل وجه من وجوه حياة كل فلسطيني: إذا ما كان مسموحًا له التحرك من مكان إلى آخر، أو يستطيع قراءة كتاب محدَّد في المدرسة أو الجامعة، وإذا ما كان يمكنه الوصول إلى المدرسة أو الجامعة، أو إذا كانت مغلقة أو مفتوحة، ومن يستطيع الحصول على بطاقة هوية ومن لا يستطيع، من يمكنه السفر إلى الخارج، أو من يمكنه العودة بعد ذلك، من يتزوج من، وإذا ما كان المرء يستطيع الذهاب إلى الصلاة في مسجد أو كنيسة ... والقائمة قد يحتاج إتمامها إلى صفحات طويلة. وسوف يتعرّض تحليل سنوات الثمانينيات من القرن الماضي، قبل اندلاع الانتفاضة، إلى ذلك بعرض مفصَّل.

ردَّ الفلسطينيون منذ بدء الاحتلال بالمقاومة على مختلف الصعد. وقد اتخذت المقاومة في قطاع غزة شكل حرب عصابات حقيقية. أحد القادة الأسطوريين كان محمد الأسود، "جيفارا غزة"، أحد نشطاء الجبهة الشعبية المقاتلين، وقد قتل في اشتباك مسلح مع الجيش الإسرائيلي في آذار/ مارس 1973، بعد عامين من المقاومة (1970–1972)، وذلك بعد أن اكتشفه الجيش الإسرائيلي في مخبئه. ومنذ تموز/ يوليو 1971، وكان أريئيل شارون في حينه قائد الجبهة الجنوبية، تم تدمير آلاف "المنازل" في مخيمات اللاجئين، لتمكين الجيش من سيطرة فضلى عليها من خلال الشوارع التي أصبحت أكثر اتساعًا بالتدمير، وللقضاء بالتالي على حرب العصابات. نفي آلاف من أقارب من اشتُبه بأنهم فدائيون إلى شبه جزيرة سيناء. في هذه الأثناء، رُفعت السرية عن وثائق للجيش الإسرائيلي – لأن الأرشيف يُفتح، جزئيًّا على الأقل، بعد خمسين عامًا – لتظهر الجرائم التي ارتكبها هذا الجيش في غزة عام 1971. "بنت إسرائيل، في ظل تدابير أمنية مشدَّدة، معسكرين للسجناء (أو من الأفضل القول معسكري اعتقال؟) في شبه جزيرة سيناء. وقد أُحضر إلى هناك مئات من الفلسطينيين الأبرياء والأفاضل. أحد المعسكرين كان مخصَّصًا لعائلات أعضاء في فتح اتُّهموا

بالإرهاب، في حين كان الآخر مخصَّصًا لشباب عاطلين من العمل. أطفال ونساء ورجال نقلهم الجيش من قطاع غزة إلى مبانٍ مؤقتة في وسط الصحراء. كان عليهم أن يقضوا هناك وقتًا طويلًا، أشهرًا طويلة أحيانًا، تحت ظروف وصفها الصليب الأحمر بأنها "لا تُحتمل". وبعد عام تقريبًا، أُغلق كلا المعسكرين وأُعيد المقبوض عليهم إلى قطاع غزة"[2].

بالتوازي مع ذلك، شُرِع في برنامج مكثف "لإعادة توطين" اللاجئين، خاصة من رفح. وهنا، فقَد آلاف اللاجئين بيوتهم من جديد وهُجّروا بالعنف نحو العريش[3]. منذ الحروب الأهلية في يوغسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي، يُطلَق على هذا التصرف الوحشي تسمية "سياسة تطهير عرقي".

معركة الكرامة

مارست جميع التنظيمات الفلسطينية التي كانت ناشطة آنذاك المقاومةَ من الخارج، ولا سيما من الأردن، أي عبر نهر الأردن، من خلال محاولات متجددة لمهاجمة إسرائيل بعمليات لا حصر لها ضد نقاط محدَّدة. شكلت معركة الكرامة في 21 آذار/ مارس 1968 ذروة هذه المقاومة المبكّرة، وهي قرية تقع في منطقة غور الأردن. أراد الجيش الإسرائيلي، مرة وإلى الأبد، وضع حد لهجمات الفلسطينيين المسلحة. ومن هنا، كان قراره القيام بهجوم كبير ضد الكرامة، حيث تتخذ معظم التنظيمات قاعدة لها.

---

(2) Ofer Aderet, "Israel Secretly Detained Innocent Palestinians in Remote Desert Camps in Sinai," *Haaretz*, 29/6/2021;

معلومات أكثر بهذا الخصوص في معهد عكيفوت لبحث الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، حيث تم تقييم وثائق وصور من أرشيف الجيش الإسرائيلي وأرشيف الدولة الإسرائيلية وأرشيف الصليب الأحمر.

(3) Norma Hazboun, "The Resettlement of the Palestinian Refugees of the Gaza Strip," PhD Dissertation, Leeds University, 1994, pp. 107-109, 118-120.

حذّر الجيش الأردني الفلسطينيين من الهجوم الوشيك. في حين استعد هو لإيقاف تقدُّم الزحف الإسرائيلي بقصف مدفعي عنيف. قرر عرفات، القائد الأكثر أهمية في فتح، عدم الانسحاب، كما كانت ستملي عليه أساسيات حرب العصابات. وأطلق بدلًا من ذلك شعار المقاومة والكفاح المسلح. وقف المقاتلون الفلسطينيون الشبان، مسلحين جزئيًّا بصواريخ بسيطة مضادة للدروع، في وجه الدبابات الزاحفة وتمكّنوا من إعطاب بعضها. شكّلت هذه المقاومة غير المتوقَّعة كليًّا وحدها المفاجأة الكبرى للجيش الإسرائيلي.

بيد أن الفيصل في مسار المعركة، شكّله تدخّل مدفعية الجيش العربي الأردني التي أجبرت الجيش الإسرائيلي في نهاية الأمر على الانسحاب. 28 قتيلًا، 70 جريحًا، دبابات مدمَّرة تركها خلفه على أرض المعركة في الكرامة: وضعت الكرامة حدًّا لأسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر في أنحاء العالم العربي كافة. لم يهتم أحد بحقيقة أن الفلسطينيين قد تكبدوا خسائر أكثر من تلك التي تكبدها المهاجمون الإسرائيليون: أكثر من 100 قتيل، أي ثلث المقاتلين المرابطين في الكرامة تقريبًا، الذين كانوا يسمَّون منذ ذلك الحين عمومًا "الفدائيون"، أي أولئك المستعدون للتضحية بأنفسهم.

تحولت معركة الكرامة إلى اختراق سياسي لحركة فتح. فخلال يوم واحد أصبحت الفاعل الأهم على المسرح السياسي الفلسطيني والعربي. وتحوّل الفدائيون الفلسطينيون إلى الأبطال الجدد في العالم العربي، وحلوا محل الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي هُزم في عام 1967.

يتذكر صلاح خلف، أبو إياد: "احتفى العالم العربي كله بمعركة الكرامة واعتبرها نصرًا باهرًا، وحيكت الأساطير حول مآثر المقاومة ...

واستبد الحماس بالجماهير الفلسطينية التي امتلأت فخرًا بانتصار الكرامة بعد عقود الإهانة والمذلة. ورأت فيه بداية تحررها. وبدأ الآلاف وعشرات الآلاف من الشباب والشيوخ يسعون للانتساب إلى فتح"[4].

من جهته، يصف رفيق نضاله أبو جهاد مشهدًا في اليوم التالي للمعركة في مدينة السلط، في الجبال فوق قرية الكرامة: "أمامنا كانت طوابير المتطوعين الذين يريدون الالتحاق بالثورة (هكذا سمَّت فتح نفسها منذ الكرامة) تمتد أكثر فأكثر"[5].

هكذا صنعت معركة الكرامة من فتح وعلى رأسها ياسر عرفات الحركة المسيطرة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وبدأت تسمى منذ ذلك الحين "المقاومة الفلسطينية"، أو "الثورة". وعلى هذا الأساس، سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية[6]. وفي شباط/ فبراير 1969، انتُخب عرفات رئيسًا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليقود بذلك الحركة الوطنية الفلسطينية الجديدة. وفي أقل من خمس سنوات تمكنت فتح، تلك الحركة الصغيرة المغمورة التي تأسست في الكويت والتي لم يلتفت أحد إلى ممثليها خلال الاجتماع التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس عام 1964، وكان يسيطر عليه عبد الناصر، من تسلّم قيادة منظمة التحرير والشروع في عهد جديد في السياسة الوطنية الفلسطينية.

---

(4) Salah Khalaf (Abu Iyad) & Eric Rouleau, *Heimat oder Tod. Der Freiheitskampf der Palästinenser* (Düsseldorf-Wien: Econ Verlag, 1979), pp. 90-92;

[صلاح خلف (أبو إياد)، **فلسطيني بلا هوية: سيكون لنا ذات يوم – وطن**، تحرير وتصويب فؤاد أبو حجلة، ط 3 (عمان: دار الجليل للنشر، 2016). (الناشر)]

(5) **شؤون فلسطينية**، العدد 77 (1979)، ص 69؛ يُنظر:

Helga Baumgarten, *Kampf um Palästina* (Freiburg im Breisgau: Herder Verlag, 2013), pp. 27-28.

(6) أُنشئت عام 1964 في القدس تحت رعاية عبد الناصر. وكان أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد عُدِّل الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1964 من خلال إضافة فقرة جديدة حاسمة في المادة 9: "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين". وصيغ كهدف سياسي "تحرير كامل التراب الفلسطيني"[7].

دولة فلسطين الديمقراطية 1968-1971

نادت فتح، لوقت قصير بين فترتي 1968/ 1969 و1970/ 1971، بحل سياسي جدير بالملاحظة. فبدلًا من صيغة إما-أو التي لا طائل منها بين إسرائيل وفلسطين، طوّر ناشطون شبان في فتح في مطلع عام 1968، أي قبل معركة الكرامة، رؤية يُفترض بها تهيئة مستقبل للفلسطينيين واليهود في فلسطين في ظل دولة مشتركة. ويُفترض بهذه الدولة أن تكون دولة ديمقراطية تجمع في كنفها المجموعات الدينية الثلاث التي تعيش هناك، أي المسلمين والمسيحيين واليهود. "اليوم [فقد] قرر الشعب الفلسطيني أن يأخذ مصيره بيده ... وغدًا وبعد نضال قاس ... [طويل] ... سيستعيد أرضه الحبيبة ... أنه يوم يرفرف علم فلسطين فوق أرضهم المحرَّرة الديمقراطية المحبة للسلم ستبدأ حقبة جديدة يعيش فيها الفلسطينيون واليهود، مرة ثانية، بانسجام، وجنبًا إلى جنب مع أصحاب الأرض الأصليين الفلسطينيين العرب"[8].

وفي صحيفة الحركة الناطقة بالإنكليزية **فتح** (*Fateh*)، اعتُبر إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين هدفًا رسميًّا. "حددت الثورة الفلسطينية رسميًّا إقامة فلسطين علمانية ديمقراطية هدفًا نهائيًّا لكفاحها التحرري. في فلسطين هذه، سوف يتمكن المسيحيون واليهود والمسلمون من العيش والعمل وأداء واجباتهم الدينية دون تمييز ... وبذلك تنفتح أمام يهود

(7) "The Palestinian National Charter: Resolutions of the Palestine National Council, 17 July 1968," in: Mahdi Abdul Hadi, *Documents on Palestine* (Jerusalem: PASSIA, 1997), pp. 213-215.

(8) "Al-Fatah. The Palestine Liberation Movement," Press Release no. 1 (January 1968), p. 14.

فلسطين وبشكل قوي خيارات جديدة ...'انعدام الأمان في إسرائيل عرقية حصرًا' أو 'فلسطين مفتوحة وآمنة ومتسامحة إزاء الجميع'".

وفي النهاية، صوّت المؤتمر الثالث لفتح في عام 1971 من أجل "دولة ديمقراطية تقدمية علمانية يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون معًا في سلام متمتعين بالحقوق نفسها"[9].

أيلول الأسود وهزيمة المقاومة في الأردن

لم تكد تمر سنتان على النجاح التاريخي في الكرامة، حتى بدأت فتح/ منظمة التحرير الفلسطينية تُمنى بسلسلة من الهزائم العسكرية. ويعود السبب في ذلك إلى وجود المقاومة الفلسطينية في بلدان عربية تحيط بإسرائيل، أي في الأردن وسورية ولبنان. إذ بذلك وُضِعت سيادة هذه البلدان موضع شك وكُسر احتكار الدولة للقوة.

ففي الأردن أراد اليسار الفلسطيني الصغير جدًّا، مقارنة بحركة فتح، إسقاط النظام الملكي وتحويل البلد إلى هانوي فلسطينية تكون قاعدة لحرب التحرير. انطلق الاستفزاز المباشر في أيلول/ سبتمبر 1970 من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش. فقد قام نشطاء الجبهة الشعبية في عملية واسعة باختطاف طائرات عدة لشركات طيران عالمية وأجبروها على الهبوط في الزرقاء بالقرب من عمان في مطار سابق لسلاح الجو الملكي. وبعد تأمين سلامة الركاب والطواقم، نُسفت الطائرات. هل كانت هذه العملية ردًّا على قصف إسرائيل لمطار بيروت في عام 1968 وتدمير جميع الطائرات هناك؟

---

(9) جميع الاقتباسات موثقة في:

Helga Baumgarten, *Palästina. Befreiung in den Staat* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1991), pp. 238-239;

[صدرت ترجمته إلى العربية: هِلغى باومغَرتن، **من التحرير الى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988** (رام الله: مؤسسة مواطن، 2006)، ص 262. (المترجم)]

تحرّك الملك حسين بسرعة لشن هجوم مباشر ضد المقاومة الفلسطينية كلها في الأردن. أما الضحايا فكانوا على الأخص سكان مخيمات اللاجئين في عمان وحولها. وجَّه الجيش الأردني، الذي لم يقلّ عدد أفراده عن 65 ألف جندي، ضربة ماحقة إلى الفدائيين الذين لا يزيد عددهم عما بين 15,000 و20,000 مسلح. طردهم بدايةً نحو شمال الأردن، وفي حزيران/ يونيو 1971 تغلّب عليهم نهائيًّا في عجلون وأجبرهم على الانسحاب من الأردن.

وفي الذاكرة التاريخية للفلسطينيين، تعيش هذه الصراعات تحت مسمى "أيلول الأسود"، وغالبًا ما تُغفَل حقيقةُ أن الجيش الإسرائيلي قد قام في الوقت ذاته تقريبًا بالقضاء على المقاومة المسلحة في قطاع غزة. وبذلك مُني الفلسطينيون خلال سنتين بهزيمتين عسكريتين يمكن وصفهما بالتاريخيتين.

كردة فعل على كارثة أيلول الأسود في الأردن، حاولت فتح التمسك بسياسة عدم التدخل في لبنان. إلا أن الجبهات السياسية التي قادت إلى اندلاع حرب أهلية في عام 1975، حالت دون ذلك. ففي الصراع بين اليمين المسيحي واليسار المسلم، في صيغة مبسَّطة إجمالية، لم يكن أمام فتح من خيار. وبذلك، تورطت المقاومة خلال سنوات قليلة للمرة الثانية في صراع دموي كانت خسائره فادحة جدًّا.

وخلافًا للأردن، أدت الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في لبنان، وضد لبنان عمومًا، دورًا حاسمًا على الدوام، إذ جعلت إسرائيل، من حيث المبدأ، لبنان مسؤولًا عن جميع هجمات الفدائيين. وهكذا تورطت المقاومة الفلسطينية في صراع ضد عدد من الخصوم المتفوقين تفوقًا كبيرًا عليها: اليمين المسيحي في الشمال والشرق، مدعومًا من الجيش السوري اعتبارًا من عام 1976 فصاعدًا، والجيش الإسرائيلي في الجنوب.

بدأ الهجوم الإسرائيلي الكبير الأول ضد المقاومة الفلسطينية في عام 1978. وقد سبقت ذلك هجمات إسرائيلية متكررة. وقبل ذلك بعشر سنوات تمامًا، قصف سلاح الجو الإسرائيلي مطار بيروت الدولي ودمر جميع الطائرات الرابضة هناك، انتقامًا أو ردًّا - كما يدّعى - على هجمات فلسطينية انطلقت من لبنان.

تبع ذلك في عام 1973 عملية سرية بعيدة المدى. فقد نزلت وحدة خاصة من الجيش الإسرائيلي على شواطئ بيروت وقتلت بدم بارد عددًا من قادة فتح في بيوتهم. بعد ذلك قصف سلاح الجو مخيمات عدة للاجئين في بيروت.

إلا أن هجوم عام 1978 لم يحدث من الجو فحسب، بل شاركت فيه أيضًا قوات برية. وأبقى الجيش الإسرائيلي بعد ذلك جنوب لبنان محتلًّا، لبضعة أشهر.

أخيرًا في عام 1982، بدأت إسرائيل حربًا حقيقية ضد الفلسطينيين قادها وزير الدفاع في حينه أريئيل شارون. فقد تقدَّم الجيش الإسرائيلي حتى بيروت وأجبر المقاومة الفلسطينية على الانسحاب من المدينة.

في 30 آب/ أغسطس 1982 غادر بيروت نحو 8500 ناشط ومقاتل فلسطيني بقيادة ياسر عرفات على متن سفن يونانية. وانسحب 2500 آخرون عبر الطريق البري. وكان مقصدهم تونس، منفاهم الجديد. بقيت تونس مركز منظمة التحرير الفلسطينية وفتح حتى عام 1994. ولم يستطع جميع ناشطيها مرافقة عرفات وقيادة منظمة التحرير إلى تونس. ووجد كثيرون منهم ملاذًا في اليمن والجزائر وسورية والعراق وحتى في الأردن.

في حادثة هي أكبر من أن تكون خاتمة دموية فحسب، تم بالمعنى الدقيق للكلمة ذبح مئات من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، المدنيين غير المسلحين بلا استثناء - فالمسلحون الفلسطينيون كانوا قد

غادروا جميعهم بيروت قبل ذلك – في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين بأيدي إحدى الميليشيات اليمينية اللبنانية بحماية الجيش الإسرائيلي وتحت سمعه وبصره. وقد تراوح عدد قتلى هذه المذبحة بين 800 بحسب المعطيات الإسرائيلية، و2000 بحسب تقديرات لجنة تحقيق دولية. وبعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية وقّع لبنان وإسرائيل اتفاقيةً لإنهاء حالة الحرب رسميًّا، إلا أن الجيش الإسرائيلي استمر في احتلاله جنوب لبنان كمنطقة أمن له وسلام. وفي أيار/ مايو 2000، سحبت حكومة باراك قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان. وسيتم تحليل ذلك تحليلًا أكثر تفصيلًا في الفصل الثالث.

خلّفت الحرب في لبنان رصيدًا مأساويًّا: 18,000 قتيل على الأقل. ويُفترض أن يكون قد قتل في بيروت وحدها نحو 5500 شخص، ربما أكثر من 80 في المئة منهم من المدنيين. تتحدث منظمة التحرير عن 500 ضحية في صفوف مقاتليها. وكانت خسائر الجيش الإسرائيلي البالغة نحو 350 قتيلًا عالية كذلك.

الكفاح المسلح من عام 1968 حتى عام 1982: جرد حساب أولي

كان قرار عرفات في عام 1968 الوقوف في وجه هجوم الجيش الإسرائيلي قرارًا سياسيًّا بامتياز. وقد تصرّف عرفات في ذلك بوصفه سياسيًّا، وليس بوصفه عسكريًّا. فبقراره المجابهة، حقّق نجاحًا سياسيًّا فريدًا وحال دون حصول نهاية قبل أوانها للمقاومة الفلسطينية. كثيرًا ما يتم تجاهل أن الكفاح المسلح بالنسبة إلى عرفات حتى وفاته، قد تمتع من حيث المبدأ بوظيفة تعبوية. غير أن هذا حالَ، في أي وقت، دون قيام نقاش نقدي داخل فتح والمقاومة الفلسطينية ككل في شأن استراتيجيا الكفاح المسلح، سواء تعلّق الأمر بوظيفته التعبوية – السياسية أم بوظيفته العسكرية.

خلال سنوات المقاومة في لبنان، حصلت تغييرات استراتيجية عميقة. فقد قاد الدعم العسكري السوفياتي، في مطلع سبعينيات القرن الماضي على الأبعد، إلى التخلي عن تكتيك حرب العصابات. وبدلًا من ذلك، أقامت منظمة التحرير نوعًا من "جيش غير متحرك أو غير مستخدم". ومع ذلك، كثيرًا ما قامت جميع تنظيمات المنظمة بعمليات حرب عصابات فردية عبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية. هذه "العمليات"، كما دعاها الفلسطينيون - بينما تحدثت إسرائيل عن هجمات إرهابية - قادت بشكل حتمي تقريبًا إلى موت المهاجمين. وفي بعض الحالات لقي مدنيون إسرائيليون مصرعهم. ولم تُجرَ داخل فتح ولا داخل التنظيمات الفلسطينية اليسارية نقاشات في شأن مشروعية هذه الهجمات ومكانتها في إطار استراتيجيا تحرير. فقد بدا أن نزعة العمل لأجل العمل (Actionism) كانت هي المبدأ الأساسي الأعلى.

بعد إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982، كانت حرب العصابات التي بدأتها ضد إسرائيل عام 1967/ 1968 قد توقفت مؤقتًا. لقد ربحت إسرائيل. وكان على قيادة فتح والمقاومة الفلسطينية ككل أن تطوِّر استراتيجيا جديدة كي تتمكن من التمسك بهدفها، ألا وهو تحرير فلسطين. وهنا راهن عرفات ومنظمة التحرير/ فتح التي يسيطر عليها على السياسة والدبلوماسية، في المقام الأول على الساحة الدولية.

منظمة التحرير الفلسطينية/ فتح بوصفها قائدًا للمقاومة في المناطق المحتلة

التطورات من عام 1972 حتى عام 1987

بالنسبة إلى الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967، تحوّلت منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة خلال سنوات لبنان بين عامي 1972 و1982، إلى قيادة سياسية مركزية. إذ أمكن النشطاء، بلا مشاكل نسبيًّا،

اجتياز الجسر نحو الأردن والسفر من هناك إلى بيروت. وفي داخل فتح كان خليل الوزير، أبو جهاد، من بيده مقاليد الأمور. كذلك الأمر بالنسبة إلى اليسار الفلسطيني، أي الجبهتين الشعبية والديمقراطية، الذي حافظ بالطريقة نفسها على التواصل مع أعضائه.

حاول ياسر عرفات، مباشرة بعد بداية الاحتلال الإسرائيلي، إقامة قاعدة ثورية في المناطق المحتلة متخذًا من الصين أو فيتنام مثالًا. وقد فشل في ذلك خلال أسابيع قليلة. إلا أنه نجح في الإفلات من اعتقاله الوشيك والفرار إلى الأردن. وهذه الهزيمة أيضًا، على غرار التجارب الكارثية للمقاومة المسلحة في الأردن وبعدها في لبنان، لم تُحلَّل نقديًّا على الإطلاق، حتى ولو بشكل بدائي.

حدثت في المناطق المحتلة، بين الحين والآخر، عمليات مسلحة فردية الطابع ومتفرقة، على غرار تلك القادمة من الخارج عبر الحدود الأردنية أو اللبنانية. بيد أن التركيز كان على التحشيد السياسي للمجتمع، وخاصة في سياق يقظة ثقافية حقيقية. ففي القدس تطوَّر مسرح فلسطيني خاص مع فرقة "بلالين". في حين، أنتج مصطفى الكرد بجهدٍ فردي تقريبًا، الأغنية السياسية الفلسطينية. أما فن الرسم والتصوير، ويتصدره سليمان منصور ومجموعة كاملة من الفنانين التشكيليين (على غرار نبيل عناني، وتيسير بركات، وفيرا تماري)، فأدى دورًا مهمًّا في أجواء البعث الثقافي العامة هذه.

وفي الصميم، يحلِّل عبد الجواد صالح رئيس بلدية البيرة السابق الذي أبعِد في كانون الأول/ ديسمبر 1973، وضع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال منذ عام 1967: "التوحد في نضال مشترك لا يعني بالضرورة التطابق الكامل. كان هناك خلافٌ جوهري بين كلا الشريكين ... فالشعار 'السلاح وحده يتكلم' لم يؤدِّ قط دورًا مهمًّا في حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال، على الرغم من أنه كان مهمًّا جدًّا من الناحية العاطفية ... كانت

أولوية الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال تشكيل شعب وبناء مؤسسات تستطيع الصمود أمام الاحتلال. فحتى نضالهم اللاعنفي اتخذ شكل بناء تنظيمات جماهيرية"[10].

صاغ أبو جهاد هذا، مضيفًا إلى ما يقوله عبد الجواد صالح، أن هدف الكفاح المسلح هو "منح إصرار الفلسطينيين العنيد القدرة على الاستمرار في الكفاح إلى حين استعادتهم لحقوقهم"[11].

في حين أكد عرفات ذلك، وكان أيضًا أكثر وضوحًا: "أعرف جيدًا أننا لن نتمكن من استعادة فلسطين، حتى من خلال الكفاح المسلح، إلا أن علينا الكفاح، كي نُظهر للعالم أننا موجودون ... أن الشعب الفلسطيني موجود"[12].

ولم يكن هدف المقاومة قط موضع شك، بالنسبة إلى الناس في المناطق المحتلة. لقد أرادوا إنهاء الاحتلال والعيش أخيرًا بحرية.

وكثيرًا ما كانت تنظَّم تظاهرات بدعوة من نقابات العمال والمهندسين والأطباء، ومن الطلاب، وأخيرًا وليس آخِرًا، من تلميذات وتلاميذ.

وعلى هذه التظاهرات السلمية ردَّ الجيش الإسرائيلي أيضًا بعنف وحشي. في جنين، استخدم في عام 1974 الدبابات ضد تظاهرة قامت بها تلميذات مدرسة. منتهى الحوراني، تلك التلميذة ابنة السابعة عشرة، لاقت حتفها حين دهستها دبابة.

وقد كتب سميح القاسم من الرامة في الجليل، أي فلسطيني من داخل إسرائيل، "عربي إسرائيلي"، قصيدة لمنتهى لحنّها الفنان المقدسي مصطفى

---

(10) Abdul Jawad Saleh, *Israel's Policy of De-Institutionalization. A Case Study of Palestinian Local Governments* (London: Jerusalem Center for Development Studies, 1981), p. 24.

(11) شؤون فلسطينية، العدد 152-153 (1986)، ص 14.

(12) Alan Hart, *Arafat. Terrorist or Peacemaker* (London: Sidgwick and Jackson, 1984), p. 173.

الكرد وغنّاها في كل أنحاء البلاد. وكانت عروضه تؤدي دائمًا إلى اندلاع تظاهرات جديدة، سواء في الضفة الغربية أو في الجليل في إسرائيل:

إلى أين يا منتهى تذهبين؟[13]

في هجوم شنته قوات الاحتلال على شعبنا في الضفة الغربية، استشهدت في جنين الطالبة البطلة منتهى عوض الحوراني. وأذاعت وكالات الأنباء أنها سقطت تحت جنازير دبابات المحتلين. عمر الشهيدة، منتهى 17 سنة.. وأنتم مدعوون للاشتراك قريبًا في الاحتفال بافتتاح مدرسة جديدة في جنين تحمل اسم "منتهى".

وكتبت "منتهى" على بوابة الموت:

قاب قوسين؟ لا!
قاب قوس، وأدنى
يا حبيبي وعدنا

حبقٌ لحمنا المستباح وليلك
وجنازير دبابة الفاتحين
صدأ في ركام الزمان الهجين
يا حبيبي، وقبلي وقبلك
نوَّر الدم في مسكب الياسمين.

يا حبيبي انتظرني إذن
ولتكن في انتظاري "رجاء"[14] الحبيبة
وتراتيل ميلادنا والطقوس العجيبة
يا حبيبي انتظرني إذن
سوف آتيك - لا جثَّة في كفن
سوف آتيك في ثوبيَ المدرسيّ
وعلى منكبيّ
طرحة من دمائي وورد الوطن

---

(13) يُنظر: **الأعمال الكاملة للشاعر سميح القاسم: القصائد**، ج 2 (الكويت/ القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 273-276. (الناشر)

(14) الشهيدة الفلسطينية رجاء عماشه. (هامش في أصل القصيدة - الناشر)

قاب قوسين؟ لا!
قاب قوس، وأدنى
يا حبيبي وعدنا!

وكتبت فلسطين بدم "منتهى":

علَّمتْني جنازير دبابة الفاتحين
علمتني اسمها
واسمها "منتهى".

"منتهى" صيحة الغاضبين
في روابي جنين
وأذان على قمة الموت
يستنهض المؤمنين.
قاب قوسين؟ لا!
قاب قوس، وأدنى
يا أذان النهار وعدنا
فإلى أين يا "منتهى" تذهبين؟
وإلى أين يا "منتهى" تذهبين؟
أنت لن تذهبي
يا عروس الدم المز والياسمين
ستكونين صفصافة لطيور الأغاني القريبة
وتكونين جسر الشموس وجسر العروبة
وغدًا، معنا تعبرين.

أنت لن تذهبي
ستكونين مدرسة في جنين
ويكون اسمها:
"منتهى"!

****

وفي داخل حدود إسرائيل أيضًا، كان هناك قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 مقاومة. وهذه المقاومة واجهت بشكل أساسي المصادرة المتكررة

للأراضي، والتي بواسطتها كان الفلسطينيون يُسلبون أرضهم. ففي 30 آذار/ مارس 1976 دعا الحزب الشيوعي الإسرائيلي، مع مجموعات وشخصيات سياسية أخرى، إلى إضراب عام. وفي طول البلاد وعرضها، كان من المفترض أن تندلع التظاهرات ضد الإعلان عن مصادرة كبيرة لأراضٍ – بآلاف الدونمات – في الجليل[15]. واستخدم الجيش الإسرائيلي عنفًا مفرطًا ضد المضربين والمتظاهرين. وفي غضون ساعات قليلة، كان هناك ستة قتلى ومئة مصاب، علاوة على مئات المعتقلين. ومنذ ذلك الحين يجري التذكير بـ "يوم الأرض" هذا، ليس فقط في المدن والقرى العربية – الفلسطينية في إسرائيل، بل أيضًا في المناطق المحتلة وفي كل مكان في العالم، حيث يعيش فلسطينيون وتنشط مجموعات تضامن فلسطينية.

تطورات سياسية

بدلًا من دولة ديمقراطية لجميع سكانها، كما كانت حركة فتح قد وضعتها على برنامجها بعد 1968، فَرَضت نفسها، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 على أبعد تقدير، فكرة حل الدولتين[16]. ففي ربيع 1972 أعلن الملك حسين عن خطة جديدة لإقامة فدرالية فلسطينية – أردنية تتخذ شكل مملكة متحدة. على هذا الأساس، يجب بعد ذلك عقد صلح مع إسرائيل. وكما هو الحال دائمًا حين تكون هناك مقترحات من الجانب العربي، أتى الجواب من إسرائيل، "لا" قاطعة.

دفع هذا منظمة التحرير الفلسطينية، ولا سيما ياسر عرفات، إلى تقديم خطط سياسية واقعية. ففي نهاية صيف 1972، كُلّف مركز الأبحاث

---

(15) Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006).

(16) عن هذا وما يتبع بشكل تفصيلي، ينظر:

Baumgarten, *Palästina*, pp. 249-269;

[صدرت ترجمته إلى العربية: باومغَرتن، **من التحرير إلى الدولة**، ص 241–297. (المترجم)]

الفلسطينية في بيروت بإعداد دراسة عن قدرة دولة فلسطينية صغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة على البقاء.

وعلى المستوى السياسي - الإقليمي، احتاج عرفات خصوصًا، إلى دعم الدول الخليجية والمملكة العربية السعودية، سياسيًّا وماليًّا. وعلى المستوى الفلسطيني الداخلي، وقفت إلى جانبه الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة، والصاعقة المدعومة من سورية. بيد أن الكلمة الفصل تمثلت في الإشارات السياسية الواردة من المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة. فهناك، كان قد تشكَّل في أعقاب أيلول الأسود في الأردن دعم واسع لدولة فلسطينية بين إسرائيل والأردن. قاد هذا في عام 1974 إلى تشكيل "الجبهة الوطنية" التي أدركت نفسها كـ"جزءٍ لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية، كما كانت منظمة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الجبهة الوطنية، أدى الحزب الشيوعي الفلسطيني دورًا مهيمنًا، مدعومًا من الجبهة الديمقراطية التي بدأت تنحو بازدياد منحًا سوفياتيًّا. وهكذا، أمكن خلال سنوات قليلة إقامة بنية تحتية اعتبرت نفسها أساسًا لدولة فلسطينية. نظَّمَ المجتمع نفسه سياسيًّا وجرى تمويل كل ذلك من أموال كانت تصل عبر منظمة التحرير وقد تحدثت التقديرات عن 150 مليون دولار سنويًّا[17].

ونتيجة حرب تشرين، كانت قد نشأت علاوة على ذلك دينامية أصبحت بفضلها مصر وسورية تعتمدان مباشرة على موافقة منظمة التحرير في ما يتعلق باستراتيجيتهما الخاصة بتسوية مع إسرائيل. وكان استعداد الفلسطينيين وحده للتخلي عن المناطق التي سُلبت عام 1948 والقبول بدولة صغيرة في المناطق التي احتُلت عام 1967، هو ما منح كلتا الدولتين المشروعية، أمام شعبيهما وفي العالم العربي عمومًا، للعمل على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل.

---

(17) Dov Shinar, *Palestinian Voices. Communication and Nation Building in the West Bank* (Col.: Lynne Rienner, 1987), p. 7.

وخلال دورة المجلس الوطني الثانية عشرة التي انعقدت في حزيران/ يونيو 1974 في القاهرة، أقر الفلسطينيون في النهاية برنامجًا سياسيًّا جديدًا، عدّل بنودًا جوهرية في الميثاق الوطني لعام 1968. ويحاجّ برنامج المراحل الأول هذا في النقطة الثانية منه، على الأقل ضمنًا، أن هناك، إلى جانب الكفاح المسلح، سبلًا أخرى للمقاومة: "تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"[18].

وقد أقِر ما يسمى نقاط القاهرة العشر بأغلبية كبيرة، حيث صوّت لصالحها 183 عضوًا من 187.

إلا أن الإجماع داخل منظمة التحرير الفلسطينية لم يدم طويلًا. ففي أيلول/ سبتمبر 1974 انسحبت الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية. وفي العراق نشأت ما سمِّيت جبهة الرفض التي تشكلت من الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش، والجبهة الشعبية - القيادة العامة الموالية لسورية بقيادة أحمد جبريل، وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق. إلا أن كل هذا بقي حدثًا عرَضيًّا. إذ تراجعت الجبهة الشعبية تدريجيًّا عن موقفها الرافض وعادت إلى اللجنة التنفيذية في عام 1981.

بلغت التطورات السياسية الفلسطينية، مدفوعة إلى الأمام بالخط الذي اتّبعه ياسر عرفات بإصرار وعزم باتجاه حل الدولتين، أوجها في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية "بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" من طرف مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط. لقد أراد المؤتمر بذلك دعم المنظمة في "إقامة

---

(18) البرنامج السياسي (برنامج النقاط العشر) للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، 8 حزيران/ يونيو 1974. نقلًا عن:

Abdul Hadi, *Documents on Palestine*, vol. 1, pp. 225-226.

السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، [...] على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها"[19].

صحيح أن الملك حسين كان قد انتصر عسكريًّا على المقاومة الفلسطينية وأخرجها من الأردن، إلا أن النصر السياسي كان في نهاية الأمر من نصيب عرفات، ولكن لقاء ثمن باهظ جدًّا للمجتمع الفلسطيني في الأردن.

بعد مؤتمر القمة في الرباط مباشرةً، سافر عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر لحضور الاجتماع العام للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. دعته الأمم المتحدة لإلقاء كلمة بوصفه رئيسَ منظمة التحرير الفلسطينية. وبأداء مسرحي متقن، وقف عرفات على المنصة وعرض على إسرائيل خياراته: "جئتكم اليوم وأنا أحمل غصن زيتون في يدي، وفي اليد الأخرى أحمل بندقية الثائر، فلا تُسقطوا غصن الزيتون من يدي، لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي، لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي. الحرب تندلع من فلسطين، والسلام يبدأ من فلسطين"[20]. [لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية ثائر. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي... الحرب تندلع من فلسطين والسلام يبدأ من فلسطين].

شكّل عام 1974 الذروة الثانية في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات بعد معركة الكرامة عام 1968. فالمجتمع الفلسطيني بأكمله، بغض النظر عن أماكن وجوده، اعتبر المنظمة ممثله الشرعي والوحيد من الآن فصاعدًا. وبدأ هدف دولة فلسطينية صغيرة يفرض

---

(19) القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1974، في:

Abdul Hadi, *Documents on Palestine*, vol. 1, p. 226.

(20) كلمة عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 (النص الأصلي بالعربية). في:

Abdul Hadi, *Documents on Palestine*, vol. 1, pp. 226-234;

الاقتباس ص 234. تكرار الجملة الأهم ثلاث مرات كان نموذجيًّا لأسلوب عرفات في الخطابة.

نفسه في جميع أجزاء المجتمع الفلسطيني، وإن كان في عملية طويلة وصعبة أيضًا. وفي العالم العربي، اعتُرف بمنظمة التحرير الفلسطينية طرفًا مستقلًّا، وحصلت، بعد كارثتي 1948 و1967، على مكان على قدم المساواة في جوقة الدول العربية. وعلى المستوى الدولي، حققت المنظمة نجاحًا استطاعت قلة قليلة من حركات التحرر الوطنية تحقيقه: اعتراف الأمم المتحدة بها ومنحها مركز مراقب فيها بنيويورك. ولم يبق سوى الدعوة إلى التفاوض مع إسرائيل، وبشكل مثالي في إطار مؤتمر دولي يفضِّله الاتحاد السوفياتي. لكن عرفات عبَّر في هذه السنوات عن مصلحة جدية في مفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي في حينه، لم يوافق على ذلك. ففي خططه المعدَّة للمنطقة لم يكن هناك مكان للفلسطينيين.

ومثل خيط ناظم، يمتد برنامج منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1974 من أجل إقامة دولة فلسطينية صغيرة إلى عام 1988، حتى جلسة "المجلس الوطني الفلسطيني" المنعقد في الجزائر. فبعد سنة انتفاضة، حصل البرنامج إلى حد كبير على دعم غير محدود من المناطق المحتلة، وهو ما سيتم تحليله تحليلًا مفصَّلًا في الفصل الثالث.

وفي هذا المقام، لا بد من الإشارة إلى باحث إسرائيلي غالبًا ما يُنسى في غضون ذلك، ألا وهو يهوشافاط هركابي (Yehoshafat Harkabi). فقد شغل في خمسينيات القرن الماضي منصب رئيس الاستخبارات العسكرية، وبعد حرب حزيران/ يونيو 1967 دَرَّس وبحث كأستاذ للعلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس. وكان حتى نهاية الستينيات مؤيّدًا عنيدًا لنهج متشدد ضد الفلسطينيين. إلا أنه منذ نهاية السبعينيات/ مطلع الثمانينيات صار يدعو إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالذات بعرفات شريكًا في المفاوضات، وفي النهاية إلى حل الدولتين. وقد حاجّ هنا على خلفية المدرسة الواقعية، مع الإشارة في نهاية الأمر إلى مكيافيلي.

ومن أجل ضمان بقاء إسرائيل دولةً يهودية، ومن أجل الأجيال القادمة أيضًا، ليس هناك من بديل من الانسحاب إلى حدود ما قبل حرب 1967 والاعتراف بدولة فلسطينية. فعرفات - هكذا هي قناعته - هو السياسي الفلسطيني الذي تستطيع إسرائيل تحقيق ذلك معه وتحت رعايته[21].

بيد أن الواقع السياسي في المنطقة كان قد اتخذ مسارًا آخر. فخلال مفاوضات كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر 1978، بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن التي مهّد لها الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، تم التوقيع على اتفاقيتين. وقد شكلت الاتفاقية الأولى "اتفاق إطار" للتوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر الأساس لاتفاق السلام الذي وقّعته كلتا الدولتين في آذار/ مارس 1979. والاتفاقية الثانية الأكثر تعقيدًا "اتفاق إطار للسلام في الشرق الأوسط". وهنا كان يجب - بحسب رغبة السادات - ترتيب استعداد إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 والموافقة على إقامة دولة فلسطينية بشكل تعاقدي.

صحيح أن بيغن أعلن عن استعداده لسحب الجيش من الضفة الغربية (ولم يتم القيام بذلك ولا حتى بشكل أولي) واعترف بـ "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، بغض النظر عما كان قصده بذلك. إلا أنه لم يكن على استعداد للتنازل في ثلاث نقاط: القدس، والسيادة على الضفة الغربية، والانسحاب من شبه جزيرة سيناء من دون سلام بين مصر وإسرائيل.

بحصول كامب ديفيد، كانت قد فشلت جميع محاولات عرفات، في بادئ الأمر، لخلق خيارٍ سياسي - دبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، بقي عرفات متشبثًا بمساره. وحاول سواء من خلال

---

(21) Yehoshafat Harkabi, *The Bar Kokhba Syndrome. Risk and Realism in International Politics* (Chappaqua, NY: Rossel Books, 1983);

إضافة إلى كتابه المشهور:

Yehoshafat Harkabi, *Israel's Fateful Decisions* (London: I. B. Tauris, 1988).

الملك حسين أو من خلال وساطات أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي، مثل بول فيندلي (Paul Findley)، الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

بالتوازي مع هذه الجهود الدبلوماسية – السياسية، تكثفت "عملية بناء دولة" منظمة التحرير في لبنان. فقد أقام الفلسطينيون بنية تحتية لشبه دولة، وذلك بغية وضع الأسس للدولة الفلسطينية العتيدة. وهكذا نشأت بضعة مرافق اجتماعية، مثل المستشفيات ورياض الأطفال ووكالة أنباء ومحطة إذاعة وقسم تصوير سينمائي، أي مجموعة كاملة من المؤسسات التي تُعَد نواة للوزارات التقليدية في كل دولة.

الضفة الغربية وغزة بعد حرب لبنان: حياة ومقاومة في ظل أكثر حكومات الاحتلال حداثة

كيف تطوّر نظام الاحتلال منذ عام 1967 وما التحديات التي شكلت الخطورة الأكبر على المجتمع؟ يستنبط إسرائيل شاحاك (Israel Shahak)، أحد المنتقدين الأكثر حدة للسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، العناصر الحاسمة لهذه السياسة: الأرض، والماء، والاستغلال الاقتصادي. فقد أنشأت إسرائيل، وفق تأويل شاحاك للحقائق، مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، نظام فصل عنصري طال جميع مجالات الحياة.

الأرض

لقد بدأت مصادرة الأراضي مباشرة بعد نهاية حرب حزيران/ يونيو 1967. فحتى خلال الحرب، طرد الجيش سكان بيت نوبا ويالو وعمواس (الوارد اسمها في الكتاب المقدس) ودمر قراهم تدميرًا تامًّا. في غضون ذلك، أقيم متنزه إسرائيلي على أرض هذه القرى. وصودرت الأرض بادئ الأمر بالطرق التالية:

"مصادرة لأغراض عسكرية، إغلاق من أجل تدريبات عسكرية، استيلاء على الأراضي الأميرية التي كانت تحت سيطرة الأردن، استيلاء على ممتلكات الغائبين عن طريق وكيل. مصادرة لأغراض رسمية، إعلان عن الأراضي غير المسجَّلة أراضٍ أميرية، استعادة ملكية أراضٍ يهودية سابقة، وفي النهاية الشراء"[22].

وحتى عام 1979 كانت ترجح كفّة ما يُسمى بالمصادرة العسكرية. ومنذ ذلك الحين، تستخدم إسرائيل طريقة أخرى: عندما لا يمكن إثبات حق ملكية خاص بشكل يقيني، تعلن الأرض ببساطة أرضًا أميرية[23].

وفرة الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل في المناطق المحتلة تسمح بوضع شبكة كاملة من المستوطنات التي يجب تسميتها، على وجه الضبط، مستوطنات استعمارية. في نهاية عام 1990، عاش نحو 100,000 مستوطن في الضفة الغربية. وفي عام 2021 تعدّى عددهم الـ 450,000 في الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية، تعدّى الـ 200,000.

الماء

يأتي ثلث كمية الماء تقريبًا التي تستهلكها إسرائيل من الضفة الغربية. "وهذا هو أساس مطلب إسرائيل بوجوب أن يبقى احتياطي الماء في الضفة الغربية، تحت كل الظروف، في يدها"[24]. أصرت إسرائيل على ذلك بصورة خاصة أيضًا على هامش مؤتمر كامب ديفيد. فاستهلاك الفلسطينيين للماء في الزراعة تتم المحافظة عليه ثابتًا من جانب إسرائيل، منذ سنوات، في حين أن استهلاك الإسرائيليين قد ارتفع في ثمانينيات القرن الماضي

(22) Alexander Flores, *Intifada. Aufstand der Palästinenser* (Berlin: Rotbuch Verlag, 1988), p. 35.

(23) Raja Shehadeh, *Occupier's Law. Israel and the West Bank*, 2nd ed. (Washington, DC: IPS, 1988), pp. 17-59.

(24) Meron Benvenisti, *Report 1986* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1986), p. 20.

وحدها بنسبة تعدت الـ 100 في المئة. كل مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية يستهلك من الماء على الأقل ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني.

وفي الختام، لا يمكن فصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية عن اعتماد إسرائيل على احتياطي الماء الموجود هناك. ولذلك قررت الحكومة في عام 1977، حتى ذلك الحين كانت ما زالت بعد في كنف حزب العمل، "بناء مجموعة من المستوطنات اليهودية في السامرة الغربية (التسمية الإسرائيلية لشمال الضفة الغربية)، للحؤول دون وقوع مصادر المياه في المنطقة تحت سيطرة أجنبية"[25].

الاستغلال الاقتصادي

منعت إسرائيل منذ البداية أي تطوُّر اقتصادي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. بالنسبة إلى غزة، طورت سارة روي مفهوم "تفكيك التطور" (De-Development)[26]، ففي ثمانينيات القرن الماضي كان اقتصاد الضفة الغربية متخلفًا، وغير قادر على الحياة ومعتمدًا اعتمادًا كبيرًا جدًّا على إسرائيل. أصاب الركود الزراعة وتراجعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام 1967. وقد تقلصت المناطق المحتلة إلى خزان احتياطي للعمالة الرخيصة في إسرائيل وإلى سوق رائجة لتصريف البضائع الإسرائيلية. ولكن في الوقت ذاته ارتفع باستمرار المستوى الحياتي للسكان على خلفية الأجور التي حصل عليها العمال الفلسطينيون في إسرائيل[27].

---

(25) *Haaretz*, 3/5/1989;

نقلًا عن خدمة الصحافة التي يقدمها إسرائيل شاحاك:

Israel Shahak, "The Israeli Theft of Water from the Territories and the Water Problem in Palestine in General".

(26) Sara Roy, *The Gaza-Strip: The Political Economy of De-development*, 3rd ed. (Washington: Institute of Palestine Studies, 2016).

(27) Benvenisti, *Report 1986*, pp. 67, 80ff.

علاوة على الأرض والمياه والاستغلال الاقتصادي، لا بد من تحليل النظام الإسرائيلي في ما يتعلق بالسيطرة على السكان. يقوم النظام منذ عام 1987 على بنك بيانات محوسب، تخزَّن فيه جميع المعلومات التي تبدو مهمة عن كل فلسطيني. ويُطلِق ميرون بنفنيستي على ذلك تسمية "أداة لا مثيل لها في السيطرة على السكان"، "علامة فارقة في مأسسة الدولة البوليسية"[28].

"كل وجه في حياة الفلسطيني تحت الاحتلال" - بحسب المحامي والكاتب الفلسطيني رجا شحادة - "يسيطَر عليه من خلال أحكام عسكرية"[29]. فالحياة تحت الاحتلال الإسرائيلي تعني أنه يمكن في أي وقت انتهاك الحريات الأساسية للمواطنين والسكان، أو عمومًا حرمانهم منها، سواء من خلال الجيش، أو في نطاق يزداد قوة، من خلال مستوطنين مخوَّلين حملَ السلاح. ويجدر هنا ذكر الممارسات الوحشية للجيش وصولًا إلى حالات من القتل غير المتعمَّد (وفي غضون هذا الوقت القتل المستهدِف)، ومضايقات على اختلاف أنواعها، وعقوبات غير قانونية، وفرض منع التجول، واعتقالات تعسفية، وتفتيش بيوت، ووضع أناس تحت الإقامة الجبرية في بيت أو مدينة، وسوء معاملة وحالات متكررة من التعذيب وإغلاق بيوت ونسفها وتقييد حرية الرأي والأفكار، إضافة إلى تقييد الحق في التربية والتعليم.

أما الذروة فقد شكّلها منع أي نشاط سياسي. والتجمعات السياسية كانت محظورة والرقابة حاضرة طوال الوقت. وحين لا تجدي جميع

---

(28) Meron Benvenisti, *Report 1987* (Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1987), pp. 34f.

(29) Shehadeh, *Occupier's Law*, p. 117,

وهنا يقتبس قول رئيس سابق للاستخبارات العسكرية: "يتكلم البعض عن طرد من 700,000 إلى 800,000 عربي في حال حدوث حرب جديدة، وقد حُضِّرت الأدوات لهذا الاحتمال".

أشكال المنع الأخرى، يقوم الجيش ببساطة بفرض منع التجول. "يعامَل الفلسطينيون في الضفة الغربية" - بحسب رجا شحادة - "في عقر دارهم مثل أجانب يحملون أذونات إقامة دائمة". ومن تفاعل جميع هذه العوامل يتضح لشحادة أن هدف الاحتلال الإسرائيلي هو دفع الفلسطينيين إلى مغادرة وطنهم، كي يستطيعوا بعد ذلك ضم الأراضي التي أصبحت فارغة[30].

في وقت يصف فيه إسرائيل شاحاك الاحتلال بأنه نظام فصل عنصري[31]، يتحدث بنفنيستي عن "نزعة استعمارية داخلية". فالفلسطينيون تحت الاحتلال هم - كما يتابع بنفنيستي القول - "بلا أي حقوق سياسية بسبب الاحتلال العسكري على حد زعمه. لكن في الوقت نفسه لا تُضمَن حتى حقوقهم التي تكفلها لهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاحتلالات العسكرية، لأن الحكومة الإسرائيلية لا تعترف بقابلية هذه الاتفاقيات للتطبيق على الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنهما - برأيها - ليسا محتلَّين، بل إما بلا مالك وإما ملك للشعب اليهودي"[32].

تحت هذه الظروف يعيش الفلسطينيون منذ عام 1967. ومنذ ذلك الحين يحتجّون ويناضلون ضد نظام الاحتلال هذا "الأكثر حداثةً" بين أنظمة الاحتلال. وفي آب/ أغسطس 1985 أعلن وزير الدفاع في حينه يتسحاق رابين "سياسة القبضة الحديدية": في العام نفسه، أُبعد 31 شخصًا، بعد أن كان قد تم التخلي بين عامي 1980 و1985 عن هذه العقوبة غير الشرعية بحسب القانون الدولي. كما أُعيد العمل بـ "الاعتقال الإداري"، بعد أن كان قد تم التخلي عن العمل به قبل ذلك بخمس سنوات؛ فاعتُقل ما يزيد على 110 أشخاص لمدة ستة أشهر أو أكثر من دون إجراءات

(30) Ibid., pp. 4f.

(31) أي قبل وقت طويل من هيومن رايتس ووتش وبتسيلم.

(32) Benvenisti, *Report 1987*, p. 70.

قضائية معتادة. وعاد نسف البيوت ثانيةً على نطاق واسع: فنُسفت 4 بيوت عام 1984، و55 بيتًا عام 1985.

أخيرًا كان الفلسطينيون في ثمانينيات القرن الماضي عرضة، بازدياد، لاستفزازات وحشية مارسها المستوطنون. "أثبت الواقع العملي أنه في يهودا والسامرة (أي في الضفة الغربية) ... يمكن أن يطلق المرء النار على الناس ويقتلهم، من دون أن ينال فعليًّا عقابًا على ذلك". وقد سجَّل بنفنيستي في عام 1978 عددًا متزايدًا لهجمات "انتقامية" خطيرة قام بها مستوطنون يهود: استخدام أسلحة نارية، وتحطيم زجاج سيارات، وسلب بيوت ونهبها، وضرب المارة ...إلخ[33].

كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد فرضت ضريبة جديدة، هي ضريبة القيمة المضافة. وقد قوبل ذلك باحتجاج شديد من التجار وأصحاب المحلات وبسلسلة من الإضرابات. وخلال التظاهرات، حصلت صدامات دموية مع الشرطة والجيش. حاجّ الفلسطينيون أنه وفقًا لاتفاقية لاهاي يُعتبر فرض ضرائب جديدة من المحتل عملًا غير مشروع. وقد استطاعوا الصمود في إضرابهم مدة شهرين.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1981، فرضت إسرائيل ضريبة القيمة المضافة في قطاع غزة أيضًا. وهناك أيضًا، حصلت إضرابات انضم إليها حتى سياسيون محافظون، على غرار رئيس بلدية غزة الأسبق رشاد الشوا. وسرعان ما تحوَّل الاحتجاج من اقتصادي بحت إلى رفض عام لسياسة الاحتلال الإسرائيلي القمعية.

وقد صاغ ذلك رشاد الشوا بالنيابة عن المجتمع بأكمله: "نحن نرفض الاحتلال الإسرائيلي. نحن نرفض أن نُستعبد ... من قبل إسرائيل. نحن

---

(33) Shehadeh, *Occupier's Law*, p. 129; Benvenisti, *Report 1987*, pp. 41, 44.

شعب حر. نحن مصممون على حقنا في تقرير المصير ... لا تفسِّروا هذا كله مجرد مقاومة ضد ضريبة القيمة المضافة"[34].

مع الشروع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، قامت إسرائيل على ما يبدو بشد برغي الاضطهاد أكثر من اللزوم. فتموضعت أجزاء أكبر فأكبر، من عالم الأعمال والتجارة من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الفلسطينية، بشكل نشط ضد الاحتلال وقررت دعم الحركة الوطنية. ضغط ضريبي متصاعد لقَّن حتى التاجر غير المسيَّس درسًا في الوطنية وقاد، عاجلًا أو آجلًا، إلى تبنّي مطلب أصبح تاريخيًّا كان قد ورد في سياق مختلف جدًّا: لا تحصيل ضرائب من دون تمثيل (no taxation without representation).

بدأت هجرة العمالة من الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بعد عام 1948. فحتى عام 1967 ترك 200,000 فلسطيني موطنهم، ومن عام 1969 حتى عام 1981 بلغ عدد العمال المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه 150,000 عامل مهاجر. وفي الفترة الواقعة بين عامي 1975 و1980 هاجر سنويًّا 13,000 فلسطيني، وبلغوا حتى 20,000 مهاجرٍ عام 1981، ذهب أغلبيتهم إلى دول الخليج. وفي عام 1983 انقلب هذا المنحى نتيجة الركود الاقتصادي في دول الخليج: ففي عام 1984 كان هناك 3000 عامل فلسطيني مهاجر فقط. أما التبعات السياسية لهذا التطور الاقتصادي الطويل الأمد فكانت واضحة. فأعضاء المجموعة الأكثر تسيُّسًا في المجتمع الفلسطيني، أي التلاميذ والطلاب، الذين فقدوا، سنويًّا منذ بداية الاحتلال، ناشطيهم الأكثر خبرة من خلال هجرة العمالة، كانوا مجبرين منذ ذلك الحين على البقاء في البلاد. ومن بين صفوفهم تَألَّف جيش متزايد العدد من العاطلين من العمل، الذين شكّلوا إمكانية كبيرة لحصول نزاع.

---

(34) Geoffrey Aronson, *Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank* (Washington, DC: IPS, 1987), pp. 264f.

وكما في مثال ضريبة القيمة المضافة، تمتزج هنا أيضًا المسائل الاقتصادية بالسخط الاجتماعي والسياسي وتُنتِج خليطًا متفجرًا.

خلاصة

تبدو سنوات السبعينيات والثمانينيات، بنظرة استرجاعية، كسلسلة متصاعدة من الهجمات ضد الوجود السياسي والوطني، وفي أحيان كثيرة حتى البدني للفلسطينيين في الشتات وفي المناطق المحتلة على حد سواء. فقد بدأ ذلك مع أيلول الأسود وبلغ أوجَه في حرب 1982 ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وقد أجمعت قيادة منظمة التحرير/ فتح بقيادة عرفات، جنبًا إلى جنب مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية، على أن الحل لن يوجد إلا في المناطق المحتلة. ولذلك ركَّزوا منذ كامب ديفيد، أو منذ حرب 1982، عملهم السياسي والتنظيمي هناك، بغية النضال بشكل مشترك مع المجتمع الفلسطيني من أجل حلٍّ في إطار دولة لقضيتهم الوطنية. وقد سقط البذار على أرض خصبة. ففي نهاية الأمر، كانت الحياة اليومية تحت الاحتلال الخاضعة لنظام قمع متعدد الطبقات هي ما منحت الحركة الوطنية زخمًا لم يسبق له مثيل. كذلك كان الفلسطينيون في المناطق المحتلة مهدَّدين من جميع الجهات، ومثلهم مثل أبناء شعبهم في لبنان يتعرضون لضغط مستمر.

ذلك ما تعبِّر عنه الكاتبة سحر خليفة أدبيًّا بتعبير مؤثّر جدًّا: "توتر داخلي، توتر خارجي - تشعر كما لو كنت في دوامة، في إعصار، في قدر بخاري - احتلال، مظاهرات، أخبار، محاكمات، سجون، بيوت مدمَّرة، أرواح مدمَّرة، ضرائب - خفض جديد، مستوطنة جديدة، توتر. يبنون مستوطنة جديدة هناك؛ غدًا يبنون مستوطنة جديدة هنا. إلى أين عليَّ حينئذ أن أذهب؟ من يريد أن يسمع احتجاجي؟"[35].

---

(35) محاضرة سحر خليفة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 في حلقة الكتاب العالمية في مدينة أيوا. نقلًا عن: =

كان الكفاح المسلح الذي مارسته فتح واليسار، كما تم الحفاظ عليه إلى حينه، على الأقل لفظيًّا وكأسطورة محرِّكة، قد فشل من جميع النواحي. فالحل العسكري كان مستبعَدًا بواسطته. وعلى هذه الخلفية، لم يبق أمام منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقام الأول أمام فتح، سوى طريق المفاوضات السياسية والدبلوماسية مفتوحًا.

وجدير بالذكر في الختام أن هذه السنوات قد حفلت بتناقضات كبيرة. فمن جهة، شكّلت معركة الكرامة نجاحًا سياسيًّا تاريخيًّا، إلا أنها قادت إلى نشوء تقديس أعمى للكفاح المسلح. فكفاح الفلسطينيين المسلح في هذه الفترة كان تعبويًّا سياسي التوجه، وليس أبدًا نضال تحرير وطني، كما نعرفه من فيتنام أو الجزائر.

ما تجدر ملاحظته هو مكر التاريخ خلف ظهور الفاعلين. ففي فترة 1970/ 1971 تلقت منظمة التحرير الفلسطينية ضربة قاضية، كي تعود في عام 1974 ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني. وفي حرب لبنان 1982 اعتقدت إسرائيل أنها قد تخلصت من المنظمة نهائيًّا، إلا أنها عادت في عام 1994 من الباب الخلفي إلى المسرح السياسي ورسَّخت نفسها في المناطق المحتلة.

Ann Lesch, *Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank and the Gaza Strip* = (Washington, DC: The Middle East Institute, 1980), p. 103.

- III -

الانتفاضة الأولى وأوسلو: 1987-2004

الانتفاضة

في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 1987، بدأت في قطاع غزة الانتفاضة، أول تمرد جماهيري فلسطيني بعد 20 عامًا من الاحتلال. ويعود السبب في ذلك إلى حادث سير على معبر إيرز، "بوابة" قطاع غزة، على بعد كيلومترات معدودة شمال شرق مخيم اللاجئين جباليا. شاحنة إسرائيلية قادمة من غزة انحرفت نحو الاتجاه المعاكس لأسباب غير معروفة واصطدمت وجهًا لوجه بحافلتين صغيرتين وُجد فيهما عمال فلسطينيون من جباليا في طريق العودة من عملهم داخل إسرائيل. لقي أربعة أشخاص مصرعهم على الفور، وأصيب الآخرون بجراح.

على الفور انتشرت في المخيم الإشاعة، أن سائق الشاحنة الإسرائيلية قد تسبَّب عمدًا بالحادث. ولأن إسرائيليًّا كان قد طُعن قبل بضعة أيام في وسط غزة، خمّن كثيرون أن الأمر يتعلق بعمل انتقامي.

لذلك عمَّت التظاهرات ضد الاحتلال جميع أنحاء غزة، خلال ساعات، وانطلاقًا من مخيم جباليا. في ما بعد، اتسع نطاق التمرد ليشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفي غضون بضعة أيام، اكتسح البلاد طولًا وعرضًا تحت اسم الانتفاضة. ففي مخيمات اللاجئين والقرى

والمدن، وفي كل مكان اندلعت الاحتجاجات والتظاهرات، تارة عفويًّا وتارة بانتظام، من جانب النشطاء الوطنيين الفلسطينيين. ولم يكد منتصف كانون الأول/ ديسمبر يحل حتى كان الجيش الإسرائيلي قد فقد السيطرة على زمام الأمور.

لم يكن حادث السير على معبر إيرز سوى الشرارة التي أدت إلى اشتعال النار في الهشيم. فمنذ مطلع عام 1987 على الأخص، كان الفلسطينيون في قطاع غزة قد جمعوا تجارب غنية في مجال النشاطات الجماهيرية والتظاهرات والهجمات ضد الجيش. فعمليات الجهاد الإسلامي، وهو فصيل راديكالي منشق عن الإخوان المسلمين، ضد الجيش والاستخبارات في غزة، وما تبع ذلك من قلاقل جماعية، وكذلك التمرد الذي استمر لأسابيع في مخيم اللاجئين بلاطة بالقرب من نابلس وقادته "الشبيبة الفتحاوية"، أثبتت أنها "بروفة أخيرة" للتمرد اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر.

تنشَّط المجتمع الفلسطيني برمَّته ضد الاحتلال، بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية، حتى البرجوازية منها. وكان الفلسطينيون منظَّمين، سواء في "الشبيبة"، أو في "الجهاد الإسلامي"، أو في الحزب الشيوعي، أو في المنظمتين اليساريتين: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، أو في منظمات قاعدية لا حصر لها، علاوة على النقابات العمالية والنقابات المهنية وغرف التجارة والصناعة. أما المشترك في المزاج العام الذي كان سائدًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1987، فقد صاغه موسى البديري، أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت، على النحو التالي: "للفلسطينيين مطلب واحد ذو أهمية عامة ... 'نريد حريتنا ... ونريدها الآن'"[1].

---

(1) *Jerusalem Post*, 27/10/1987.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1987، كان جميع الفلسطينيين تقريبًا قد نزلوا إلى الشارع للتعبير عن رفضهم القاطع للاحتلال. وعلى ذلك رد الجيش، فسقط عدد لا يحصى من القتلى والجرحى[2]. بيد أن المبادرة في هذه المرحلة بقيت في يد الفلسطينيين. فبالنسبة إليهم، كان الأمر يتعلق الآن بالمحافظة على ديناميكية التمرد والمضي به قدمًا نحو النجاح، نحو إنهاء الاحتلال. ومن أجل ذلك لا بد من تنظيم وقيادة. أما الاختراق الحاسم، فقد تحقَّق من خلال تشكيل "القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة". وفيها اتّحدت فتح، والجهاد الإسلامي، والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد عملت القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة بشكل سري، وتدخلت في مجرى الانتفاضة من خلال بيانات تصدر بانتظام ومرقّمة مانحة إياها البنية الضرورية. ولم تكن القيادة معروفة للعامة، وهذا بالذات ما منحها سلطة محفوفة بالغموض ومنيعة في الوقت نفسه.

عملت القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة بعد تأسيسها على مأسسة الإضرابات. فبعد الإضراب الذي استمر 41 يومًا بلا انقطاع في القدس الشرقية، مصحوبًا بإضرابات تضامنية شهدتها مختلف أنحاء الضفة الغربية، كان لا بد من إيجاد حل يستطيع السكان احتماله. وهنا، يبدو أن فتح كانت هي الرائدة. تُركِّز ورقةٌ استراتيجية داخلية تعود إلى 20 شباط/ فبراير 1988 على القطاع التجاري بوصفه "العامل الحاسم للحفاظ على الانتفاضة". فهو وحده القادر على شل الاقتصاد بأكمله بإضراب شامل. وبالنسبة إلى فتح، كان الأمر الحاسم هنا أن يتمكن الإضراب العام من

---

(2) Alexander Flores, *Intifada, Aufstand der Palästinenser* (Berlin: Rotbuch Verlag 1988), p. 69,

فحتى في أعياد ميلاد عام 1987 يُفترض أنه سقط 21 قتيلًا.

الصمود. ولهذا السبب بالذات لا بد من أن يكون محدَّدًا زمنيًّا وأن يُنظَّم ويُنسَّق من خلال بيانات القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة[3].

في ربيع 1988، بدأت القيادة الموحَّدة أخيرًا حملة للعصيان المدني. وكان الهدف التحرر والانفصال تدريجيًّا عن الاحتلال الإسرائيلي، بالتوازي مع إقامة بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية بديلة. أما الهدف الأكبر الذي وُضع نصب العينين فهو: دولة فلسطينية مستقلة. إذ يُفترض بالتمرد الجماهيري ضد الاحتلال أن يتحول إلى حركة شعبية تسعى للحصول على الاستقلال. فالطاقات الكاسحة للجماهير المتظاهرة يجب أن توجَّه نحو مسارات بنّاءة، وينبغي أن يتحول المقاومون إلى مؤسسي دولة، وهو ما تُظهره بوضوح البيانات الصادرة عن القيادة الموحَّدة من ربيع 1988 حتى صيفه.

كانت النجاحات الأولية كبيرة على نحو غير متوقَّع. فقد أقدم شرطيون وموظفون لدى سلطات الاحتلال على ترك أماكن عملهم. ونُفّذ الامتناع عن دفع الضرائب بشكل كامل تقريبًا. وأخذت لجان محلية على عاتقها مسؤولية القيام بجميع المهمات المستحقَّة: فبدلًا من الشرطة، نشأت هناك لجان حراسة محلية. وقد طوّر الفلسطينيون نظام تعليم بديل، وأقاموا لجانًا طبية وزراعية أيضًا، وهذه تحت شعار "عودة إلى الأرض"، نشطت لتحقيق هدف بعيد المدى ألا وهو الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

ويعود وزير الدفاع يتسحاق رابين للتدخل مرة أخرى، هو الذي كان قد حاول وقف الانتفاضة، في بداياتها، بالأمر الأول القاضي بتكسير عظام المتمردين. ففي آب/ أغسطس 1988 أعلن أن النشاط في إطار إحدى هذه اللجان المشكَّلة حديثًا يعاقب عليه القانون. وقد قاد هذا إلى

---

(3) Salim Tamari, "The Revolt of the Petite Bourgeoisie: Urban Merchants and the Palestinian Uprising," in: Roger Heacock & Jamal Nassar (eds.), *Intifada: Palestine at the Crossroads* (New York: Praeger, 1990), p. 165.

التصدع الأكبر في عملية تطوير بنية تحتية فلسطينية بديلة. وأُوقف بشكل دائم تحشيد جميع السكان وتحفيزهم. ونجح رابين في قطع عصب حياة مركزي للانتفاضة بوصفها حركة بناء فعّالة. وقد زاد الأمر تعقيدًا قيام العاهل الأردني الملك حسين في 1 آب/ أغسطس 1988 بالتخلي عن السيادة على الضفة الغربية. وهكذا أعاق جيش الاحتلال الانتفاضة عن إقامة بنى من أجل دولة مستقبلية وتجريبها في هذا الفراغ الناشئ حديثًا.

إعلان الدولة الفلسطينية

في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، بعد مرور عام تقريبًا على التمرد الجماهيري في المناطق المحتلة، كانت الانتفاضة قد بلغت ذروتها. وفي دورته المنعقدة في الجزائر، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني بإجماع نادر عن قيام دولة فلسطينية مستقلة. "انطلاقًا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسِّدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقّه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه. فإن المجلس الوطني يعلن ... قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"[4].

بهذا يكون التطور الذي كان قد شُرع به في نيسان/ أبريل 1974[5] مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة، ويقضي بإقامة "سلطة الشعب الوطنية المستقلة ... على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"، يكون قد وجد خاتمته المتوّجة. وفي الوقت ذاته شكّل إعلان الاستقلال أول وثيقة رسمية لمنظمة التحرير

---

(4) Informationsstelle Palästina (eds.), "Die palästinensische Friedensinitiative," *Palästina Dokumentation*, no. 12 (1989), p. 4.

(5) ورد خطأ في النص الألماني أن المجلس الوطني الفلسطيني عقد دورته الثانية عشرة في القاهرة في نيسان/ أبريل، بينما عُقد بين 1 و8 حزيران/ يونيو 1974. (المترجم)

الفلسطينية تحيل بشكل إيجابي إلى قرار التقسيم من عام 1947. وبذلك تكون قد أقامت في الوقت نفسه جسرًا مع "النكبة" ومع قيام دولة إسرائيل.

"ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير ... أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 ... فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطًا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني"[6].

لقد شرّع المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الدولة استنادًا إلى الانتفاضة ونجاحاتها. وفي قرار المجلس الوطني في دورته المنعقدة في الجزائر يغيب، خلافًا لما كان الحال عليه في إعلانات سابقة، إبراز الكفاح المسلح بوصفه الشكل الوحيد الممكن للنضال التحرري. وبدلًا من ذلك، عبَّر المجلس الوطني عن دعمه "لاستمرار الكفاح بكافة الأشكال".

حماس - معارضة جديدة تقف في وجه منظمة التحرير الفلسطينية وفتح

نشأ في المناطق المحتلة منافس جديد، مع بداية الانتفاضة، تمثَّل في معارضة أقوى بصورة ملحوظة ضد فتح وعمومًا ضد منظمة التحرير الفلسطينية، هي "حركة المقاومة الإسلامية" التي تأسست في بداية كانون الأول/ ديسمبر 1987. ومنذ ربيع 1988 فرض اسم حماس نفسه كتسمية لهذا التنظيم الجديد.

وعلى غرار التنظيمات الوطنية من فتح حتى الجبهة الشعبية، ادعت حماس أيضًا أنها هي التي بدأت الانتفاضة. فبيان الانتفاضة الأول القابل للإثبات والعائد إلى تاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 1987، كان قد صدر بما لا يقبل الشك عن حماس. كما أن الدور القيادي للإخوان المسلمين

(6) Ibid., p. 3.

في التظاهرات والصدامات في قطاع غزة في الأسابيع الأولى يبدو غير قابل للجدل.

مقابل ذلك، لم تُوزَّع البيانات الأولى للقيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة إلا في كانون الثاني/ يناير 1988. بيد أنه من البيان رقم 3 فصاعدًا، تظهر جميع العلامات الحاسمة والمميَّزة للبيانات الوطنية: يحمل العنوان الصيغة: "لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة، لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين، شعب منظمة التحرير"، مع عنوان فرعي: "نداء - نداء - نداء"، وتحته "نداء رقم 3". وكان البيان موقَّعًا: "منظمة التحرير الفلسطينية، القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة في المناطق المحتلة"، إضافة إلى التاريخ.

وجدير بالذكر هنا أن أولى التظاهرات الجماهيرية اندلعت على الأرجح عفويًّا، وأن شخصيات قيادية أو تنظيمات سياسية أدت دورًا صغيرًا أو كبيرًا، بحسب المكان والمنطقة. على أن التمرد لم يُنظَّم ويُمأسَس إلا تدريجيًّا، كما نعلم ذلك من تاريخ التمردات.

كان الإخوان المسلمون في غزة وفي الضفة الغربية قد تعرّضوا للتحدي المباشر، بشكل أساسي من خلال انشقاق الجهاد الإسلامي (في مطلع ثمانينيات القرن الماضي)، وكذلك من خلال التظاهرات الجماهيرية في 9 كانون الأول/ ديسمبر. وأخيرًا، كان لا بد من أن يكون واضحًا لحركة متجذرة بقوة في المجتمع الفلسطيني أن وضع الناس تحت الاحتلال يتجه نحو أزمة. فكان على الشيخ أحمد ياسين، أحد مؤسسي الإخوان المسلمين في غزة وزعيمهم، أن يتصرف على وجه السرعة، حيث تمثلت ردة فعله في إنشاء حركة المقاومة الإسلامية. وفي المجموعة المؤسِّسة وُجدت أسماء لا تزال تتمتع بشهرة حتى اليوم، مثل الشيخ أحمد ياسين (اغتالته إسرائيل عام 2004)، والشيخ صلاح شحادة (اغتالته إسرائيل عام

2002 بقصف من الجو تَسبَّب بما يسمى "أضرارًا جانبية" كثيرة، أو بعبارة أخرى، لقي معه على الأقل خمسة عشر شخصًا حتفهم جراء القصف، من بينهم سبعة أطفال)، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي (اغتالته إسرائيل أيضًا عام 2004، بعد وقت قصير من اغتيال الشيخ ياسين).

من الناحية التنظيمية، تكوَّنت حماس من المركز الإسلامي في غزة الذي كان الشيخ أحمد ياسين قد أسَّسه من أجل نشاط الإخوان المسلمين الديني - الاجتماعي، ومن جهاز أمن الإخوان المسلمين ("المجد") الذي أسَّسه عام 1986 زعيم حماس الحالي في قطاع غزة يحيى السنوار (الذي قضى أكثر من عشرين عامًا في السجون الإسرائيلية)، علاوة على الجهاز العسكري للإخوان المسلمين، "المجاهدون الفلسطينيون"، الذي أسَّسه الشيخ أحمد ياسين عام 1982 ويُشرف عليه منذ عام 1987 الشيخ صلاح شحادة من بيت حانون [الذي اغتيل عام 2002].

كان دور الإخوان المسلمين أو حماس، خاصة في قطاع غزة، في الأيام الأولى من الانتفاضة مركزيًّا. وضع مهم مماثل كانت تنشده حماس في الضفة الغربية والقدس الشرقية. بيد أن قيادة التمردات هناك كانت في يد منظمة التحرير الفلسطينية، أي في يد فتح والتنظيمات اليسارية الصغيرة.

وإذا ما قارنّا بيانات حماس ببيانات القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة، أمكننا التعرف على خطاب فلسطيني - ديني - وطني جديد يدخل منذ ذلك الحين في منافسة مفتوحة مع خطاب الوطنيين الفلسطينيين في منظمة التحرير، ذلك الخطاب الذي كان قد تبلور في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. كان خطاب المنظمة وطنيًّا وسعى لدمج كل مجموعات المجتمع الفلسطيني: جميع الاتجاهات الأيديولوجية من اليسار مرورًا بالوسط وحتى اليمين المحافظ، وجميع الأديان والرؤى الحياتية، وجميع المجموعات الاجتماعية والفئات العمرية، من رجال ونساء، من قاطني

مدن وأرياف. أما الشيء الحاسم فقد تمثَّل دائمًا في الاعتراف بالقيادة المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على النحو الذي تقرَّر في مؤتمر الرباط عام 1974. كان هدف المنظمة السياسي هو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية في المناطق المحررة. بيد أن النقطة الأخيرة لم تحظَ من المجتمع الفلسطيني بمشروعية واسعة إلا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988.

مقابل ذلك كان خطاب المقاومة الإسلامية، أي خطاب حماس، دينيًّا – وطنيًّا. فحتى آب/ أغسطس 1988، كان الخطاب موجَّهًا إلى المسلمين الفلسطينيين حصرًا، أو إلى الشعب الفلسطيني بوصفه شعبًا مسلمًا. وفي الوقت نفسه، هاجم بلا انقطاع جميع الملحدين، ممثَّلين بالنسبة إليه في الحزب الشيوعي الفلسطيني، وخصوصًا بالاتحاد السوفياتي.

أصبحت صورة العدو بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية تتمثل في السنوات التي أعقبت عام 1967 بالاحتلال الإسرائيلي. هاجمت المنظمة إسرائيل والصهيونية. في المقابل، كانت صورة العدو بالنسبة إلى حماس أشبه بصورة العدو التي كانت قائمة بالنسبة إلى فتح وسلف اليسار الفلسطيني في ستينيات القرن الماضي: اليهود، الكيان الصهيوني، المحتلون اليهود أو الصهاينة، وأحيانًا إسرائيل أيضًا. إلا أن التركيز كان، كما في حال منظمة التحرير، على رفض مطلق للاحتلال. لكننا كثيرًا ما نجد إشارات إلى المناطق الفلسطينية التي أقيمت فيها دولة إسرائيل عام 1948. أصرت حماس، كما هو حال الإخوان المسلمين تاريخيًّا، على أنه لا يجوز أبدًا التفريط بأي جزء من فلسطين التاريخية.

مطالب قصوى إذًا في الخطاب الديني – الوطني لحماس، ومطالب تميل إلى الاعتدال في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية؛ وستغدو هذه

المطالب، مع حلول تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، شهر إعلان الدولة، أعلى وتيرة بشكل ملحوظ.

إسرائيل وحماس

يبدو أن هناك، حتى اليوم، أسطورة تلاحق حماس أو الإخوان المسلمين بشكل حقيقي: ويُفترض وفق هذه الأسطورة أن إسرائيل هي التي أنشأت حماس بغية إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، فقبل عام 1987، وخصوصًا في سبعينيات القرن الماضي، دعمت إسرائيل الإخوان المسلمين بشكل مستدام، سواء سياسيًّا - مؤسساتيًّا أو ماليًّا أيضًا، وذلك بهدف تمزيق المجتمع الفلسطيني وإلحاق ضرر مباشر بمنظمة التحرير وفصائلها. لكن لا توجد مصادر بهذا الخصوص. ديفيد شيبلر (David Shipler)، مراسل **نيويورك تايمز** (*New York Times*) السابق، هو الوحيد الذي ذكر أنه قد علم من حاكم عسكري سابق في غزة أن هذا قد شارك، من خلال الإخوان المسلمين، في تمويل بناء مساجد[7]. وعند سؤالهم عن ذلك مباشرة، ينفي الإخوان المسلمون قطعيًّا، وكذلك نخبة حماس اللاحقة، أن يكونوا قد حصلوا على أي مساعدة مالية من جيش الاحتلال، في أي وقت كان.

أما بالنسبة إلى محاولة إسرائيل السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة فتح والجبهة الشعبية، فقد كان ملائمًا بلا شك، أن يتحرك تنظيم جديد كالإخوان المسلمين في المجتمع الفلسطيني: ليس بالضرورة من أجل النضال ضد الاحتلال، بقدر ما هو من أجل نشر مفهومهم للإسلام،

---

(7) David Shipler, *Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land* (New York: Broadway Books, 1986), p. 177;

إضافة إلى طبعة منقحة 2002، ص 156.

إضافة إلى بناء مساجد تجري فيها الدعوة إلى هذه العقيدة بالذات. كذلك أيضًا، عندما التفتَ الإخوان نحو بناء مرافق اجتماعية ومؤسسات، احتمل الاحتلال ذلك عن طيب خاطر. لا بل حصل "المركز الإسلامي" الذي أسَّسه الشيخ أحمد ياسين عام 1976 على رخصة إسرائيلية رسمية. وقد احتوى المركز مسجدًا وعيادات متعددة وناديًا رياضيًّا للشباب وروضة أطفال وقاعة احتفالات للأعياد الإسلامية ومركزًا للمرأة، علاوة على لجنة "زكاة" من أجل جمع الزكاة وتوزيعها على المحتاجين في المجتمع[8].

ولذلك، يمكن وصف السياسة الإسرائيلية تجاه الإخوان المسلمين وحماس، حتى منتصف عام 1988 في أحسن الأحوال، بأنها سياسة تسامح ملطَّف. أما إذا كان حصل دعم مباشر في حالات فردية، فذلك ما ينبغي أن يبقى في الوقت الحاضر سؤالًا مفتوحًا.

وفي مقابلة مع المؤلّفة، أنكر الجنرال إفرايم سنيه (Ephraim Sneh) الذي عمل رئيسًا للإدارة المدنية في الضفة الغربية في أعوام 1985-1987، وبالمطلق، أن يكون قد تعاون في الضفة الغربية مع الإخوان المسلمين. وإذا ما كان قد حصل شيء من هذا القبيل، فربما يكون قد حصل في قطاع غزة فقط[9].

---

(8) Helga Baumgarten, *Hamas. Der politische Islam in Palästina* (Kreuzlingen: Heinrich Hugendubel Verlag (Verlag Diederichs), 2006), pp. 32-33;

المصادر هي: أحمد بن يوسف، **حركة المقاومة الإسلامية حماس: حدث عابر أم بديل دائم** ([د. م.]: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1990)، ص 101-106؛

Ziad Abu Amr, *Islamic Fundamentalism in the West-Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad* (Bloomington: Indiana University Press, 1994), p. 16; Ahmad Sheikh Ahmad Yassin Mansur, *Zeuge für die Periode der Intifada. Ein al-Jazirah Buch* (Beirut: al-Jazirah, 2004), pp. 84ff. esp. 92,

بناءً على مقابلات أجريت عام 1998 وتم تسجيلها في الدوحة، قطر.

(9) مقابلة بتاريخ 7 تموز/ يوليو 2003.

قبل بداية الانتفاضة، كانت هناك على ما يبدو تحذيرات داخل الجيش من تشكّل حركة إسلامية مسلحة. وقد ذهب بعض الخبراء إلى حد أن الأصوليين يشكلون خطرًا أكبر بكثير من منظمة التحرير الفلسطينية. ومن هنا تبلورت توصيات باتجاه تشديد الرقابة على المساجد، والتدخل بحزم عند حصول عمليات عسكرية للإخوان المسلمين، وحتى لو كانت هذه موجَّهة ضد اليسار الفلسطيني أو فتح.

إذًا، كانت علاقة إسرائيل بالإخوان المسلمين على الأصح متناقضة، وبشكل أساسي غير حازمة. فإذا اعتقد الاحتلال أن نشاطات الإخوان المسلمين لا تتعارض مع الخط الذي تنتهجه السياسة الإسرائيلية، تركها وشأنها. وإذا ما خمن فيها خطرًا، كان يتدخل غالبًا. وأخيرًا، يجب ألّا تُغفَل حقيقة أن الشيخ أحمد ياسين كان قد اعتُقل في عام 1984 وحكم عليه بالسجن مدة طويلة. ومنذ بداية الانتفاضة، جرت اعتقالات لنشطاء حماس بما فيه الكفاية. وخلافًا لفتح ولجميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كانت حماس ترشد نشطاءها بدقة، كيف يُفترض بهم التصرف في المعتقل وأثناء التحقيق وفي حال تعذيب وشيك من الجيش. ولذلك وجدت الاستخبارات الإسرائيلية على ما يبدو صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات من نشطاء حماس المعتقلين.

هذه المعلومات والتحليلات في مجملها تردِّدها تصورات منشأها اليسار الفلسطيني في أن الإخوان المسلمين أو حماس هم عملاء للاحتلال إلى حد يثير السخرية.

أما علاقة إسرائيل بحماس خلال عهد حكومة نتنياهو، أي منذ سيطرت حماس داخليًّا على قطاع غزة، فتختلف جذريًّا عن سابقاتها من الحكومات الإسرائيلية. وإذا ما كان علينا أن نقتفي أثر الحجة القائلة إنه لو لم تكن هناك حماس، لكان على نتنياهو خلقها، فهذا موضع شك كبير لدي، وهو ما سيُتطَرق له بشكل أكثر تفصيلًا في الفصول المقبلة.

حماس والقيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة في عامها الأول

في العام الأول للانتفاضة، اتبعت حماس والقيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة الأهداف ذاتها، إلى حد بعيد، ودعت السكان إلى اعتماد أشكال المقاومة نفسها. إلا أن كليهما تصرّف بوضوح بشكل منفصل عن الآخر. نزاعات عرضية، خاصة في ما يتعلق بتحديد أيام الإضرابات، حُلت بسرعة نسبيًّا وعزيت إلى البيانات المزيفة الصادرة عن جيش الاحتلال.

بيد أن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية الذي اتخذه العاهل الأردني الملك حسين قاد إلى تأويلات واستراتيجيات متضادة تمامًا. ففي حين حيّت منظمة التحرير الفلسطينية قرار فك الارتباط وراهنت على حل الدولتين، انتقدت حماس القرار ورأت فيه استسلامًا للاحتلال الإسرائيلي، وأنه ليس سوى خطوة إضافية على الطريق نحو تصفية القضية الفلسطينية[10].

لقد قاد القرار الأردني مباشرة تقريبًا إلى نشر ميثاق حماس في آب/ أغسطس 1988. وفيه تُقرّ حماس علنًا بجذورها العائدة إلى الإخوان المسلمين، مع أنه سبق أن أقرّت بذلك في البيان رقم 4 الصادر في شباط/ فبراير 1988. وهي تتخذ الإسلام مرجعية في كل شيء، وتخاطب، من حيث المبدأ، المسلمين الفلسطينيين حصرًا. وترمي حماس - بحسب الميثاق - إلى النضال ضد محتل فلسطين الغاشم وتحرير سكانها منه. وخلافًا للتصورات الواردة في الإعلام الغربي، يتم تعريف "الجهاد" بشكل واسع وصريح: "فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء. فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والمناصرة، كل ذلك إن خلصت النوايا .... فهو جهاد في سبيل الله".

(10) بيان رقم 28، بتاريخ 18 آب/ أغسطس 1988.

وفي موقع مركزي في الميثاق، تعرِّف حماس نفسها بأنها حركة فلسطينية ترمي إلى تحرير كامل فلسطين وإقامة دولة إسلامية هناك. وهذا يُستكمل من فوره بالجملة التالية: "في ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان". ويرِد على وجه الخصوص إلى جانب الإسلام، ذكر المسيحية واليهودية. ويناقض ذلك مباشرة شيطنة العدو الذي يتم إدراكه كطاغٍ ذي بأس، أي إسرائيل التي يُنظر إليها مباشرة كدولة يهودية. وهنا استخدمت حماس ترسانة من المفاهيم النمطية التي استلهمت مباشرة من معاداة السامية المسيحية – الأوروبية، ومن الأفكار اليمينية – الراديكالية لأوروبا القرن التاسع عشر، وذات سُوقية عصية على التفوق. وحتى "بروتوكولات حكماء صهيون" تُذكر بوصفها وثيقة تاريخية، وتَجعل اليهود في مختلف أنحاء العالم مسؤولين عن كل ما ترفضه حماس، وعن كل شرور العالم عمومًا، من المتاجرة بالمخدرات والكحول وصولًا إلى الحربين العالميتين. ما يفتقر إليه عداء حماس للسامية هو عنصرية العداء الأوروبي للسامية. بدلًا من ذلك، يشغل صلب تفكير حماس عنصر نظرية المؤامرة. فحماس، شأنَ كثير من الفلسطينيين والعرب، لم تستطع أن تفسِّر نجاح الصهيونية وصولًا إلى قيام دولة إسرائيل إلا بالاستعانة بنظريات المؤامرة. ومن هنا، يشدد ألكسندر فلوريس (Alexander Flores)، وبشكل صحيح جدًّا، على كيف في ضوء هذه الخلفية "سقطت أوهام المؤامرة الأوروبية عند كثير من العرب (وعند حماس) على أرض خصبة"[11].

ويجدر هنا التشديد أيضًا على أن الميثاق لم يتمتع بأهمية خاصة، بالنسبة إلى أعضاء حماس (لم يكن على أحد، على سبيل المثال، القيام

(11) Alexander Flores, "Judenfeindschaft im Kontext: Antisemitismus bei den modernen Palästinensern," Unveröffentlichtes Manuskript für einen Vortrag am Berliner Zentrum für Antisemitismus-Forschung, 2000.

بدراسته)، ولا بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني. إنه يُستخدم خصوصًا من الناقدين الغربيين لحماس كأساس لشيطنة التنظيم. وبسبب الميثاق، توسم حماس بأنها تنظيم معادٍ للسامية لا يرمي سوى إلى تدمير دولة إسرائيل.

وحتى عام 2006 على أبعد حد، يغدو واضحًا أن الشيء ذاته ينطبق على ميثاق حماس، مثلما ينطبق على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. وقد علّق عليه عرفات أمام البرلمان الأوروبي عام 1988 بأنه ببساطة قد تقادم ولم يعد له أهمية.

وفي **جيروزاليم بوست** (*Jerusalem Post*)، يكتب عزّام التميمي من لندن في شباط/ فبراير 2006، وهو يقدِّم نفسه مستشارًا إعلاميًّا لحماس، أن قيادة حماس تعمل على تغيير الميثاق. "كل الكلام الفارغ حول بروتوكولات حكماء صهيون ونظريات المؤامرة، كل هذه القمامة يجب التخلص منها. كان يجب ألّا تظهر منذ البداية". لكن كان لا بد من مرور أكثر من عقد حتى يُنشر الميثاق الجديد في ربيع 2017. والمزيد بهذا الخصوص في الفصل الرابع.

ويبقى تعريف حماس للوطنية ذا أهمية مركزية بالنسبة إلى تطورها المستقبلي: "الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية".

وأول مرة منذ تأسيس حماس، تُذكر منظمة التحرير الفلسطينية مباشرةً، لكنها تُنتقد على خلفية علمانيتها. وتعلن حماس عن استعدادها للنضال مع المنظمة ومن خلالها، حالما تقبل هذه الإسلام.

حماس وإعلان الدولة 1988: دولة إسلامية أو حل الدولتين

كان حل الدولتين بالنسبة إلى حماس، في صيف 1988، ما زال بعد من المحرمات المطلقة. وأصرت بدلًا من ذلك، على أن "فلسطين إسلامية من

البحر إلى النهر"، أي من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وتعتقد حماس أن إسرائيل لا تريد مفاوضات ولا سلامًا، وأن اللغة الوحيدة التي تفهمها هي لغة العنف[12].

قبل بداية دورة المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 في الجزائر، دعت الحركة الأعضاء المجتمعين هناك إلى ضرورة ألّا تنطلي عليهم خدعة إمكانية إقامة "حكومة مؤقتة"، أو "إعلان استقلال أو حكومة في المنفى". وهذا برأيها ببساطة مجرد فخ يراد به القضاء على نجاحات الانتفاضة. وبالنسبة إلى 15 تشرين الثاني/ نوفمبر دعت حماس، بدلًا من الاحتفال الذي تخطط له منظمة التحرير الفلسطينية، إلى يوم "للمواجهة وللمعارضة ولرفض السلام مع القتلة". وحذّرت حماس من الاستسلام وأصرت بدلًا من ذلك على إيمانها بالكفاح المسلح وبالانتفاضة.

حاول ياسر عرفات من خلال الإخوان المسلمين في الأردن ومصر التأثير في حركة حماس، كي تقوم هذه بدعم مقررات الجزائر. وكان جواب الشيخ أحمد ياسين، غريم عرفات الجديد، مقتضبًا وهادئًا، لكنه يتضمن أيضًا حسًّا من البراغماتية: "لم نحرر أي جزء من أرضنا، حيث يمكننا أن نقيم دولة عليه. نحن لا نزال تحت الاحتلال ولم نتمكن من إنهائه حتى اللحظة. فأين يمكننا إذًا إقامة دولتنا؟ ... نحن نريد أرضًا نستطيع أن نقف عليها بحرية، كي نقيم دولتنا من دون شروط مسبقة ومن دون تنازلات"[13].

مقابل ذلك، كان يوم 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 مع إعلان الدولة، بالنسبة إلى عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية وأيضًا بالنسبة

---

(12) Nathan Thrall, *The Only Language They Understand - Forcing Compromise in Israel and Palestine* (New York: Metropolitan Books, 2017).

(13) مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، مقتبس عن:
Abu Amr, *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza*, p. 72.

إلى القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة والمجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة، يومًا تاريخيًّا وافتُرض به أن يبقى كذلك، على الأقل لبضع سنوات. ولم يشارك شكوك الشيخ ياسين وحماس في حينه إلا قلة قليلة. لكن في النهاية فرضت نفسها "لا" سلطة الاحتلال الإسرائيلي المتشددة الرافضة كلَّ صلح مع منظمة التحرير الفلسطينية المستعدة للتعايش السلمي.

سنوات الانتفاضة الأخيرة

وصلت الانتفاضة في النصف الأول من عام 1990 إلى طريق مسدود. يبيِّن الباحث في علم الاجتماع سليم تماري كيف تحولت المقاومة اليومية إلى روتين. كما يُبرز حدود الإضراب العام والتظاهرات. فلا يمكن - هكذا يُحاجّ - توسيعها بحيث تتحول إلى "حملة عصيان مدني كاملة، ومن ثَم إلى انفصال تام عن الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمكنها أن تقود إلى مبادرة سياسية تُجبر إسرائيل على القبول بموقف تفاوضي إيجابي بالنسبة إلى الفلسطينيين"[14].

بيد أن لا فتح ولا حماس ولا حتى التنظيمات اليسارية الوطنية قامت بإجراء نقاش نقدي لحدود التمرد الجماهيري. فلم يطرحوا السؤال عن الدور الذي أداه الجيش الإسرائيلي هنا، ولا هم بحثوا عن فرص بديلة للعمل من أجل تطوير الانتفاضة. وبدلًا من ذلك، تراجعت فتح وحماس تدريجيًّا عن محاولاتهما الهادفة إلى تحريك الجماهير. فكلاهما اختار بداية أعمال المقاومة المسلحة. من جانب فتح، سارت هذه على نحو أقرب ما يكون إلى الفوضى وعدم التنظيم، واستحالت سريعًا إلى صراعات عنيفة داخل المجتمع، حيث حصلت إعدامات، بكل ما في الكلمة من معنى، لعملاء حقيقيين أو مزعومين.

---

(14) Salim Tamari, "The Next Phase: Problems of Transition," in: *Palestinian Assessments of the Gulf War and its Aftermath* (Jerusalem: PASSIA, 1991), p. 11.

مقابل ذلك، ظهر في داخل حماس تطوّر واضح ومخطَّط له باتجاه الكفاح المسلح ضد الاحتلال، ولا سيما ضد العسكر.

ففي عام 1988، كانت حماس متورطة أكثر بعمليات طعن بالسكاكين، قتل فيها خمسة جنود إسرائيليين ومستوطن. وفي عام 1989 هيمنت عمليتا خطف جنديين إسرائيليين وقتلهما.

ردت قوات الاحتلال الإسرائيلي بكل قسوة على هذه العمليات وأعلنت حماس في حزيران/ يونيو 1989 منظمة إرهابية. إلا أن اللقاءات بين حماس وممثلين عن الحكومة والجيش الإسرائيلي استمرت في واقع الأمر حتى بداية كانون الثاني/ يناير 1990. ومنذ ذلك الحين أصبحت جميع الاتصالات مع حماس محظورة.

وبنظرة استرجاعية، يبدو من المستغرب أن يدعى الدكتور محمود الزهار من حماس، في خضمّ الانتفاضة، في أيار/ مايو 1988، إلى لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز، حيث أجريا نقاشات سياسية مطوَّلة. وفي حزيران/ يونيو 1988، جرى لقاء مع وزير الدفاع الإسرائيلي، شارك فيه إلى جانب ممثلي حماس، عضوان من فتح أيضًا.

ومن عام 1990 فصاعدًا، حلت المواجهة المباشرة محل العروض التفاوضية المتكررة التي قُصد بها تطبيق سياسة فرِّق تَسُدْ التي كانت إسرائيل تسعى من خلالها للإيقاع بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين، حلت حماس محل عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفهم "إرهابيين".

إذًا، حتى في وقت تبنّت فيه فتح وحماس خيار الكفاح المسلح على المستوى المحلي، في أعقاب الذروة في عام 1988، فقد راهنت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات في تونس على المفاوضات. وفي ذلك لم يؤدِّ المجتمع الفلسطيني دورًا، وبقي خارجيًّا. حقق عرفات أول

النجاحات، حين أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن هذا الحوار أوقِف في بداية صيف 1990، لأن الولايات المتحدة جعلت المنظمة مسؤولة عن عملية عسكرية قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية. وقد استمر عرفات في محاولاته الدبلوماسية – السياسية غير متأثر بذلك، معلنًا عن استعداده للتخلي عن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال وفشل مع ذلك. فلم يتمكن من أن يخلق من إعلان الدولة عام 1988 دينامية سياسية باتجاه مبادرة سياسية. فقد حالت سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق يتسحاق شامير دون ذلك وعلى نحو مستدام. "ولأن شامير يقيس رؤيته التاريخية بالشبر، فليس لديه الاستعداد للتخلي حتى عن شبر واحد من الأرض"[15]. إذًا، لم يكن شامير مستعدًّا لأي حلول وسط، تُعرِّض سيطرته على المناطق المحتلة للخطر.

في هذا الوضع الذي وقف فيه الفلسطينيون وظهرهم إلى الجدار، وقد فشلوا في انتفاضتهم، وهم منشقّون عن أنفسهم في الداخل بشكل ملحوظ، من غير دعم ذي شأن من الخارج ضد سياسة إسرائيلية متعنتة، اندلعت فجأة حرب الخليج الثانية حين قام صدام حسين باحتلال الكويت.

حرب الخليج الثانية 1990/ 1991 – صدام حسين والفلسطينيون – مفاوضات السلام في مدريد

إن عجز الفلسطينيين في ضوء قوة الاحتلال الإسرائيلي التي لا قبل لهم بها، جعلهم يرحّبون بتحدي صدام حسين لدول الخليج والولايات المتحدة. فشرطه المتمثل في الربط بين انسحاب الجيش العراقي من الكويت وانسحاب جميع قوات الاحتلال الأخرى في المنطقة، أي

(15) مقتبس عن:

Avi Shlaim, *The Iron Wall. Israel and the Arab World* (New York and London: W. W. Norton, 2000), p. 464.

الجيش السوري من لبنان ولا سيما الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، جعل منه، بعد جمال عبد الناصر، بطلًا قوميًّا جديدًا في نظر الشارع الفلسطيني.

فحتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أصبحا معتمدين على العراق على نحو ملحوظ. فدول الخليج كانت قد قلصت بازدياد دعمها المادي للمنظمة، وبدأت بدلًا من ذلك بدعم حماس دعمًا مكثفًا. فعلى سبيل المثال، حصلت المنظمة من الكويت على مبلغ 27 مليون دولار فقط، في حين تلقت حماس 60 مليون دولار. ووصلت إعانات مالية كبيرة أخرى أيضًا في السنوات التالية من الخليج إلى حماس.

تمامًا على غرار ما فعل العاهل الأردني الملك حسين الذي أصبحت بلاده أيضًا تعتمد اقتصاديًّا على العراق، حاول عرفات بدايةً الدعوة إلى حل سياسي - دبلوماسي لأزمة الخليج. ولكن بعد مبادرة الربط التي أطلقها صدام حسين، اتخذ عرفات، خلافًا لجميع مبادئ فتح حتى الآن (أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية)، موقفًا واضحًا مؤيِّدًا لصدام حسين.

كانت النتائج التي ترتبت عن ذلك، بالنسبة إلى عرفات وحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل أساسي بالنسبة إلى نصف مليون فلسطيني في الكويت، كارثية. فقد طُرد جميع الفلسطينيين تقريبًا من الكويت ارتباطًا بحرب الخليج، وتعرّضت المنظمة لأزمة وجودية سياسية، وقبل كل شيء مالية، وفَقَد عرفات صدقيته بوصفه قائدًا سياسيًّا للفلسطينيين، سواء على مستوى العالم العربي أو على المستوى الدولي. ومن جهته، فَقَد المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة مرة أخرى، وخلال أيام معدودة، جميع التعاطف الدولي الذي كان قد حظي به من خلال مقاومته السلمية في الانتفاضة. فقد كانت بضع صور لفلسطينيين يهللون ابتهاجًا بسقوط

صواريخ سكود العراقية في إسرائيل في كانون الثاني/ يناير 1991 كافية لإفقادهم هذا التعاطف.

خلافًا لعرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، شجبت حماس غزو العراق للكويت وطالبت بالانسحاب الفوري منها. وفي الوقت نفسه، رفضت كل تدخّل دولي ودعت إلى حل النزاع في إطار عربي داخلي. أما المطالب العراقية المتعلقة بترسيم الحدود ومسألة الديون العائدة إلى حرب إيران (أي حرب الخليج الأولى)، فيجب البت فيها في هذا الإطار. وبلا شك، يعود السبب وراء هذا الموقف المختلف إلى الدعم المالي لحماس من الكويت. فوجود خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس لاحقًا، في الكويت، ساعد بالتأكيد على تعزيز هذه العلاقة بشكل ملحوظ.

وفي الختام، لا يجوز تجاهل الدعم السعودي السابق للإخوان المسلمين في المنطقة. ومن جهة أخرى، شاطرت حماس تمامًا ردات الفعل العاطفية للمجتمع الفلسطيني وإدراكه أن المجتمع الإسرائيلي قد تم تحويله في حرب الخليج من مجرمين إلى ضحايا: "سوف يشرب اليهود نفس الكأس التي أجبروا شعبنا على شربها يوميًّا". أما تبرير هجوم عراقي على إسرائيل فقد رأته حماس واردًا في حال أصبح العراق ضحية "عدوان صليبي غربي".

من ناحية مالية، أضحت حماس الرابح الأكبر من حرب الخليج. فما عادت منظمة التحرير الفلسطينية تحصل على دفعات مالية جديدة من الخليج، في حين بدأت في أعقاب ذلك جميع الأموال تتدفق على حماس.

وأخيرًا وليس آخرًا، ربما كان هذا هو الأساس الذي بنت عليه حماس مطالبتها، حتى قبل اندلاع أزمة الخليج، بقبولها في المجلس الوطني الفلسطيني بحصة مقدارها 40–50 في المئة من الأعضاء، وهو ما رفضته منظمة التحرير رفضًا مطلقًا. ولم تُحَلّ هذه المسألة حتى يومنا هذا، على الرغم من محاولات متجددة عبر سنوات طويلة.

ومنذ ذلك الحين، تحظى منظمة التحرير الفلسطينية بمنافس ديني – وطني ينازعها أحقيتها في أن تكون الممثل الوحيد للفلسطينيين، وحقها في اتخاذ قرارات استراتيجية باسم الحركة الوطنية. وهكذا تصاعدت حدة الأزمة التي قاد عرفات الفلسطينيين إليها من خلال السياسة الخاطئة التي اتَّبعها عشية قيام العراق بغزو الكويت.

وفي مجال التوتر القائم بين مفاوضات لإنهاء الاحتلال ومقاومة مسلحة، هيمنت المقاومة بين عامي 1991 و1993. ويعود السبب في ذلك إلى دوامة العنف التي سادت في الأراضي المحتلة. ففي حين قتل الاحتلال 100 فلسطيني تقريبًا في عام 1991، ارتفع العدد إلى 160 في عام 1992، واحتُجز أكثر من 10,000 فلسطيني في السجون الإسرائيلية.

هاجمت حماس، كما الحال منذ عام 1988، جنودًا ومستوطنين على الأخص، في حين اختطفت جنودًا آخرين. بيد أن اختطاف الجندي نسيم توليدانو في كانون الأول/ ديسمبر 1992 لقي استحسانًا كبيرًا. لقد حاولت حماس بذلك إجبار إسرائيل على إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين. وقد رفض يتسحاق رابين، وكان رئيس الوزراء في غضون ذلك، الإنذار، وفي أعقاب ذلك قُتل توليدانو. وردت إسرائيل باعتقال أكثر من 1000 عضو ومناصر لحماس. إلا أن الأمر الحاسم تمثَّل في قرار الحكومة الإسرائيلية إبعاد أكثر من 400 ناشط من حماس إلى لبنان. ومسألة أن لبنان لم يقبل بذلك موضوعٌ آخر. ولذلك بقي المبعدون عالقين في ما يشبه منطقة محايدة بين إسرائيل ولبنان. ردت القيادة الموحدة للانتفاضة ببيان مصوغ بشكل مشترك مع حماس ويحمل توقيعها أيضًا. فقد أرادوا فرض عودة المبعدين، بالعنف، في حال دعت الضرورة إلى ذلك.

من جانبها، قامت قيادة منظمة التحرير في تونس بإعادة الوفد الفلسطيني المفاوض من واشنطن وعلّقت المفاوضات إلى حين عودة

المبعدين. ولم تكترث إسرائيل بقرار مجلس الأمن الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1992، والقاضي بالعودة الفورية للمبعدين. فإسرائيل كانت مستعدة لتقديم تنازلات في سياق مفاوضات أوسلو فحسب. وسُمح لنصف المبعدين بالعودة إلى فلسطين في أيلول/ سبتمبر 1993، والبقية في كانون الأول/ ديسمبر 1993.

مؤتمر مدريد

افتُتح في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 مؤتمر السلام في مدريد الذي استمر ثلاثة أيام، وفيه شاركت جميع الأطراف الفاعلة في "صراع الشرق الأوسط": سورية والأردن ولبنان وإسرائيل والفلسطينيون. ولم يتمثل الفلسطينيون هناك بمنظمة التحرير الفلسطينية وعرفات الذي اعتُبر شخصًا غير مرغوب فيه بعد حرب الخليج. وبدلًا من المنظمة ذهب إلى مدريد أكاديميون وخبراء ورجال أعمال فلسطينيون، ليس في هيئة وفد فلسطيني مستقل، بل بصفتهم جزءًا من وفد أردني. وكان الدكتور حيدر عبد الشافي من غزة على رأس فريق المفاوضات الفلسطيني. وبعد الانتهاء من مؤتمر مدريد، انتقلت المفاوضات إلى واشنطن.

هنا فاوضت الحكومة الإسرائيلية بقيادة يتسحاق شامير على إدارة ذاتية للفلسطينيين، محدودة بوضوح. فلم تكن قط مستعدة للتفاوض في شأن إنهاء الاحتلال أو استقلال فلسطيني، ولا حتى في شأن دولة فلسطينية ذات سيادة. كما رفضت وقف سياسة الاستيطان الاستعمارية، وبدلًا من ذلك تم توسيع المستوطنات خلال المفاوضات. حتى الإدارة الأميركية أعلنت للوفد الفلسطيني أنها لا تملك "عصا سحرية" تستطيع بواسطتها "وقف بناء المستوطنات"[16]. ولذلك، أراد الوفد الفلسطيني من المناطق

(16) Rashid Khalidi, *Brokers of Deceit. How the US has Undermined Peace in the Middle East* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 42.

المحتلة تعليق مشاركته في المفاوضات، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت ذلك. وكما أصبح معلومًا اليوم، فقد كان ذلك شرطًا إسرائيليًّا مسبقًا كي يُشرَع أصلًا في مفاوضات أوسلو السرية. ومع ذلك، رأى حيدر عبد الشافي بعد جولة المفاوضات العاشرة في واشنطن مخرجًا واحدًا فحسب، ألا وهو تكليف الجامعة العربية بتمثيل الفلسطينيين.

كان عرفات قد استبق هذا الطريق بمفاوضات سرية في أوسلو تكللت بالنجاح في آب/ أغسطس 1993، وقادت إلى توقيع "إعلان المبادئ" في البيت الأبيض في واشنطن. وقد أُطلِق على جميع الاتفاقيات، بما في ذلك عملية التفاوض منذ عام 1993 تسمية اتفاقيات أوسلو السرية، وذلك لأن الاختراق الحاسم الذي قاد إلى اتفاق قد حصل هناك.

اتفاقيات أوسلو

استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات وحركة فتح التي يقف على رأسها، من خلال التوقيع على إعلان المبادئ في حديقة البيت الأبيض في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993، تحريرَ نفسها من دور المنبوذ الذي تسببت هي به إلى حد بعيد. فقد دُعي عرفات إلى واشنطن واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًّا للفلسطينيين. وفي المقابل، أقرت المنظمة بوجود دولة إسرائيل وحقها في العيش في سلام وأمن. وهنا تكمن المشكلة الأساسية لكامل سلسلة اتفاقيات أوسلو، وفي نهاية الأمر، السبب في فشلها كمعاهدة سلام.

فعنها يغيب الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وكذلك الاعتراف بتحقيق هذا الحق من خلال قيام دولة خاصة بهم. وعبثًا يبحث المرء عن إشارة إلى أن الفلسطينيين يجب أن يتمتعوا بحق الوجود في سلام وأمن، وأن لا يقلّوا في ذلك عن إسرائيل.

ولم يتم التطرق، في أي مكان، إلى مجرد ذكر دولة فلسطينية أيضًا. ويغيب كذلك كل تلميح إلى أن إسرائيل ستُنهي الاحتلال غير القانوني للفلسطينيين، أو ترغب في إنهائه. فالاتفاقيات لا تتحدث إلا عن زحزحة قواتٍ وعن انتشار للجيش من جديد. لم يُعلَن عن انسحاب قوات إلا من قطاع غزة وأريحا حصريًّا. وكما نعلم من نظرة استرجاعية، لم يسحب أريئيل شارون الجيش من غزة إلا في عام 2005 – أي بعد اثني عشر عامًا – مع بضع مستوطنات كانت قائمة هناك.

وبحسب أوسلو، لا يُسمح للفلسطينيين إلا بإقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي. كما أُقر بحقهم في انتخابات حرة، كي يحققوا حقوقهم المشروعة. وكان من المؤمل في نهاية الفترة الانتقالية البالغة خمس سنوات الوصول إلى تسوية دائمة. أما كيف ستكون عليه هذه التسوية الدائمة وما هي ماهية الحقوق المشروعة للفلسطينيين، فليس في اتفاقيات أوسلو ما يشير إلى ذلك.

ترتسم معالم مشكلتين مركزيتين إضافيتين عند إمعان النظر في نص الاتفاقيات.

• في رسالة ياسر عرفات إلى يتسحاق رابين التي تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من "إعلان المبادئ"، تَعِد منظمة التحرير الفلسطينية بنبذ العنف. لكنها في الوقت نفسه، تعلن أيضًا عن استعدادها للعمل كقوة شرطة في خدمة إسرائيل من أجل أمن سلطة الاحتلال: "فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر [و] أفراد منظمة التحرير بذلك (التزامات المنظمة التي تعهدت بها)، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه

الانتهاكات"[17] ويُفترض بهذا المقطع أن يتحول في السنوات المقبلة إلى العبء الأكبر على منظمة التحرير، وذلك نتيجةً للتعاون الأمني المبني على ذلك بين أجهزة الأمن الفلسطينية والإسرائيلية، وهو تعاون يُحافَظ عليه حتى الآن.

• وفي انتهاك صريح للقانون الدولي، لم يتوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة طوال سنوات مفاوضات أوسلو، بل تم توسيعه بشكل مستفحل. ولم تذكر اتفاقيات أوسلو المستوطنات إلا بوصفها واحدة من موضوعات النزاع التي ستُطرح على طاولة مفاوضات الحل الدائم (إلى جانب القدس واللاجئين واتفاقيات الأمن والحدود). بيد أن إسرائيل لم تحاول قط حتى الشروع في هذه المفاوضات بجدية. ولا يُتحدَث في أي مكان من نصوص الاتفاق عن وقف المستوطنات، وعن أن هذه المستوطنات بحسب القانون الدولي غير شرعية، وفي أي اتجاه يُفترض أن يسير حل هذه القضايا المحورية. هل يُفترض أن يصبح الجزء الشرقي من القدس العاصمة الفلسطينية، كما يطالب الفلسطينيون بذلك؟ هل سيتم تفكيك المستوطنات؟ هل كانت هناك اقتراحات تتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين؟ أين يجب أن تمر الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطينية محتملة؟ كل هذه المشكلات المركزية تتركها الاتفاقيات مفتوحة.

في الختام، لم يكن هناك من آلية تتعلق بكيفية ضمان تطبيق الاتفاقيات. فلم تتعهد بالمسؤولية قوة خارجية، سواء الولايات المتحدة أو هيئة الأمم، تُلزم الطرفين بتطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها.

---

(17) ينظر:

Helga Baumgarten, *Kampf um Palästina* (Freiburg im Breisgau: Herder Verlag, 2013), p. 111;

النص الكامل للرسالة، علاوة على الإعلان الكامل للمبادئ في:

Journal of Palestine Studies, vol. 23, no. 1 (Autumn 1993), p. 115.

من هنا أطلق إدوارد سعيد حكمه بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي "أول حركة تحرر وطنية في التاريخ تقوم بالتوقيع على اتفاق يُبقي نظام الاحتلال في الحكم قائمًا"[18].

وغالبًا ما يُتجاهَل، حتى من إدوارد سعيد نفسه، أن حماس قد قدّمت نقدًا مطابقًا تقريبًا لأوسلو. فمن داخل المعتقل الإسرائيلي، كتب الشيخ أحمد ياسين: "نحن مستاؤون جدًّا... من عار الاستسلام ... الذي على مجموعة من شعبنا أن تتحمل مسؤوليته. لقد اعترفوا في اتفاق بدولة إسرائيل التي لا تزال تحتلنا، ليتخلوا بذلك عن كامل أرضنا".

وفي صحيفة **القدس** المقدسية ظهر بيان رسمي لحماس يتضمن رفضًا مبدئيًّا لإعلان المبادئ، "لأن هذا قدّم تنازلات خطيرة، ليتنازل بالتالي عن جميع المبادئ الأساسية الوطنية والشرعية. وبذلك يكون هذا الإعلان قد تجاوز جميع الخطوط الحمراء التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني".

لم تتوقع حماس من أوسلو سوى "إدارة ذاتية محدودة ومجزّأة في غزة وفي أريحا ... (وبالتالي) التنازل عن حقوقنا التاريخية في أرض فلسطينية".

ومن الشتات تحدّث أخيرًا محمد نزّال، ممثل حركة حماس في الأردن قائلًا إن حماس، من حيث المبدأ، ليست ضد حل على مراحل، إلا أنه لا يجوز التغاضي عن موضوع القدس أو ببساطة تأجيله. لكن يجب أن تتوافر بالأساس ضمانات واضحة من أجل انسحاب إسرائيلي من المناطق المحتلة وإقامة دولة فلسطينية.

---

(18) Edward Said, "Symbol versus Substance: A Year after the Declaration of Principles," *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (1995), p. 62.

وباستثناء فتح وحزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي سابقًا) و"فدا" [الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني] (منشقون عن الجبهة الديمقراطية وقف على رأسهم في حينه ياسر عبد ربه)، شاطرت جميع التنظيمات الفلسطينية هذا النقد من خلال إدوارد سعيد ومن خلال حماس. فقد اتهموا عرفات بأنه تراجع كثيرًا عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني من عام 1988 وتخلّى عن الحدود الدنيا للمطالب الفلسطينية. وشاطروا استياء إدوارد سعيد من أن عرفات قبِل بالاحتلال كما قبِل بالمستوطنات الإسرائيلية، وأن دولة فلسطينية مستقلة، الهدف التاريخي للمقاومة الفلسطينية، لم يرد حتى ذكرها في الاتفاقيات.

وبصرف النظر عن هذا النقد، أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيعها في واشنطن عملية يُفترض بها أن تتطور بلا هوادة على حساب الفلسطينيين. ويذكر إسرائيل شاحاك من العصبة الدولية لحقوق الإنسان أنه سمع، كيف أن وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز قد لمّح بشكل غير مؤدّب إلى أحد مساعديه بأن الفلسطينيين قد خُدعوا هذه المرة حقًّا.

بيد أنه سادت بداية، وبشكل أكبر، توقعات إيجابية، سواء في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي أو حتى في المجتمع الدولي. تشبّث سكان المناطق المحتلة، كنتيجة لخيبة الأمل من إخفاق الانتفاضة المثقلة بتوقعات كبيرة، بإعلان المبادئ كما لو كانوا يتشبثون بقشة أمل. ففيه رأوا، بلا شك، على نحو مماثل لما رأى فيه المجتمع الدولي، خريطة طريق لإنهاء الاحتلال، علاوة على وقف المستوطنات اليهودية وتفكيكها. إلا أنهم توقّعوا بالأساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة وحرة وذات سيادة في المناطق التي يتم إخلاؤها من الاحتلال والمستوطنات، أي القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وأخيرًا وليس آخرًا، اعتقد الجميع أن اتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي سيعقب انتهاء المرحلة الانتقالية ومدتها خمس سنوات.

عملية مفاوضات أوسلو -
من إعلان المبادئ 1993 حتى كامب ديفيد الثاني 2000

مذبحة الخليل - حماس والعمليات الانتحارية

في 25 شباط/ فبراير 1994، دخل المستوطن الإسرائيلي باروخ غولدشتاين (Baruch Goldstein) إلى الحرم الإبراهيمي في الخليل وقتل رميًا بالرصاص 29 فلسطينيًّا يؤدون الصلاة وجرح 125. كان هدفه وقف عملية أوسلو قبل أن تكون قد بدأت. وقد نجح في ذلك بلا ريب، كما يتجلى بنظرة إلى الماضي. فحكومة رابين، علاوة على رابين نفسه، لم يكونا مستعدين لمواجهة المستوطنين. فرابين الذي كان بدايةً مصمِّمًا على سحب المستوطنين من الخليل ومستوطنة كريات أربع بالقرب من الخليل، تراجع سريعًا جدًّا عن ذلك بناء على توصيات مستشاريه. وعرفات أيضًا الذي ردّ على المذبحة بوقف المفاوضات، غيَّر رأيه، على الرغم من أنه لم يتمّ سحب المستوطنين، كما كان قد طالب بذلك أصلًا. في نهاية المطاف، بقي عرفات متمسكًا بعملية أوسلو حتى النهاية المُرَّة لمفاوضات كامب ديفيد الثاني.

أما رابين الذي أراد تجنّب الصراع مع المستوطنين، فقد قُتل في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 في تل أبيب على يد أحد معارضي اتفاقية أوسلو. يغال عمير، شاب وطني - ديني متطرف، كان مؤيِّدًا متعصبًا لبناء المستوطنات وتوسيعها. وقد اتخذ قراره باغتيال رابين مباشرة بعد مذبحة غولدشتاين.

ردت حماس على مذبحة الخليل بسلسلة من العمليات الانتحارية نفّذتها في مدن إسرائيلية ضد مدنيين إسرائيليين. يشدّد ماتي شتاينبرغ (Matti Steinberg) على أن أدبيات حماس "تحتوي وبصريح العبارة منعَ إلحاق الضرر والأذى من دون تمييز بأناس عزّل". وبحسب تفسيره، أدت

(المذبحة) "في الحرم إلى تعليق هذا التحريم". وبدلًا من ذلك، حل "العين بالعين والسن بالسن"[19]. فقبل أول عملية انتحارية وفي الأشهر التي تبعت ذلك أيضًا، دعت حماس إسرائيل مرارًا وتكرارًا إلى إخلاء المستوطنات. وأكدت أنه حالما يحصل ذلك، سوف تتوقف العمليات الانتحارية.

ومن داخل المعتقل الإسرائيلي، يُنقل عن الشيخ أحمد ياسين قوله: "نحن نرفض العنف ضد المدنيين ... لكن أنتم أو الجيش الإسرائيلي لا تتركون لنا بديلًا ... حين تتوقف إسرائيل عن قتل مدنيين فلسطينيين، سوف نتوقف نحن أيضًا عن قتل مدنيين إسرائيليين داخل إسرائيل"[20].

رد العالم بسخط أخلاقي محق مستنكرًا الجرائم التي اقترفتها حماس. إلا أن هذا بقي بشكل أساسي أحادي الجانب، لأن سياق العنف في المناطق المحتلة وفي إسرائيل، العنف الممارَس بلا انقطاع ضد الفلسطينيين من الجيش والمستوطنين، بقي مستبعَدًا بشكل منهجي.

يتطلب تفسير ملائم للعنف الصادر عن حماس بالضرورة تحليلًا لسياق العنف الذي تعمل فيه. يحاجّ إيهود سبرينزاك وفرانسوا بورغا: "غالبًا ما يُستفَز عنف قادم من أسفل من خلال عنف قادم من أعلى (وإن لم يكن عنفًا، فعلى الأقل اضطهادًا وتعسفًا)"[21]. كما يذكر سبرينزاك حوادث

---

(19) مقابلة زرتال وإلدار مع ماتي شتاينبرغ في 14 نيسان/ أبريل 2004. نقلًا عن:
Idith Zertal & Akiva Eldar, *Lords of the Land. The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967–2007* (New York: Nation Books, 2008), pp. 122-123.

(20) مقتبس من:
Helga Baumgarten, *Hamas. Der politische Islam in Palästina* (Kreuzlingen: Heinrich Hugendubel Verlag (Verlag Diederichs), 2006), p. 115.

(21) Ehud Sprinzak, *The Ascendance of Israel's Radical Right* (Oxford: Oxford University Press, 1999); Francois Burgat, *Face to Face with Political Islam* (London: I. B. Tauris, 2003); يُقارن أيضًا:
Zertal & Eldar, *Lords of the Land.*

تاريخية سابقة مماثلة تُظهر أن العنف قد تكون له نتائج بناءة ويقود إلى حل صراعات.

ويبقى جديرًا بالذكر أن العنف ضد المدنيين، سواء مارسته منظمات تحرُّر أم أنظمة احتلال يشكِّل انتهاكًا للقانون الدولي. فحماية المدنيين يجب أن تبقى دائمًا الواجب الأسمى. وإذا ما تعلّق الأمر بإسرائيل/ فلسطين، تعمد النخب في ألمانيا والنمسا إلى انتقاد وشجب ومعاقبة من طرف واحد، عنف الفلسطينيين وحده، في حين لا يُلتفت إلى العنف الأكبر الذي لا مثيل له من الاحتلال والذي يتسبب أساسًا بسقوط ضحايا من المدنيين في صفوف الفلسطينيين، أو يُغضّ الطرف عنه بصمت.

هكذا وُصِمت حماس بالإرهاب، في حين ظهرت فتح لأول مرة إلى جانب الحكومة الإسرائيلية بوصفها مناضلة من أجل السلام. ومن أجل السلام، هكذا قيل، بُرِّر استخدام العنف من أعلى، سواء من إسرائيل أو من السلطة الفلسطينية في رام الله.

وحده إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين من الاعتقال الإسرائيلي أدى إلى وقف جميع عمليات حماس الانتحارية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997. فمحاولة اغتيال إسرائيلية بالسم لخالد مشعل زعيم حماس في الأردن لاحظها شهود عيان وأمكن نقله في الوقت المناسب إلى المستشفى. فمارس العاهل الأردني الملك حسين ضغطًا شديدًا على حكومة نتنياهو للحصول على الترياق. أُنقذ مشعل، ومقابل عودة العملاء السريين الإسرائيليين إلى إسرائيل، كان على إسرائيل أن تطلق سراح الشيخ أحمد ياسين[22].

(22) يوجد وصف تفصيلي مع توثيق كامل في:
Paul McGeough, *Kill Khalid. The Failed Mossad Assassination of Khalid Mishal and the Rise of Hamas* (New York and London: The New Press, 2009), pp. 196-214.

توسيع المستوطنات والاستعمار الاستيطاني في سنوات أوسلو

كان مستوطن من كريات أربع، مهاجر من الولايات المتحدة، قد نجح عمليًّا في تقويض عملية أوسلو بعد خمسة أشهر من الشروع فيه، وبشكل مستدام. اعتبرت الحركة الاستيطانية أوسلو بداية النهاية للمشروع الصهيوني وللدولة اليهودية وحاربته على جميع المستويات. تخوّف رابين الذي كان في الحقيقة يكره شخصيًّا المستوطنين ويبغضهم دائمًا، وبشكل أساسي، من الاصطدام بهم. لقد أراد المضي قدمًا بمباحثات أوسلو من دون إخلاء ولو مستوطنة واحدة أو التخلي عنها. وفي الحصيلة، قفز عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس من 115,000 في عام 1993، مع بداية أوسلو، إلى نحو 200,000 في عام 2000، أي تضاعف تقريبًا. وفي **هآرتس** يمكن قراءة أن المستوطنين هم أكثر الذين استفادوا من أوسلو، على الرغم من أنهم كانوا من أشد المنتقدين له.

كامب ديفيد الثاني وفشل أوسلو

خلافًا للجدول الزمني لإعلان المبادئ، لم تشرع إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حتى بعد مرور سبعة أعوام على بداية أوسلو، في التفاوض حول حل دائم للصراع. ساء الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية، وفقَدَ المجتمع الفلسطيني الأمل في حل سياسي، وخسر عرفات وحركة فتح الدعم بشكل ملحوظ.

قامر إيهود باراك بعد فوزه المثير على نتنياهو في انتخابات عام 1999 بالكامل تقريبًا برصيده السياسي الداخلي حتى ربيع 2000. فقد فَقَدَ وزيرًا تلو آخر، وتزايد عدد أعضاء الكنيست الذين أحجموا عن دعمه. في حين وجدت حكومته نفسها في حالة سقوط حر [متهاوية].

ولذلك اعتقد باراك أنه يستطيع أن ينقذ نفسه من خلال نجاح سياسي خارجي، أي من خلال عقد اتفاق مع الفلسطينيين وإنهاء الصراع

الإسرائيلي – الفلسطيني مرة وإلى الأبد. وفي هذا الشأن تقاطعت نياته مع خطط الرئيس الأميركي بيل كلينتون، إذ أراد هذا أن يتوج نهاية عهده بحل لصراع القرن وبمعاهدة سلام إسرائيلية – فلسطينية.

في تموز/ يوليو غادر باراك إلى كامب ديفيد وأمل أن يعود إلى القدس وفي جعبته معاهدة سلام جاهزة. أما مطالبه من الفلسطينيين، وعرضه الفريد حين أراد تسويقه، فلم يتم قط توثيقها خطيًّا. وأما من حيث المحتوى، فلا يُعرف سوى التالي: ينبغي على الفلسطينيين الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، بما في ذلك البلدة القديمة والحرم الشريف، علاوة على سيادة إسرائيل على الغالبية العظمى من المستوطنات – دار الحديث عن 80 في المئة. ويبقى غور الأردن مدة اثني عشر عامًا أخرى تحت السيطرة الإسرائيلية. ويتعين إزاحة حدود 1967 نحو الشرق من خلال ضم 10 في المئة من الضفة الغربية. وفي الختام يقوم الفلسطينيون، جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، بالتصريح عن إنهاء الصراع في إعلان مشترك[23].

أما إملاءات باراك، لأنه لم يكن هناك أمر آخر مخفي وراء "العرض السخي" لرئيس الوزراء الإسرائيلي، فقد واجهها عرفات بمطالب فلسطينية. وهنا رسم عرفات الخطوط الحمراء للفلسطينيين: حل إقليمي – محلي على أساس حدود 1967 (ما قبل حرب حزيران/ يونيو)، وسيادة فلسطينية على القدس الشرقية، واعتراف مبدئي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1948، وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.

---

(23) Clayton Swisher, *The Truth about Camp David: The Untold Story of the Collapse of the Middle East Peace Process* (New York: Nation Books, 2004), p. 295.

كان باراك قد غادر إلى كامب ديفيد من دون خطة بديلة. أما الاستفسارات الحرجة التي طرحها عليه مستشاره يوسي بيلين (Yossi Beilin)، فقد رد عليها باراك باقتضاب: "إما أن نحصل على اتفاق ... وإما أن ننزع القناع عن وجه عرفات. وحينئذ علينا أن نستعد لمواجهة الفلسطينيين".

وفي لعبة البوكر السياسية - الدبلوماسية هذه، دعم بيل كلينتون باراك وهدد عرفات بشكل مباشر جدًّا: "إذا كان الإسرائيليون يستطيعون تقديم تسويات (لم يكشف لعرفات أبدًا عن أي تسويات يتحدث)، وأنتم لا تستطيعون، حينئذ عليكم العودة إلى البيت ... فالفشل يعني نهاية عملية السلام. حينئذ على جهنم بالذات أن تفتح أبوابها، وعلينا أن نعيش مع التداعيات"[24]. فشل كامب ديفيد، وكان عليه أن يفشل على هذه الخلفية.

وهنا علينا تسجيل أربع نتائج:

1. لأول مرة في خلال فترة مفاوضات أوسلو يصمد ياسر عرفات أمام ضغط إسرائيلي - أميركي ويصمم على المطالب الفلسطينية.

2. فشل إيهود باراك في لعبة البوكر التفاوضي ولم يستطع حل مشاكله السياسية الداخلية في كامب ديفيد.

3. في حملة تضليل إعلامي فريدة من نوعها في التاريخ، أشاع باراك، مدعومًا من كلينتون، "أسطورة كامب ديفيد". وبحسبها، فقد قدَّم باراك أفضل عرض للفلسطينيين قد يحصلوا عليه من رئيس وزراء إسرائيلي. فإسرائيل - بحسب قوله - تريد السلام، في حين أن عرفات، في المقابل، ليس على استعداد لذلك.

---

(24) Ibid., p. 326.

4. شرع باراك وكلينتون بعملية تقويض لا هوادة فيها لشرعية عرفات يُفترض بها أن تبلغ ذروتها في ظل جورج بوش الابن الذي خلف كلينتون في الحكم، وأريئيل شارون الذي خلف باراك بين عامي 2002 و2004.

وبعد مرور أقل من شهرين على اختتام كامب ديفيد، اندلعت الانتفاضة الثانية. سار باراك في مفاوضاته مع الفلسطينيين بشكل فاتر فحسب. وقطع مباحثات طابا نتيجة للانتخابات الوشيكة، على الرغم من أنها كانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق اختراق محتمَل. كسب شارون الانتخابات في شباط/ فبراير 2002 وحل محل باراك. أما الحملة العسكرية التي كان قد شرع بها باراك ضد الانتفاضة وضد عرفات على الأخص، فقد استمر بها شارون وكثّفها وزاد من حدتها.

وبتصديه لإملاءات باراك في كامب ديفيد، عاد عرفات واسترجع دعم المجتمع الفلسطيني. بيد أنه كان عليه - بحسب تأويل رشيد الخالدي - أن يدفع غاليًا ثمن رفض الدور الذي أُسند إليه من إسرائيل في أوسلو، وفي نهاية الأمر دفع حياته[25].

الانتفاضة الثانية ونهاية أوسلو

أما الباعث على الانتفاضة الثانية، فكان أريئيل شارون الذي كان آنذاك، في أيلول/ سبتمبر 2000، ما زال بعد زعيم المعارضة في الكنيست. ففي 28 أيلول/ سبتمبر ذهب إلى الحرم الشريف بمرافقة نحو 1000 عنصر من حرس الحدود والأمن لتفقّد الوضع هناك. هذا "المشوار" الذي استمر ربع ساعة فقط في رحاب الحرم الشريف شكّل بالنسبة إلى الفلسطينيين في القدس استفزازًا آخر في سلسلة لا تنقطع من الاستفزازات في البلدة

(25) Rashid Khalidi, *Brokers of Deceit, How the US has Undermined Peace in the Middle East* (Boston: Beacon Press, 2013), p. 63.

القديمة من القدس وفي الأماكن المقدسة الإسلامية. ومع ذلك، كانت ردة الفعل الفلسطينية متحفظة. وبحلول عصر ذاك اليوم، كانت التظاهرات قد تفرقت. وفي اليوم التالي، وكان يوم جمعة، تدفّق آلاف الفلسطينيين إلى الحرم الشريف من أجل صلاة الجمعة هناك، وللتدليل على أن الحرم الشريف يعود إلى الفلسطينيين. وعند انتهاء الصلاة، وحين تدفقت الجموع خارجة من الحرم، اصطدموا بحرس الحدود المحتشد الذي استخدم الذخيرة الحية ضد المواطنين، ما أدى إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح أكثر من 200، في حين أصيب 14 شرطيًّا إسرائيليًّا من جراء قذفهم بالحجارة. قمع الجيش التظاهرات التي أعقبت ذلك بوحشية، وكانت حصيلتها 15 قتيلًا إضافيًّا، من بينهم أربعة أطفال.

يتحدث مناحيم كلاين (Menachem Klein) عن تحضيرات لخطط عمل تكتيكية للجيش الإسرائيلي ضد انتفاضة فلسطينية جديدة محتمَلة وموافقة إيهود باراك عليها في منتصف عام 2000 (بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر). "كان من بينها استخدامُ الجيش المكثَّف لقناصين، وهو ما قاد في الأيام الأولى من الانتفاضة إلى الأعداد الكبيرة من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين". وقد استنتج من ذلك "أن هذه الخسائر الفلسطينية الكبيرة قادت إلى اندلاع انتفاضة وطنية جراء تصادم وحيد عنيف في باحة الحرم الشريف بعد زيارة شارون"[26].

توصّل عكيفا إلدار (Akiva Eldar) في أبحاثه عن الانتفاضة إلى نتيجة فحواها أن دور الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية كان مركزيًّا في تطوير الانتفاضة، ولا سيما في تكثيفها[27].

---

(26) مقابلة أجرتها كليتون سويشر مع مناحيم كلاين في:

Swisher, p. 387.

(27) مقتبس في:

Ibid., p. 387.

وبناء عليه يبدو مقنعًا، أن التدخل العنيف للشرطة والجيش الإسرائيليين قد أشعل الانتفاضة الثانية ومنحها الطابع العسكري. ولم ينجح الفلسطينيون، كما في الانتفاضة الأولى، بالتصدي لهذه الهجمات العسكرية من خلال تمرد جماهيري لاعنفي، حتى لو تكررت في الأشهر الأولى من الانتفاضة محاولات للذهاب في هذا الاتجاه.

ولم تشارك حماس في التظاهرات ولا في أي أنشطة أخرى في هذه الانتفاضة الثانية.

وفي ضوء عدم تماثل القوى المفرط وانعدام الأمل في إنهاء الاحتلال من خلال مقاومة سلمية، نشأت من جديد أجواءٌ دعَمَ السكان في ظلها المقاومةَ المسلحة، بما في ذلك العمليات الانتحارية.

حماس والانتفاضة الثانية

بعد فشل قمة كامب ديفيد الثاني مباشرة، عرض الشيخ أحمد ياسين، كما فعل في عامي 1993 و1997، على إسرائيل هدنة مقابل سحب الجيش من المناطق المحتلة. وكما في السابق غابت أيضًا عام 2000 ردة فعل إسرائيلية، وأخذ الشيخ ياسين العبرة الوحيدة الملائمة بالنسبة إليه من كامب ديفيد ومن سياسة إسرائيلية تقوم على استعمار استيطاني قوامه العنف والتطهير العرقي: "الحل الوحيد الذي بقي لدينا هو المقاومة. بالعنف وحده يمكننا تحقيق حقوقنا"[28].

وفي آذار/ مارس 2001، التحقت حماس بالانتفاضة. وإلى حينه، كانت قد التزمت بوقف إطلاق النار المعلن عنه من جانب واحد في عام 1997. وحتى في عام 1999، وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة **يديعوت**

(28) مقابلة شخصية مع الشيخ أحمد ياسين في 5 آب/ أغسطس 2003، في غزة.

أحرونوت، أكد الشيخ ياسين: "نحن لا نهاجم مدنيين، طالما لا تعمد إسرائيل إلى قتل مدنيين فلسطينيين"[29].

وحتى منتصف شباط/ فبراير 2001، كان الجيش الإسرائيلي قد قتل 365 فلسطينيًّا معظمهم من المدنيين. علاوة على ذلك، وباستخدام استراتيجيا عسكرية جديدة، عمد الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، إلى قتل نشطاء فلسطينيين باستهدافهم. وقد تحدثت "منظمة العفو الدولية" (Amnesty International) عن "قتل خارج سلطة القانون" (extrajudicial killings)، في حين استخدمت إسرائيل تعبير "قتل مستهدِف" (targeted killings). وقد فرض هذا التعبير الأخير نفسه على التغطيات الإعلامية الدولية.

وقد حمل العنف المتصاعد الذي مارسه الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأشهر الخمسة الأولى من الانتفاضة الثانية، حماس على التدخل في المعارك ضد الاحتلال، وقد حثَّها على ذلك حلول شارون محل باراك وهو من اعتبره (شارون) الفلسطينيون مسؤولًا عن مجزرة صبرا وشاتيلا في عام 1982.

قاد شارون بلا انقطاع سياسة احتلال إسرائيلي تقوم على استعمار استيطاني وتطهير عرقي - مع توسيع قسري للمستوطنات، وهدم بيوت جديدة باستمرار، وتكثيف سياسة الإغلاقات، واستخدام شديد للعنف ضد المتظاهرين، وفي نهاية المطاف "القتل المستهدِف"، أي الإعدامات. وفي سياق الانتفاضة الثانية نَحَت باروخ كيمرلينغ مفهوم "القتل السياسي"، وهو سياسة "تسعى من طريق أنشطة اجتماعية وسياسية وعسكرية شاملة

---

(29) مقتبس عن:
Khaled Hroub, "A 'New Hamas' through its New Documents," *JPS*, vol. 34, no. 4 (2004), p. 36.

للقضاء على الوجود السياسي والوطني لجماعة قومية كاملة، وترفض من ثم حقها في تقرير المصير"[30].

أصاب القتل السياسي الذي اعتمده شارون مجتمعًا كان قد مر في سنوات عملية أوسلو بتطور مدمِّر. فخلال هذه الفترة الزمنية، صادرت إسرائيل 420,000 دونم (يساوي الدونم الواحد تقريبًا 1000 متر مربع)، وتضاعف عدد المستوطنين تقريبًا، وكان مستوى المعيشة في انخفاض مستمر، إذ بلغ في غضون ذلك معدل الفقر 35-40 في المئة، وارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية من 10 في المئة تقريبًا إلى 22 في المئة في عام 2001 وإلى 31 في المئة في عام 2003. وكان في غزة أعلى بكثير، 17 في المئة في عام 1999، و34 في المئة في عام 2001. على هذه الخلفية كانت الفرص المستقبلية للناس تحت الاحتلال ضئيلة. وقد فاقم الوضعَ فشلُ كامب ديفيد وتولّي شارون منصب رئيس الوزراء.

فقَدَ المجتمع الفلسطيني الأمل في حل سياسي من خلال عملية أوسلو. وتراجع التأييد لها من 75 في المئة عام 1996 إلى 39 في المئة في كانون الأول/ ديسمبر 2000. وفي الوقت ذاته قفز التأييد للهجمات المسلحة ضد إسرائيل، بما في ذلك العمليات الانتحارية، من 29 في المئة فقط في آذار/ مارس 1999 إلى 70 في المئة في كانون الثاني/ يناير 2000، و80 في المئة في نيسان/ أبريل 2001، بعد تولّي شارون منصب رئيس الوزراء[31].

---

(30) Baruch Kimmerling, *Politizid. Ariel Sharons Krieg gegen das palästinensische Volk* (München: 2003), p. 7.

(31) تستند نتائج استطلاعات الرأي إلى تلك التي أجراها مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR)، ويمكن رؤيتها على موقعهما.

شكّلت الهجمات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الدافع وراء قيام حماس بسلسلة جديدة من العمليات الانتحارية. فلم تلتفت قيادة حماس إلى حقيقة أن مسلسل العنف هذا قد أثبت في تسعينيات القرن الماضي أنه استراتيجيا كارثية، وتجاهلت أيضًا الجانب الأخلاقي والقانوني لهجمات غير قانونية على مدنيين غير متورطين.

بين ربيع 2001 وحزيران/ يونيو 2003، قامت حماس بـ 36 عملية انتحارية أدت إلى مقتل 220 شخصًا وجرح آخرين لا يحصون عددًا، وكانت جراح بعضهم خطيرة. وقُتل 453 فلسطينيًّا في العام الثاني للانتفاضة، أي عام 2001، وفي عام 2002 ارتفع عدد الضحايا إلى 1000، من بينهم 150 طفلًا وشابًّا يافعًا.

هذا الرصيد المخيف يبيِّن الأثر الدموي لعملية سلام فاشلة، لم تكن في النهاية، ومنذ بدايتها، عملية سلام، بل رسَّخت ببساطة السطوة الإسرائيلية على الفلسطينيين، لكن بصيغة جديدة.

كان الضحايا هم الفلسطينيين على الأخص. أما المجتمع الإسرائيلي فحمّل الفلسطينيين وحدهم المسؤولية عن الأعداد الكبيرة للقتلى في إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية، ووصمهم من جديد، وجماعيًّا، بالإرهابيين. أقلية صغيرة فقط رأت كيف قادت سياسة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 الرافضة لكل تسوية أيًّا كانت، وبالذات أيضًا في عملية التفاوض في أوسلو، إلى ما قادت إليه.

في نهاية حزيران/ يونيو 2003 اتّفقت جميع التنظيمات الفلسطينية، بما في ذلك حماس، على عرض وقفٍ لإطلاق النار على إسرائيل. وكردة فعل على ذلك، خفف الجيش الإسرائيلي عنفه، خصوصًا ضد المدنيين الفلسطينيين. بيد أن موجات اعتقال منظَّمة حلّت بدلًا من ذلك، فضلًا عن محافظة الجيش الإسرائيلي على "استراتيجيا القتل المستهدِف"، مبدئيًّا حتى نهاية تحرير هذا الكتاب في صيف 2021.

وفي 22 آذار/ مارس 2004، أُعدم الشيخ أحمد ياسين من الجو. فقد قامت مروحية إسرائيلية بإطلاق ثلاثة صواريخ هيلفير (Hellfire) على الشيخ. وسقط تسعة أشخاص آخرين مدنيين، ضحية الهجوم، من بينهم اثنان من أبنائه. بعد أقل من شهر، في 17 نيسان/ أبريل، اغتيل خلَفه عبد العزيز الرنتيسي، أيضًا من الجو. وهنا أيضًا لقي شخصان آخران مصرعهما وأصيب عشرة آخرون، على الأقل، ممن لم يكن لهم علاقة بالأمر.

السياسة التدميرية للجيش الإسرائيلي في الانتفاضة الثانية وتصفية القيادة التاريخية للحركة الوطنية: الشيخ أحمد ياسين وياسر عرفات

في هجوم واسع النطاق للجيش الإسرائيلي على المناطق المحتلة، أي على الضفة الغربية وقطاع غزة، بداية في عهد إيهود باراك، ثم بتصعيد لا مثيل له في عهد خلفه أريئيل شارون، تم بلا تمييز تدمير كل ما صادفه الجيش في طريقه، وهو الانطباع الذي تولَّد لدى مراقبين محايدين أيضًا. بدا كما لو أن الجيش زحف كي يدمر ويضرب ويخرّب، حيثما كان ذلك ممكنًا. ولم يبق أمام الفلسطينيين سوى أن يراقبوا بهلع كيف يُقصف كل ما يحيط بهم ويُدمَّر.

قُصفت جميع مرافق "الحكومة" الفلسطينية في رام الله وغزة ودُمّرت: مقرات عرفات، والسجون الفلسطينية، وجميع مرافق الأجهزة الأمنية، والمطار الجديد في غزة، ...إلخ. انتظر الفلسطينيون الهجوم الأخير الذي بواسطته سوف يُقتل عرفات، مؤسِّس الحركة الوطنية الفلسطينية بعد "النكبة" وزعيمها. حال دون ذلك الضغط الدولي، علاوة على نشطاء كثر من "حركة التضامن الدولية" ممن قدموا إلى رام الله، كي يقفوا جنبًا إلى جنب مع عرفات في مواجهة حملة التدمير التي يقودها الجيش الإسرائيلي.

بيد أن نهاية عرفات كانت مرسومة مسبقًا. فقد تدخّل الرئيس الأميركي جورج بوش الابن مباشرة في السياسة الفلسطينية وطالب الفلسطينيين بالبحث عن قيادة جديدة: "أناشد الشعب الفلسطيني اختيار زعماء جدد لا يسود الإرهاب صفحتهم ... فدولة فلسطينية سوف لن تقوم من خلال الإرهاب"[32].

في نهاية المطاف، أراد بوش مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية تلقين الفلسطينيين الديمقراطية: "الولايات المتحدة ... سوف تتعاون مع القيادة الفلسطينية لخلق إطار دستوري جديد وديمقراطية فعّالة للشعب الفلسطيني"، إلا أنه نسي أن يضيف: مع المحافظة - ليس على الأقل بواسطة الولايات المتحدة - على الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي، أي باختصار على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

وفي صيف 2004 مرض عرفات. وحين ساء وضعه، نُقل بمروحية إلى عمان، ومن هناك بالطائرة إلى باريس للعلاج، حيث توفي بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر نتيجة لمرض لم يمكن قط، بحسب الأطباء المعالجين، تشخيصه بوضوح. يظن عدد كبير من الفلسطينيين وغيرهم بعملية تسميم - ربما بمادة البولونيوم.

خلاصة

أظهرت الانتفاضة الأولى، بوصفها أول تمرد جماهيري للفلسطينيين ضد الاحتلال، استعداد المجتمع ككل لمقاومة الاضطهاد. فقد ثار الفلسطينيون مرارًا وتكرارًا في العقود التالية أيضًا، آخرها في صيف 2021، ضد الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي.

---

(32) كلمة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2002، ينظر:
Baumgarten, *Kampf um Palästina*, pp. 137-138.

ففي حين، سارت الانتفاضة الأولى عمومًا على نحو خالٍ من العنف، سادت الانتفاضة الثانية مقاومةٌ استُخدم فيها العنف المسلح، بما في ذلك العمليات الانتحارية التي قامت بها حماس بشكل أساسي.

لكن لا المقاومة اللاعنيفة ولا المسلحة أمكنهما التغلب على الاحتلال الإسرائيلي ونظام الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم بحمايته ووضع حد له.

في الانتفاضة الأولى، قاتلت حركة فلسطينية جديدة هي حماس التي تحولت إلى المعارضة الأهم والأشد ضد منظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها فتح عرفات.

بعد فشل مفاوضات السلام في مدريد وواشنطن، انخرط عرفات في مفاوضات أوسلو. مكّنت أوسلو عرفات والمنظمة من التخلص من وضعية المنبوذ، بعد وقوف عرفات إلى جانب صدام حسين في حرب الخليج، ومن التحول المفاجئ إلى سياسي ينشد السلام. علاوة على ذلك، استطاعت منظمة التحرير، وقد وجدت نفسها في أزمة مالية طاحنة بسبب حرب الخليج، أن تعود إلى المناطق المحتلة، أي إلى مناطق فلسطينية، بكامل جهازها، كما تَشكَّل بدايةً في بيروت ثم منذ عام 1982 في تونس.

هكذا حصل في المناطق المحتلة صدام مباشر بين زعامة الشتات والزعامة المحلية. فمنظمة التحرير الفلسطينية القادمة من الشتات أعلنت أحقيتها المطلقة في قيادة جميع السياسيين والنشطاء العسكريين الذين نشطوا تحت الاحتلال ونظَّموا أنفسهم في القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة. وبذلك وقف نظامان بعضهما في مواجهة بعض، نظام أبوي جديد يقوده ياسر عرفات بوصفه زعيمًا للأبوية الجديدة من الخارج، ونظام أقرب إلى الديمقراطية القاعدية يقف على رأسه حيدر عبد الشافي في غزة، وفيصل الحسيني في القدس، وعبد الجوّاد صالح وإلى حد بعيد

مروان البرغوثي (على الرغم من مكوثه فترة قصيرة في المنفى) في الضفة الغربية.

لا يزال "التعاون الأمني" الذي أُقرَّ في أوسلو يثقل كاهل المجتمع الفلسطيني حتى يومنا هذا. إذ تحولت القيادة الفلسطينية بذلك – كما يُفسَّر نصًّا – إلى شرطي في خدمة الاحتلال. وهنا يُصدر جوزيف مسعد حكمًا قاصمًا بحقها. بدأت الحركة الوطنية الفلسطينية، على حد قوله، بوصفها حركة مناهضة للاستعمار، إلا أن مؤسسيها تحوّلوا من خلال الاختيار الإسرائيلي إلى متعاونين في شكل "السلطة" في رام الله أو غزة.

في كامب ديفيد الثاني، حاول عرفات الشروع في انقلاب إلى الخلف، بعد أن أدرك أن الدخول في مفاوضات أوسلو كان غلطته السياسية الكبرى التي تكاد تكون قد اتخذت بعدًا تاريخيًّا. فالحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين منذ نهاية عام 2000، في سياق الانتفاضة الثانية، حالت دون ذلك وقادت إلى وفاته.

تبقى مفتوحةً الدروس التي استخلصها الفلسطينيون أو يمكن أن يستخلصوها من تجارب الانتفاضة الأولى في عام 1987 وصولًا إلى الانتفاضة الثانية بمقاومتها المسلحة التي نتج منها موت القائدين الفلسطينيين التاريخيين.

كما يبقى أيضًا السؤال مفتوحًا كيف يُمكن التغلب على الاحتلال الإسرائيلي، والاستعمار الاستيطاني، ونظام التطهير العرقي، أي باختصار على دولة الفصل العنصري. كذلك اليوم أيضًا يُطرح هذا السؤال نفسه على نشطاء الشيخ جراح وسلوان، ونشطاء بيتا بالقرب من نابلس مرورًا بغور الأردن حتى جبال الخليل، كذلك على قيادة حماس والجهاد الإسلامي في غزة. ماذا يستطيع ضغط الشارع تحقيقه؟ إلى أي نتائج تستطيع الصواريخ التي يتم إطلاقها من غزة الوصول؟ أي ضغط يمكن ممارسته من الخارج من خلال حركة التضامن الدولية التي نشأت حديثًا أو أُعيد إحياؤها؟

- IV -

الانتخابات 2004-2006

ضغط غربي من أجل إجراء إصلاحات

كان الرئيس الأميركي جورج بوش الابن قد طالب في حزيران/ يونيو 2002، بضرورة إصلاح السلطة الفلسطينية بشكل جذري. بيد أن هذه الإصلاحات يُفترض بها أن لا تتم من خلال الفلسطينيين أنفسهم، بل بواسطة تدخلات مباشرة من الغرب. وقد بدأ الإصلاحيون الفلسطينيون بالانسحاب، لأن الأمر لم يعد يتعلق بفلسطين، بل بأهداف خاصة بالأطراف الغربية. وهؤلاء كانوا قد قرروا أن محمود عباس نائب عرفات هو الحليف الأفضل في عملية الإصلاح التي يسعون لتحقيقها. وبفعل ضغط شديد من الخارج، استُحدث منصب رئيس وزراء في النظام السياسي الفلسطيني. وفي آذار/ مارس 2003، أُجبر عرفات على القبول بمحمود عباس أولَ رئيس للوزراء. ويفترض أن تكون مهمته هي تقويض سلطة الرئيس وتركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء. أما الحدث المثير بين عرفات، رمز الوطنية الفلسطينية، وعباس الذي كان طوال حياته من رجالات الصف الثاني، وبلا أي كاريزما، ودونما - إلى حينه - قوة وعزيمة سياسية وتصميم، فقد كان مبرمَجًا مسبقًا. وفي نهاية الأمر أعلن عباس في أيلول/ سبتمبر 2002 استقالتَه، في حين بقي منصب رئيس الوزراء المستحدَث قائمًا. وبدلًا من عباس، حل أحمد قريع، أحد حلفاء عرفات المقربين.

يُفترض من خلال تدخّل الغرب، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أن تُحدَّد التطورات في المناطق الفلسطينية المحتلة ابتداءً من 2003/ 2004، بشكل حاسم، ولكن دائمًا وأبدًا على خلفية الاحتلال الإسرائيلي المستمر والمستوطنات الاستعمارية التي لا تكف عن التوسع طوال الوقت.

انتخابات محلية 2004-2005

كان خطاب الرئيس بوش هو ما حدد إشارات الإصلاحات والانتخابات.

بدايةً، أُجريت جولات عدة من الانتخابات المحلية، حصلت أولى جولاتها في كانون الأول/ ديسمبر 2004 - كانون الثاني/ يناير 2005، وجولة ثانية في أيار/ مايو 2005، وثالثة في أيلول/ سبتمبر 2005، علاوة على جولة أخيرة في كانون الأول/ ديسمبر 2005، مباشرة قبل انتخابات المجلس التشريعي المخطَّط لها في كانون الثاني/ يناير 2006.

حاول عرفات لسنوات عديدة تجنُّب إجراء انتخابات محلية. فقد تخوَّف من أن تحصد حماس نتائج جيدة جدًّا، ولم يستبعد حتى فوزها بها. وحاول مستشاروه إقناعه بتغيير رأيه من خلال اقتراح إجراء بضع جولات انتخابية، وفي الجولة الأولى، الحاسمة كما تصوروا، كان يجب ألّا تجري الانتخابات إلا في المناطق الآمنة لفتح. إلا أن موت عرفات حال دون أن يؤدي دورًا في هذا الصراع.

وكما توقّع عرفات، حصدت حماس نصرًا انتخابيًّا مؤزّرًا. ففي المدن الفلسطينية الأكثر أهمية كانت هي التي تسمّي رؤساء البلديات، كما سيطرت على المجالس المحلية، تارة بمفردها وطورًا مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أو مع وطنيين مستقلين. علاوة على ذلك، استطاعت حماس خلال وقت قصير جدًّا أن تقنع الجميع - ولا سيما خصومها - بعملها المميَّز على مستوى الإدارة المحلية. "تعمل البلديات التي تديرها حماس

بشكل جيد جدًّا. وتحسنت أخلاقيات العمل بشكل دراماتيكي، رؤساء بلديات يتحدثون مع المواطنين ويولون عنايتهم همومهم وشجونهم". وقد أكمل دبلوماسي أوروبي هذه الصورة الإيجابية: "يعملون بجد... يصرفون المال بحرص واقتصاد. ويحاولون فرض القانون والنظام. كما يسعون لتقديم خدمات فعّالة"[1].

الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/ يناير 2005

جعل موت عرفات، في خضم الانتخابات المحلية، إجراء انتخابات جديدة لمنصب الرئيس أمرًا ضروريًّا. قررت حماس عدم تقديم مرشَّح من طرفها. فقد أرادت التركيز على الانتخابات المحلية، ومن ثم بشكل رئيسي على الانتخابات التشريعية. اعتُبر محمود عباس مرشح الولايات المتحدة المفضَّل. وبعد نزاعات داخلية كثيرة قدّمته فتح بوصفه مرشحها، على الرغم من أن غريمه مروان البرغوثي، كان على نقيض عباس، يتمتع بدعم كبير في المجتمع الفلسطيني، وامتلك فرصًا، بحسب استطلاعات الرأي في كانون الأول/ ديسمبر 2004، لإلحاق الهزيمة بعباس. بيد أن البرغوثي كان يقبع منذ عام 2002 في سجن إسرائيلي، محكومًا عليه بالسجن المؤبد مرات عدة. وفي نهاية المطاف، مارست قيادة فتح ضغطًا كبيرًا على أنصار البرغوثي، بحيث قام هذا بسحب ترشُّحه. وكما كان متوقَّعًا كسب عباس الانتخابات التي جرت في 9 كانون الثاني/ يناير 2005 حاصلًا على 63 في المئة من الأصوات ضد مصطفى البرغوثي، وهو ناشط يساري من أوساط منظمات غير حكومية، معروف على مستوى البلاد، وحصل بشكل مدهش على 20 في المئة من جميع الأصوات.

---

(1) كلا المقابلتين في تقرير:

ICG (International Crisis Group), "Enter Hamas: The Challenges of Political Integration," Middle East Report, no. 49 (2006), p. 11.

انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير 2006

حين أُجريت في عام 1996 أول انتخابات تشريعية خلال عملية أوسلو في الأراضي المحتلة، كانت حماس قد قررت عدم المشاركة. بيد أنه، بعد زحف القوات الإسرائيلية مرة أخرى إلى داخل المدن الفلسطينية بأمر من شارون، أي إلى مناطق (أ) بحسب اتفاق أوسلو، التي يُفترض أن تقع حصرًا تحت سيطرة الفلسطينيين، كانت اتفاقيات أوسلو قد أصبحت باطلة. وعلاوة على ذلك، لم تعترف إسرائيل عمليًّا بخريطة طريق السلام الخاصة بالرباعية قط. وبذلك تكون قد سقطت حجة حماس في عدم المشاركة في الانتخابات. كما أن الوضع السياسي الداخلي قد تبدّل لمصلحتها وبشكل حاسم. وفي نهاية المطاف كانت، نتيجةً لبنيتها الداخلية، قادرة على تحمّل خسارة قادة تاريخيين على غرار الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي. فقد حل قادة جدد محلهم، وغالبًا من دون ترك فراغ.

كانت فتح في غضون ذلك قد غاصت في أزمة عميقة بعد موت مؤسّسها وقائدها المهيمن ياسر عرفات. وقد اعتبر كثيرون محمود عباس مرشحًا توافقيًّا وانتقاليًّا مثاليًّا. في الوقت ذاته أمل طامحون كثر في قيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في تحسين موقعهم في الصراع على خلافة عرفات من خلال الانتخابات التشريعية. وفي هذه الانتخابات، سُجّلت معارك ضارية في الصراع على السلطة أدت إلى زيادة الانقسام الداخلي. وتهددت الحركة بأن تقع فريسة للتفكك.

قدّمت الانتخابات التشريعية فرصة لكل من محمود عباس وحماس للحصول على الشرعية من المجتمع الفلسطيني، بشكل ديمقراطي. صحيح أن محمود عباس كان قد حصل على شرعية أولى من خلال الانتخابات الرئاسية، لكنه عاد وخسر كثيرًا منها في الانتخابات المحلية. لقد كان في أمسّ الحاجة إلى نجاح.

وكانت حماس، بدورها، ومن خلال عملها على مستوى القاعدة قد حصلت على دعم من السكان. فبعد النجاحات التي حققتها في الانتخابات المحلية أُمِلت في أداء جيد في الانتخابات التشريعية. لقد أرادت بذلك الانتقال من حركة سياسية مقصورة ذات قاعدة مشكَّلة من أعضاء ذوي توجّه ديني فحسب، إلى أقرب ما يكون من حزب شامل ذي أحقية في قاعدة وطنية عريضة. كما أرادت أن تحصل على شرعية حركة ديمقراطية، كي تستطيع المشاركة مشاركة فعّالة في الحياة السياسية.

هكذا تحولت حماس، بين كانون الأول/ ديسمبر 2004 وكانون الثاني/ يناير 2006، إلى ماكينة دعاية انتخابية تعمل بشكل متقن. فقد استخدم ناشطوها التقنيات الأكثر حداثة وامتلكوا على ما يبدو طاقم حملة انتخابي هو الأكثر مهنية والأمهر من ناحية تكتيكية في المناطق الفلسطينية. فقد ظهر مرشحو حماس في كل مكان بقبعاتهم الخضراء، في حين طغت رايات حماس وملصقاتها ورموزها على صورة المدن الفلسطينية، وسيطر مرشحوها على البرامج التلفزيونية والإذاعية. وعمدت شابات من المشاركات في الحملة الانتخابية، من الصباح حتى المساء، إلى مهاتفة المواطنين لإقناعهم بضرورة المشاركة في الانتخابات. وحتى في يوم الانتخاب نفسه أُرسلت رسائل قصيرة تستفسر إن كان الشخص المعني قد مارس حقه الانتخابي.

في المقابل، ظهرت حملة فتح الانتخابية أقرب ما تكون إلى فعل هواة وتفتقد الخبرة. فقد قدّمت فتح بالأساس صورة تعكس خلافًا وشقاقًا. فمرشحوها حاربوا، جزئيًّا، بعضهم بعضًا بلا هوادة أكثر مما حاربوا خصومهم الحقيقيين من حماس. ولأن ولاء ناخبي فتح كان من حيث المبدأ من نصيب قادة فرادى في فتح، فقد شتّت هذا الأمر الأصواتَ التي حصلت عليها فتح بالمجمل.

ومع ذلك، توقعت استطلاعات الرأي فوز فتح بـ 50 في المئة من الأصوات مقابل نحو 32 في المئة لحماس. أما المفاجأة الكبرى فقد حصلت في اليوم التالي للانتخابات. فمن 132 مقعدًا في المجلس التشريعي حصلت حماس على 74 مقعدًا لتمتلك بذلك الأغلبية المطلقة فيه. في حين حصلت فتح على 45 مقعدًا فقط. وقد حصلت حماس على أغلب الأصوات من خلال قوائم المرشحين المباشرين المحليين، وليس على القائمة الوطنية. لم يستطع القائمون على استطلاعات الرأي تقدير هذه النتائج بالذات إلا بصعوبة بالغة وكانوا قد أشاروا إلى هذه المشكلة قبل الانتخابات بشكل جازم.

لقد قادت سلسلة من الأسباب إلى قرار الفلسطينيين منح حماس أصواتهم في الانتخابات:

- انتقاد فساد فتح و"السلطة"
- سياسة التسويات التي تنتهجها فتح والتي ينتقدها كثيرون بوصفها سياسة تصفية وطنية
- تقدير حماس كرمز للمقاومة ضد حكم الاحتلال الإسرائيلي
- الثقة بحماس على أساس جهدها الناجح في القطاعين الاجتماعي والتعليمي
- الأداء المقنع لرؤساء البلديات المنتخَبين حديثًا في طول البلاد وعرضها منذ الانتخابات المحلية.

وقد عبّر عن ذلك بدقة القائم على استطلاعات الرأي وأستاذ العلوم السياسية خليل الشقاقي: منحت عملية السلام المنهارة ورفض المجتمع للفساد أسبقية لحماس على فتح، أسبقية حوّلها شِقاق فتح إلى نصر[2].

(2) استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR) بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 2006، وقام الشقاقي بتقييمه.

فلسطين بعد انتخابات 2006/ 2007

دور الرباعية

ضغطت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الفلسطينيين من أجل إجراء انتخابات متجاهلين في ذلك معارضة الحكومة الإسرائيلية... وهو أمر نادر الحدوث. وقد أعقب الانتخابات تهنئة قصيرة للشعب الفلسطيني على نجاحه في إجراء انتخابات حرة وديمقراطية -أما حقيقة أن الانتخابات كانت حرة، فهذا ما أكدته مسبقًا جميع طواقم مراقبي الانتخابات، ومن بينها مركز كارتر وبعثة أوروبية. ولكن لأن الانتخابات لم يفز بها مرشحو الرباعية المفضَّلون، فقد أعقب ذلك شرط في صيغة إنذار موجَّه إلى الفائزين غير المرغوب فيهم: "ترى الرباعية أن على جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية العتيدة إقرار اللاعنف والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقيات والالتزامات السابقة ..."[3].

من جانب حماس، كان هناك إجماع واضح في جميع البيانات بعد الانتخابات على:

- الإبقاء على الهدنة التي تقيّدت بها حماس بنجاح - أي بعبارة أوضح: التخلي عن العنف.

- القبول بحل الدولتين مع تركيز على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق بالذات، من دون ذكر صريح لما يتضمنه ذلك من اعتراف بإسرائيل - ففي نهاية المطاف لم تعترف حتى فتح نفسها بإسرائيل بشكل علني قط. وهذا الاعتراف لم يأتِ سوى على لسان منظمة التحرير الفلسطينية ليس إلا.

---

(3) الأمم المتحدة. السكرتير العام ((SG (2104, PAL\2042): تصريح الرباعية. يقارَن:
Helga Baumgarten, *Kampf um Palästina* (Freiburg im Breisgau: Herder Verlag, 2013), pp. 154f.

• الاعتراف بمعاهدات دولية مبرمة، مع التقيد الوحيد بوجوب أن تكون هذه في مصلحة الشعب الفلسطيني[4].

ويُفترض، بالنسبة إلى دبلوماسيين متضلعين، أن يكون قد توافر بذلك أساسٌ لمواصلة دمج حماس في السياسة، وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا، وإتمامه بنجاح. مثَّل هذا التقدير بالذات ألفارو دي سوتو (Alvaro de Soto)، مبعوث الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في تقريره النهائي السري في نهاية فترة منصبه، وقد ظهر إلى العلن: "قال الناس كلمتهم في انتخابات حرة ونزيهة لقيت دعم المجتمع الدولي وتشجيعه ويجب أن تُحترم رغباتهم"[5].

خلال اجتماع الرباعية، مباشرة بعد الانتخابات في لندن، بذل دي سوتو قصارى جهده - عبثًا - لفرض "استراتيجيا اختيار" لحماس بدلًا من "استراتيجيا عقابية". ففي الرسالة المقترَحة منه إلى حماس، أراد أن ينقل "أن المجتمع الدولي قد أقرّ وحيّا الخطوات التي اتخذتها حماس من خلال مشاركتها في الانتخابات واعترافها بقواعد الانتخابات، واحترامها المبدئي للهدنة (منذ آذار/ مارس 2005) وأن المرء ... يأمل أن تتبع ذلك خطوات أخرى، كي يتمكن المجتمع الدولي من المحافظة على دعمه للشعب الفلسطيني".

بعد نجاح حماس، كلف الرئيس محمود عباس، وفقًا للدستور الفلسطيني، من كان على رأس قائمة حماس التي حملت الاسم العملي "التغيير والإصلاح"، أي إسماعيل هنية، أكثر المقربين سابقًا من الشيخ أحمد ياسين وخليفته، تشكيل الحكومة.

---

(4) لقد تجاهلت الرباعية بسخاء الحقيقة المعروفة جيدًا، وفحواها أن إسرائيل، منذ زمن بعيد، لا تلتزم باتفاقيات أوسلو ولا حتى بخريطة طريق السلام التي طرحتها الرباعية.

(5) Alvaro de Soto, *End of Mission Report* (2007), at: https://rb.gy/ih8pm

كان هدف حماس أصلًا تشكيل حكومة وحدة وطنية. وكما نعلم من خلال تقرير دي سوتو، أرادت الولايات المتحدة منع ذلك تحت كل الظروف. فقد مارست ضغوطًا شديدة على جميع الأحزاب والقادة السياسيين، كي لا يشارك هؤلاء في حكومة تقودها حماس. وقد اتهم دي سوتو الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه: "ربما كانت حكومة وحدة وطنية ذات برنامج تسوية ممكنةً وقتًا قصيرًا بعد الانتخابات، لو أن الولايات المتحدة لم تعمل على إقناع الرباعية ... بأن ترفض من حيث المبدأ حكومة وحدة وطنية".

إذًا، لم يكن أمام هنية من خيار سوى تشكيل حكومة من حماس مدعومة ببعض التكنوقراطيين المستقلين. وبدأت حكومته عملها في 30 آذار/ مارس 2006، بعد أن كانت، كما هو متوقَّع، قد حصلت على ثقة المجلس التشريعي. وقد كان على هنية أن يقف في وجه سلسلة كاملة من التحديات:

- وضع برنامج حكومة قائمته "التغيير والإصلاح" حيز التنفيذ
- مقاطعة الرباعية
- رفض فتح نقل السيطرة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى حماس، وما ترتب عن ذلك من فوضى أمنية، خاصة في قطاع غزة، علاوة على استفزازات الرئيس عباس لحكومة حماس، وكل ذلك بدعم هائل من الولايات المتحدة
- تناقض في أداء حماس بين المسؤولية الحكومية وأيديولوجيا المقاومة.

قادت مقاطعة الرباعية إلى وقف كامل للدعم الاقتصادي والمالي للسلطة في ظل حكومة حماس. وفي ضوء هذه الظروف، كانت الإصلاحات مستحيلة. أما الأموال الوحيدة التي كانت ما زالت تأتي من

الخارج نحو فلسطين، فقد وجدت طريقها مباشرة إلى مكتب الرئيس عباس. وهذا ما كان يُضعف سلطة حكومة حماس باستمرار.

يُذكِّر صراع السلطة للسيطرة على الأجهزة الأمنية بالصراع على السلطة بين عرفات وعباس في عام 2003، ولكن بالضبط بشكل معاكس. ففي حينه قام الغرب بدعم عباس، كي يحد من سيطرة عرفات على الأجهزة الأمنية. وفي عام 2006، كان على عباس أن يمنع عن حكومة حماس، أو وزير داخليتها، كل سيطرة على الأجهزة الأمنية. وقد ردت حماس على ذلك بإنشاء جهاز أمني خاص بها، أطلقت عليه اسم "القوة التنفيذية".

اختطاف جلعاد شاليط: تناقض بين المسؤولية الحكومية وأيديولوجيا المقاومة

قامت في 25 حزيران/ يونيو 2006 ثلاث مجموعات مسلحة مختلفة من غزة، من بينها كتائب القسّام، الجناح العسكري لحماس، بهجوم على نقطة للجيش الإسرائيلي بالقرب من معبر كرم شالوم [كرم أبو سالم] جنوب شرق غزة. في هذا الهجوم وقع الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في الأسر واحتُفظ به في غزة طوال خمس سنوات إلى حين مبادلته بمئات من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 2011. لقد باءت بالفشل جميع محاولات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، والجيش الإسرائيلي في حرب 2008/ 2009، والمتعاونين الفلسطينيين للعثور عليه بغية تحريره. وبلا ريب، احتُجز شاليط في خرق واضح للقوانين الدولية. وكان يجب على الأقل أن يحظى بزيارات من الصليب الأحمر الدولي، وأن يتبادل الرسائل مع عائلته، إلا أن المحافظة على سرية مقر إقامته كان سيصبح عندئذ مستحيلًا. تفرض نفسها هنا مقارنة بظروف اعتقال جنود أميركيين وقعوا في أسر الفيتكونغ أو فيتنام الشمالية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. وعلى النقيض من المعتقلين

الأميركيين، عومل جلعاد شاليط معاملة جيدة للغاية، فلم يعامَل بسوء قط، ولم يعذَّب أيضًا. أما ما حُرِم منه، فهو التواصل مع عائلته وزيارات من الصليب الأحمر الدولي، وهو ما يمكن بلا ريب تفسيره أيضًا كشكل من أشكال التعذيب. فعدد قليل من الرسائل التي كتبها وجدت طريقها إلى أهله.

انقلاب مخطَّط له وانقلاب مضاد

تميزت الفترة بين ربيع 2006 وربيع 2007 بفوضى أمنية يصعب تصورها، مصحوبة بصدامات مسلحة متجددة. تحولت حياة الناس اليومية في غزة إلى كابوس حقيقي، إلا أن ذلك لم يشكِّل على ما يبدو مشكلة بالنسبة إلى ممثل الولايات المتحدة في الرباعية: "يروق لي هذا العنف ... (إذ) يُظهر، أن فلسطينيين آخرين يُبدون مقاومة في وجه حماس"[6].

في نهاية المطاف، قامت المملكة العربية السعودية من خلال اتفاق مكة، في شباط/ فبراير 2007، بمحاولة أخيرة، وذلك بتشكيل حكومة وحدة وطنية من فتح وحماس، للخروج بالسياسة الفلسطينية من هذا المأزق. وفشلت هذه الحكومة أيضًا، على خلفية المشكلة ذاتها، كما سبقتها حكومة هنية. وحتى بعد اتفاق مكة، لم تكن فتح مستعدة لوضع الأجهزة الأمنية تحت إمرة وزير الداخلية الجديد، وهو مستقل.

ومنذ فوز حماس في الانتخابات، عمدت الولايات المتحدة إلى زيادة دعمها تدريجيًّا لفتح. وكثّفته من عام 2007 فصاعدًا باتجاه التحضير لانقلاب عسكري ضد حماس. كُلّف بذلك محمد دحلان الذي كان يرأس أهم جهاز أمني فلسطيني، "الأمن الوقائي"، إلا أن حماس كانت أسبق منه إلى ذلك، بمهاجمتها الأمن الوقائي الذي يقع، على غرار جميع

(6) Ibid.

أجهزة السلطة الأمنية تحت سيطرة فتح الحصرية، وطردته من قطاع غزة. وفي المعارك التي وقعت بين 10 و14 حزيران/ يونيو2007، قُتِل 161 شخصًا، بينهم 41 مدنيًّا ممن ليس لهم علاقة مباشرة بما جرى (سبعة أطفال، وإحدى عشرة امرأة).

كانت حماس بمعاركها ضد "الأمن الوقائي" قد تجاوزت خطوطها الحمراء. إذ كانت قد ألزمت نفسها بعدم القيام أبدًا بمهاجمة فلسطينيين آخرين أو فصائل فلسطينية وقتل أعضائها. بيد أن هذا بالذات ما حصل في غزة باستخدام عنف غاية في الوحشية ومتحرر من كل قيد.

أما النقد الذاتي الذي أعلنت عنه حماس ومعاقبة المسؤولين عن العنف، فلم يُعثر لهما على أثر. وفي النهاية، يبدو أن هناك إجماعًا كان قد تبلور، يفيد بأن حماس لم يكن لديها، في ضوء خطط دحلان أو فتح، بدائل أخرى. وعلاوة على ذلك، يُشدَّد على أن حماس قاتلت حصريًّا "الأمن الوقائي" بقيادة القائد الفتحاوي محمد دحلان وليس حركة فتح بحد ذاتها وممثليها في غزة.

كانت النتيجة الإيجابية الوحيدة للمعارك التي جرت في غزة في حزيران/ يونيو 2007، هي استقرار الأمن العام. فأصبح الناس في القطاع قادرين على الحركة بحرية من دون خوف على حياتهم. يلخِّص راجي الصوراني من "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" ذلك بقوله: "منذ 15 حزيران/ يونيو لا يوجد مسلحون تقريبًا في الشوارع، ولا حواجز"، ويضيف زميل له: "تقوم حماس بعمل جيد في محاربتها الخروج عن القانون. لقد توقفت عمليات الخطف والازدحامات المرورية والمخدرات وحالات الاقتتال بين العشائر والعائلات"[7].

---

(7) مقتبس من:

ICG (International Crisis Group), "After Gaza," Middle East Report, no. 68 (2007), p. 19.

من الجانب السلبي، عوقبت حماس بلا هوادة من الرأي العام: 73 في المئة من السكان انتقدوا استخدامها العنف، وتعرّضت شعبيتها لضربة مؤلمة.

لكن ما هو حاسم بالنسبة إلى المستقبل ينبغي أن يكون الفصل السياسي – الجغرافي للسياسة والمجتمع الفلسطينيين، وهو فصل لا يزال مستمرًّا حتى يومنا هذا، أي عام 2021.

منذ حزيران/ يونيو 2007، تنقسم المناطق المحتلة إلى قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس والضفة الغربية التي تسيطر عليها "السلطة"/ فتح.

وقام الرئيس عباس، من جهته، بإقالة حكومة هنية وكلّف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة. وبذلك يكون قد خرق الدستور الفلسطيني الذي بموجبه على حكومة هنية أن تبقى حكومة تصريف أعمال إلى حين منح المجلس التشريعي الثقة للحكومة الجديدة.

صحيح أن فياض امتلك ثقة الرئيس والولايات المتحدة وأوروبا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أنه لم يحصل على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني (الذي، ببساطة، لم يعد يُدعى لعقد جلسات) وثقة المجتمع الفلسطيني.

بيد أن حكومة هنية كانت هي الأخرى قد فقدت ثقة المجتمع على خلفية العنف الذي مورس في حزيران/ يونيو 2007، والذي لم تعتذر قط عنه ولم يُقدَّم المسؤولون عن ذلك للمحاكمة قط.

وفي عام 2007، نشأ في قطاع غزة وفي الضفة الغربية نظامان سلطويان لا يزالان حتى يومنا هذا يحددان حياة الناس الذين يعيشون في ظلهما. وفي الوقت نفسه، يقوم نظام الفصل العنصري الإسرائيلي من خلال الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي والعنف الوحشي الذي يمارسه

الجيش الإسرائيلي، وكذلك من خلال حروب تتكرر، ولا سيما ضد قطاع غزة، باضطهاد كلا الحكومتين وكذلك أيضًا، وبشكل أساسي، المجتمع الفلسطيني بأكمله، من الحدود المصرية إلى الحدود الأردنية.

وفي الغرب، يُزعَم أن الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو نتيجة للانشقاق الحاصل بين فتح وحماس، إلا أن نظرة قصيرة على التطور التاريخي - السياسي لفلسطين تدحض ذلك. فالفصل الأول للضفة الغربية عن قطاع غزة كان نتيجة لقيام دولة إسرائيل. فبعد الحرب الإسرائيلية - العربية عام 1948، وقع قطاع غزة تحت الحكم المصري والضفة الغربية تحت الحكم الأردني. وبدايةً أنهى الغزو والاحتلال الإسرائيليين لكلا المنطقتين في عام 1967 الانقسام ما مكّن الفلسطينيين بين عامي 1967 و1991 من التحرك إلى حد ما بحرية بين غزة والضفة الغربية. وبعد عام 1991، قامت إسرائيل وبشكل تصاعدي بتقييد الحركة. فلم يكن السفر ممكنًا إلا بعد الحصول على تصريح من الجيش. وقيِّدت حرية حركة الفلسطينيين في الانتفاضة الثانية تقييدًا أشد ومنذ عام 2006/ 2007 بقيت غزة عمليًّا محاصرةً بالكامل. إذًا، كان نظام الاحتلال الإسرائيلي، بلا ريب، هو ما فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية.

ومنذ 2007 تُحبَط بشكل ممنهج جميع محاولات المصالحة بين فتح وحماس، بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من إسرائيل أو الولايات المتحدة، أو من كليهما معًا.

تلخيص، الوضع قبل حرب 2008/ 2009

منذ حربه في عام 2002 على الضفة الغربية وقطاع غزة، يقوم الجيش الإسرائيلي بعمليات عسكرية متكررة في المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، على الرغم من أن هذه تُعتبر - بحسب اتفاق أوسلو - منطقة (أ)،

وتقع حصرًا تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. في غضون ذلك، تتكرر الاعتقالات في هذه المدن بالذات، وحتى رام الله لا تشكِّل استثناءً، في عمليات تتم تحت جنح الظلام. وكل رحلة للرئيس الفلسطيني أو لعضو حكومة من رام الله يجب أن توافق إسرائيل عليها. فإسرائيل تسيطر حتى الآن على كل جانب من جوانب حياة المواطن العادي في الضفة الغربية (والحديث هنا لا يدور حول مستوطنين إسرائيليين يعيشون في الضفة الغربية، كما لو كانوا يعيشون داخل إسرائيل)، من إصدار شهادات ميلاد مرورًا بإصدار هويات شخصية وجوازات سفر وانتهاء بتصاريح الدخول والخروج.

السيطرة ذاتها تمارسها إسرائيل في قطاع غزة أيضًا. ولكن خلافًا للضفة الغربية، فإن قطاع غزة محاصر حصارًا محكمًا. فالوارد والصادر يخضعان لمراقبة إسرائيلية شديدة وغالبًا بازدراء للناس، كما أن الدخول والخروج جُعلا شبه مستحيلين. فإسرائيل في نهاية الأمر تقود دوريًّا حروبًا ضد قطاع غزة - كانون الأول/ ديسمبر - كانون الثاني/ يناير 2008/ 2009، 2012، 2014 - وأخيرًا في أيار/ مايو 2021 الحرب الوحشية التي تسمى في غزة أيضًا "حرب الأبراج".

الحكم السلطوي لمحمود عباس في الضفة الغربية

يمارس الرئيس محمود عباس سلطاته من مقر الرئاسة في رام الله. والمجلس التشريعي الذي يتمتع بحسب الدستور الفلسطيني بأهم وظيفة رقابية، لم يعد يُدعى للانعقاد، وحتى فتح همّشها عباس إلى حد كبير. وكان في السنوات السابقة قد أخضع القضاء لسلطته كليًّا. ولا يوجد إعلام حر، لا بل يمكن أن يُعتقل المرء بسبب تدوينات في الفيسبوك. غير أن عباس يسيطر قبل كل شيء على الأجهزة الأمنية ويمكنه بذلك إسكات أي معارضة.

وبقدر ما هو طاغٍ واستبدادي نحو الداخل، هو طيع عند تدخلات الولايات المتحدة وإسرائيل. فيعتبر التعاون الأمني مع إسرائيل "مقدسًا" ويترك أجهزته الأمنية تمارس عملًا شرطيًّا في خدمة إسرائيل، من دون أدنى تحفّظ. وفي عام 2009، بعد الحرب على غزة، أجَّل التصويت في مجلس حقوق الإنسان على تقرير غولدستون، بشكل تعسفي[8].

ولم يعقد عباس مؤتمر فتح السادس الذي تأخر كثيرًا، إلا تحت ضغوط أميركية شديدة، كما لم يعقده خارج فلسطين حيث كان يمكن لكثير من أعضاء فتح في الشتات المشاركة، بل في بيت لحم. وفي اللجنة المركزية المنتخَبة حديثًا، تلفت الانتباه هيمنة رجال الأمن: محمد دحلان (في غضون ذلك من المغضوب عليهم، مفصول من فتح، ومقيم في دبي، في دولة الإمارات العربية)، جبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي.

ففي حين تتمسك قاعدة فتح بمُثل فتح القديمة، أي بفهم نفسها بوصفها حركة تحرر وطنية تتمتع بحق مقاومة الاحتلال، يرفض عباس من حيث المبدأ كل ما هو عنف. وبالنسبة إليه، لا تتألف المقاومة إلا من "مفاوضات، مفاوضات، مفاوضات".

من المذهل كيف نجح المؤتمر مع ذلك في تثبيت الحق في "النضال ... ضد الاحتلال ... النضال ضد المستوطنات ... ضد التوطين ... ضد الإبعاد والتمييز العنصري ... الكفاح المسلح ضد احتلال مسلح" في البرنامج الذي صادق عليه، لكن بعد المؤتمر لم يظهر البرنامج المعتمد سوى على الموقع الإلكتروني لتوفيق الطيراوي حصرًا.

---

(8) ICG (International Crisis Group) (2009), pp. 91, 22;
عن تأجيل نقاش غولدستون، يبقى لتقديم التقرير ولحملة قناة "الجزيرة" دلالتهما الكبيرة.

الحكم السلطوي لحماس في قطاع غزة

يبقى الوضع في قطاع غزة بالنسبة إلى حماس أكثر صعوبة مقارنة بالوضع بالنسبة إلى "السلطة" في ظل قيادة فتح في الضفة الغربية. وكما أسلفنا، استطاعت حماس بنجاح إعادة الهدوء والنظام والحفاظ عليهما حتى اليوم – ما عدا طبعًا في أوقات الحرب، حين تدمر إسرائيل كل شيء ليصبح أثرًا بعد عين، كما حصل مؤخرًا في أيار/ مايو 2021. وشيئًا فشيئًا بدأت المؤسسات تعود إلى العمل، على الرغم من المقاطعة المفروضة من رام الله على هذه المؤسسات من خلال موظفي فتح. كان على حماس، بسبب محدودية مواردها المالية، الاكتفاء بجهاز حكومي أصغر، بما لا يقارَن، من نظيره في رام الله. وفي قطاع الأمن، استطاعت حماس في نهاية الأمر، بعدد قليل جدًّا من أفراد الشرطة والقوى الأمنية مقارنة بـ "السلطة" في رام الله، ضمان أمن السكان. وفي قطاع التربية، من رياض الأطفال مرورًا بالمدارس حتى الجامعات، حيث يمكن القيام بأبحاث تحظى باعتراف دولي، حققت حماس نجاحات معتبَرة.

استطاعت حماس من خلال "اقتصاد الأنفاق" الحديث التأسيس ضمان تزويد السكان بالسلع الاستهلاكية الأكثر أهمية: فكل ما كان مطلوبًا في غزة، كان يُدخَل عبر الأنفاق في رفح: مواد غذائية، حيوانات حية، بنزين، مواد بناء، وحتى سيارات جديدة. كما توافرت خدمة نقل الأشخاص عبر بعض الأنفاق الخاصة. ومن خلال "تجارة الأنفاق" هذه، حصلت حماس على عائدات ضريبية كبيرة أيضًا. إلا أن الضريبة فُرضت أيضًا على السجائر على سبيل المثال، وهو ما قوبل بشكل سلبي جدًّا من المجتمع.

منذ ذلك الحين، هناك مشاكل تتعلق بتهم فساد مستجدة ضد أعضاء قياديين في حماس، وهو ما لا يمكن دحضه من دون شفافية خاصة

بإيرادات الحكومة ونفقاتها. بيد أن حكومة حماس ليست مستعدة حتى الآن لإبداء شفافية. صحيح أن المجلس التشريعي ينعقد في غزة، وهناك تجري، بشكل جزئي، نقاشات نقدية حادة أيضًا، ولكن من دون مشاركة أعضاء فتح الستة الذين يقاطعون المجلس التشريعي هناك، وبذلك يكون المجلس في نهاية المطاف شأنًا يخص حماس وحدها. ويبارك الأعضاء، من حيث المبدأ، كل ما تقره الحكومة. وبناء عليه، لا يمكن الحديث عن رقابة برلمانية. إذًا، يقوم النظام السلطوي على نقص في الشفافية المالية والاقتصادية، وعلى غياب الرقابة البرلمانية.

يُضاف إلى ذلك الرفض المنهجي للحرية السياسية، أولًا وقبل كل شيء لمعارضة - فتح. وفي الحياة الاجتماعية اليومية تتصرف حماس تصرفًا قمعيًّا جدًّا مسلحة بأحكام سلوك أخلاقية، موجَّهة على الأخص إلى النساء. حرية الصحافة غير متوافرة ودخول الصحف ممنوع. ومن جهة أخرى، لا يمكن السيطرة على الشبكة العنكبوتية - الإنترنت، كما أن وجود عدد لا حصر له من برامج القنوات الفضائية يوفر معلومات حرة للجميع.

خلاصة

تمر كلتا الحركتين، فتح وحماس، بأزمة، هي في النهاية أزمة مشروعية. منذ عام 1987 على أبعد حد، يُطالب المجتمع الفلسطيني بالحرية في دولة مستقلة حرة خاصة به. لم تستطع فتح ولا حماس انتزاع الحرية وإقامة دولة مستقلة. أما التحول الموعود في انتخابات 2006 نحو الديمقراطية، حتى لو كان ذلك في ظل الاحتلال، فقد بقي عالقًا في بداياته. الناس في الضفة الغربية وفي غزة يعيشون في ظل احتلال قمعي يزدري الناس، وفي ظل استعمار استيطاني وسياسة تطهير عرقي تطبَّق باستمرار، وباختصار في دولة فصل عنصري. وكأن هذا لا يكفي، فراحت فتح في رام الله وحماس في غزة تقيمان في الداخل حكمهما السلطوي الخاص بكل منهما.

بالحرية يستطيع الإنسان هناك أن يحلم لا أكثر

لكن يجب التشديد على اختلافات جوهرية بين رام الله وغزة. في رام الله يتعاون الرئيس عباس باستمرار مع إسرائيل والولايات المتحدة، باستثناء فترة انقطاع قصيرة في عهد دونالد ترامب في واشنطن.

على النقيض من ذلك، شكلت حماس الحكومة في قطاع غزة الذي تصفه إسرائيل بأنه "كيان معادٍ"، ولذلك فهو محاصر بالكامل خارجيًّا من الجيش الإسرائيلي. ولتحقيق تغيير أيًّا كان في هذا الوضع الذي لا يُحتمل، لا ترى حماس بديلًا آخر سوى المقاومة، سواء أكانت مقاومة جماهيرية، كما في "مسيرات العودة منذ عام 2018"، أي التظاهرات الجماهيرية عند الأسلاك الشائكة التي تفصل قطاع غزة عن إسرائيل، أم مقاومة مسلحة من خلال قصف إسرائيل بصواريخ مصنوعة محليًّا.

- V -

حرب إسرائيل الطويلة على غزة: 2006-2021

الحروب على غزة من 2006-2021: 2008، 2012، 2014، 2021

خلال فترة زمنية مدتها 15 عامًا، اعتدت إسرائيل أربع[1] مرات على قطاع غزة. وكل حرب منها كانت قوةُ دمارها أكثر هولًا وتأثيرُها في سكان غزة أكثر كارثية من سابقتها. وبوصف كامل قطاع غزة كيانًا معاديًا في 19 أيلول/ سبتمبر 2007، ترى إسرائيل، على ما يبدو، أنه يحق لها شنُّ حرب في أي وقت وكما يحلو لها. وبدلًا من ذلك، تُحمَّل حماس، باعتبارها "منظمة إرهابية" تسيطر على هذا الكيان المعادي، المسؤولية عن الاستفزازات التي لا تترك خيارًا أمام إسرائيل سوى "الدفاع عن النفس" في شكل حرب. من حيث المبدأ يحاجّ الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية والقيادة السياسية أن حكومة حماس، وعمومًا "حماس الإرهابية" بكليتها، يجب هزيمتها مرة وإلى الأبد.

---

(1) في واقع الأمر خمس مرات، في حال أننا، كما فعلت سارة روي، ضمّنا الهجمات الإسرائيلية المستمرة من حزيران/ يونيو حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2006، وهي بالمناسبة تتمتع بتسمية متأنقة، كما جميع الهجمات الأخرى على غزة، ألا وهي "عملية مطر الصيف":
Sara Roy, "Gaza: Treading on Shards," *The Nation*, 17/2/2010.

نقرأ بعد كل حرب أن حماس تلقت درسًا لن تنساه سريعًا، وأن الجيش حقق أهدافه وأن جميع مواقع حماس التي يمكن أن تشكِّل خطرًا قد دمِّرت أو حُيِّدت. وفي حرب أيار/ مايو 2021، حُدِّد تدمير أنفاق حماس هدفًا. في هذه الأنفاق، كما كان يُذكَر، تَعُد حماس الهجمات ضد إسرائيل، أو - بحسب الصيغة البديلة- تختبئ فيها من الهجمات الإسرائيلية. ويُزعم أن إسرائيل دمرت في أيار/ مايو أكثر من 100 كم من هذه الأنفاق التي تُدعى أيضًا "مترو حماس": "في خلال عملية 'حارس الأسوار' دمرت إسرائيل أكثر من 1500 هدف إرهابي. وبذلك، وُجِّهت ضربة قاسية إلى القوة الاستراتيجية والتكتيكية لحماس والجهاد الإسلامي. من بين الأهداف ... نظام أنفاق (مترو) حماس في مدينة غزة وفي رفح وفي خان يونس. دمَّر جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من 100 كم من الأنفاق تستخدمها قيادة حماس ومسلحون إرهابيون مخبأً ومراكز قيادة وتحكُّم. وفي شمال قطاع غزة، أصيبت أنفاق عدة أيضًا، يُفترض أنها استُخدمت للقيام بهجمات ضد إسرائيل"[2].

قبل ذلك بخمسة عشر عامًا، بررت إسرائيل حربها بهدف مماثل تقريبًا. وحين قامت إسرائيل في عام 2006 بأولى هجماتها العسكرية الجوية التي استغرقت أشهرًا ضد قطاع غزة، لم يكد يستغرق الأمر أكثر من سنتين فقط حتى الحرب "الحقيقية" أو الساخنة الأولى ضد قطاع غزة 2008/ 2009. بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف السنة، في عام 2012، وصل الأمر أيضًا إلى ذلك الحد. وبعد سنتين قصيرتين، خاضت إسرائيل حربها الأكثر وحشية ودموية حتى الآن ضد غزة، 50 يومًا من الرعب عاشها الناس هناك. بين حرب 2014 وحرب 2021 لم يمض أكثر من سبعة أعوام.

بعد كل حرب، يتبع التقييمُ النقدي للصحافيين، كما حصل مؤخرًا في أيار/ مايو 2021 في صحيفة **هآرتس** من ألوف بن (Aluf Benn): "تحولت

---

(2) Israeli Ministry of Foreign Affairs, *Operation Guardians of the Wall*, 20 May 2021, at: mfa.gov.il

عملية 'حارس الأسوار' إلى الحرب الحدودية الأكثر عبثية والفاشلة من جميع النواحي التي شنتها إسرائيل حتى الآن، حتى مقارنة بالمنافسة الشديدة القادمة من 'دوري الأبطال' ... من عمليات 'عمود السحاب'، و'الرصاص المصبوب' و'الجرف الصامد'"[3].

وإليه ينضم زميله تسفي بارئيل (Zvi Bar'el). ويعمد في تحليله إلى التخلي عن شيطنة حماس بوصفهم إرهابيين، بل يُقر بأن حماس تمارس الحكم في غزة منذ عام 2007، وصمدت في أربع حروب أمام إسرائيل، وتستطيع باعتبارها قوة سياسية - عسكرية وحيدة ضمان الهدوء على الحدود بين غزة وإسرائيل[4].

بيد أن السؤال الذي يُطرح هو: لماذا تقوم إسرائيل مرارًا وتكرارًا بشن حروب على غزة وما الذي تأمله السياسة الإسرائيلية والجيش من وراء ذلك؟

ينتقد ألوف بن، أولًا وقبل كل شيء، الجيش: "لا يمتلك العسكر وصفة يستطيعون بها شل الذراع العسكرية لحماس أو حتى إفقادها توازنها. بتدمير الأنفاق بقنابل ضخمة، استعرضت إسرائيل قدراتها الاستراتيجية، ولكن من دون أن تلحق ضررًا فادحًا بالقدرة القتالية للخصم"[5].

وبذلك يركّز النقد حصرًا على الجانب العسكري.

---

(3) *Haaretz*, 18/5/2021.

(4) Zvi Bar'el, in: *Haaretz*, 24/6/2021.

"حماس منظمةٌ كانت، على الرغم من كل العقوبات التعسفية الوحشية المفروضة عليها، قادرة على تدبير حياة أكثر من مليوني إنسان في قطاع غزة، وصمدت في أربع حروب أمام إسرائيل والجهة الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها، إذا ما تعلّق الأمر بترتيب من أجل هدوء طويل الأمد على الحدود". (يُقارن أيضًا زميله يوسي ميلمان (Melman) الذي، بالنسبة إليه، يقف الفشل العسكري في الصدارة، وكذلك أيضًا ألون بنكاس (Alon Pinkas) الذي ينتقد حقيقة أن الجيش لا يمتلك استراتيجيا وبالتالي هدفًا واضحًا في هجماته على غزة).

(5) Aluf Benn, in: *Haaretz*, 18/5/2021.

في المقابل، لا يجنح يهوشافاط هركابي، رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق وبعد ذلك أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس، إلى انتقاد العسكر وإنما السياسة. ومن أجل ذلك، صاغ مفهوم "تكتكة الاستراتيجيا" (tacticalization of strategy)[6]. وبهذا بالذات يكشف الغطاء عن المشكلة الجوهرية في السياسة الإسرائيلية التي لم تطوِّر استراتيجيا سياسية خاصة بغزة. وبدلًا من ذلك يَظهر تكتيك، يتكرر بشكل انعكاسي تقريبًا، قوامه هجمات عسكرية، أو بصورة أوضح ضربات مدمِّرة ضد غزة. وعلى نحو مماثل، ولكن على المستوى العسكري حصرًا، حاجج أيضًا الجنرال إسرائيل طال (Israel Tal) الذي يستشهد به ألوف بن: "إذا كانت الاستراتيجيا تُشتق من التكتيك، فحينئذ يستطيع المرء كسب معارك، لكنه يخسر الحرب".

وإذا ما طبِّق ذلك على حروب إسرائيل على غزة، فإن ذلك يعني أن إسرائيل لا تملك استراتيجيا سياسية للعلاقات مع الفلسطينيين، خاصة مع المجتمع الفلسطيني في غزة ومع حماس "الحاكمة" هناك.

فكل مراقب غير متحيز، وخصوصًا الناس في غزة، تحتمت عليه المعرفة بأن ليس هناك سوى حل سياسي لعلاقات إسرائيل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ أظهرت بوضوح سلسلة هجمات الجيش الإسرائيلي ذات الطابع الوحشي – المدمِّر والمزدرية للبشر على قطاع غزة، أن هذا الصراع لا يمكن حسمه عسكريًّا. وبناء عليه، هناك حل بسيط حتمي، ألا وهو إنهاء الاحتلال. بالنسبة إلى غزة، يعني ذلك، في خطوة أولى، رفع الحصار كليًّا، وحرية الحركة للجميع، وإنهاء القيود المفروضة على صيد الأسماك، أي تفكيك دعائم الاحتلال العسكري لغزة. إذ بقي هذا قائمًا حتى بعد سحب الجيش والمستوطنين في عام 2005، وإن اتخذ شكلًا آخر.

---

(6) يُقارَن بهذا الخصوص:
Alon Pinkas, in: *Haaretz*, 16/5/2021.

رأى يهوشافاط هركابي هذا في عام 1988 بوضوح في كتابه اللافت حتى اليوم وعنوانه **قرارات إسرائيل المصيرية** (*Israel's Fateful Decisions*). في عام 1983، وفي مقابلة مع المؤلّفة في القدس، حاجّ هركابي من أجل اتفاقية سريعة ومعاهدة سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات، مع التقيد الصارم بحدود عام 1967. فقد اعتقد أنه، على هذا النحو وحده، يمكن ضمان وجود دولة إسرائيل للأجيال القادمة.

إلا أن إسرائيل اختارت سياسة أخرى، سياسة تشديد الاحتلال، وفي غزة، لا يوجد منذ فترة 2006/2007 إلا الحرب. ولذلك، كما ترى عميرة هس، لا يمكن أن يفهم المرء الفترة الزمنية الكاملة من عام 2006 حتى اليوم إلا بوصفها حربًا طويلة مستمرة. هذه الحرب الطويلة ضد الناس في غزة، ضد المجتمع بأكمله، شُنت في فترات غير منتظمة، على مدى أيام، وفي عام 2008 وخصوصًا عام 2014 على مدى أسابيع، وأُريد لها أن تكون حرب إبادة وحشية، دمّر خلالها الجيش الإسرائيلي بكل ما في جعبته من أسلحة كل شيء اعترض طريقه أو ما كان قد اختاره "أهدافًا". ومن أجل ذلك، طوّر العسكر الإسرائيلي ما يسمى عقيدة الضاحية التي كانت قد طُبِّقت أول مرة في حرب لبنان عام 2006. وهناك المزيد بهذا الخصوص في الصفحات التالية[7].

الحرب الطويلة ضد المجتمع الفلسطيني في غزة، 2007–2021: أناس يحاولون البقاء على قيد الحياة في ظل حالة حرب دائمة

بدأ حصار إسرائيل لقطاع غزة بوصفه ردة فعل مباشرة على فوز حماس بالانتخابات في عام 2006. وتفاقم الحصار في أعقاب اختطاف الجندي

---

(7) ينظر بهذا الشأن:
Alain Gresh, "Gaza War Changes Middle East Equation at Israel's Expense," *Le Monde Diplomatique* (February 2009); *Journal of Palestine Studies* (JPS) Editor, vol. 44, no. 1 (Autumn 2014), pp. 5-132.

الإسرائيلي جلعاد شاليط في حزيران/ يونيو 2006، واستمر حتى نهاية "حرب غزة الأولى" هذه، كما تصفها سارة روي[8]، من حزيران/ يونيو حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

من قبل، وكردة فعل على حرب الخليج 1991 وفي أثناء الانتفاضة الثانية، ألغت إسرائيل تصريح الخروج من غزة، الصالح عمومًا لسكان قطاع غزة، وبدأت سياسة جديدة يتعين بموجبها الحصول على تصريح فردي لكل سفرة إلى الخارج. وبشكل ملحوظ، ازدادت هذه السياسة تفاقمًا في سنوات عملية أوسلو، على الرغم من أن أوسلو بالذات حددت بوضوح أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان وحدة جغرافية واحدة غير قابلة للتجزئة. وفي نهاية الأمر، قامت إسرائيل عام 1995 ببناء "سياج حدودي" حول قطاع غزة.

أنهت إسرائيل سياسة الاستعمار الاستيطاني في قطاع غزة، عام 2005. كان على جميع المستوطنين العودة إلى إسرائيل التي أقيمت عام 1948، وقام أريئيل شارون بسحب القوات الإسرائيلية من هناك. وبذلك يكون قد انتهى، بالنسبة إلى إسرائيل، احتلال قطاع غزة. ولهذا السبب، هكذا الحجة الرسمية، لم تعد أنظمة القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال العسكري ساريةً عليه. ولذلك لم يعد المرء يرى نفسه، من ضمن أمور أخرى، ملزَمًا بضمان حركة الناس من غزة.

بعد فشل حكومة الوحدة الوطنية، أو حكومة - "مكة" في غزة عام 2007، وبعد استيلاء حماس داخليًّا على السلطة بالعنف، تفاقم الوضع. وفي أيلول/ سبتمبر 2007، أعلنت الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة "كيانًا معاديًا" وجددت الحصار الذي كان قائمًا في عام 2006 وزادت من حدته. وقيِّد بشدة دخول غزة والخروج منها، وكذلك استيراد البضائع وتصديرها.

(8) Sara Roy, "Gaza: Treading on Shards," *The Nation*, 17/2/2010.

وكما جميع القرارات السياسة المتعلقة بالضفة الغربية أو قطاع غزة، فإن حججًا أمنية تشكِّل المبرر دائمًا.

وحتى اليوم، يقتصر الخروج والدخول على "ظروف إنسانية استثنائية مع التشديد على الحالات الطبية". بضع مئات من التجار فقط يحصلون بانتظام نسبيًّا على تصاريح سفر[9].

يتحكم الحصار منذ عام 2007 في كل وجه من أوجه حياة الناس اليومية في غزة. ويشتد أكثر، حين تحصل مواجهات عنيفة مفتوحة، كما حصل في الحروب الأربع بين عامي 2008 و2021. فاستيراد المواد الغذائية والأدوية والبنزين والنفط وقطع الغيار اللازمة لبنية تحتية حيوية، كما الماء ومياه الصرف الصحي والأسمدة للزراعة وسلع الاستهلاك اليومي، بدءًا من الهواتف النقالة مرورًا بالورق والصمغ والأحذية وحتى فناجين الشاي، كل ذلك لا يُسمح به إلا في حدود دنيا، أو يُمنع ببساطة[10].

ووضع الجيش الإسرائيلي بين عامي 2007 و2010 قيودًا مشدَّدة على استيراد المواد الغذائية على الأخص[11]. وبذلك تكون إسرائيل قد خرقت القانون الدولي الإنساني المعمول به. وقد أجبرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية جيشاه - مسلك[12] في دعوى قضائية استمرت ثلاث سنوات ونصف السنة وزارة الدفاع الإسرائيلية على إتاحة الفرصة لعامة الجمهور للاطلاع على الوثائق التي على أساسها قيِّد بشكل خطير استيراد

(9) Human Rights Watch, *Unwilling or Unable. Israel Restriction on Access to and from Gaza for Human Rights Workers* (2 April 2017).

(10) Sara Roy, "If Gaza Falls...," *London Review of Books*, vol. 31, no. 1 (1 January 2009).

(11) Amira Hass, in: *Haaretz*, 17/10/2012.

"في أيلول/ سبتمبر 2007 قررت الحكومة المصغَّرة برئاسة إيهود أولمرت تشديد القيود على حركة سكان غزة، إضافة إلى استيراد السلع وتصديرها. صيغت وثيقة "الخطوط الحمراء" بعد ذلك بأربعة أشهر تقريبًا".

(12) "مركز الدفاع عن حرية التنقل" وهي مؤسسة حقوق إنسان إسرائيلية. (المترجم)

المواد الغذائية[13]. فالوثيقة "استهلاك المواد الغذائية في قطاع غزة – الخطوط الحمراء" تحتوي على تفاصيل ذات صلة بشروط سخيفة جزئيًا: استيراد القرفة كان مسموحًا به، في المقابل استيراد الكزبرة كان ممنوعًا. وليست سخافة بعض الشروط هي المخزية، بل مبدأ هذه الوثيقة وقيود الاستيراد القائمة عليها. قامت وزارة الدفاع بتحليل مفصَّل لاستهلاك المواد الغذائية في قطاع غزة وحسبت، بالتعاون مع وزارة الصحة، كمية المواد الغذائية التي كانت ضرورية، كي لا تنتشر هناك مجاعة.

تُظهِر جمعية جيشاه – مسلك أن قيود الاستيراد الحقيقية كانت أسوأ بكثير من الحسابات التي ظهرت في وثيقة "الخطوط الحمراء". وبموجبها كان ينبغي أن تُجلب يوميًا 106 شاحنات مواد غذائية إلى قطاع غزة. ولكن في السنة الأولى من تولّي حماس السلطة في غزة (من تموز/ يوليو 2007 حتى حزيران/ يونيو 2008)، كانت هناك فقط 90 شاحنة/ يوميًا تقوم بإحضار المواد الغذائية إلى غزة.

فمن خلال قيامها، مع سبق الإصرار، بتخفيض مستوى المعيشة في غزة، مارست وزارة الدفاع الإسرائيلية ضغطًا تعسفيًا على جميع سكان غزة. فقد أمِلَ الجيش أن يمارس الناس من جهتهم ضغطًا على حماس، وربما أمِل أن يقوموا بإسقاطها. اعتبرت وزارة الدفاع مثل هذه السياسة مشروعة وبررت ذلك، كالعادة، بحجج أمنية.

في المقابل، حاجّت جيشاه أن الحصار يمثِّل خرقًا للقانون الدولي. وفضلًا عن ذلك، لم تجنِ إسرائيل من كامل الحصار بين عامي 2007 و2010 أي فوائد، لا على مستوى السياسة ولا على مستوى الأمن.

---

(13) Gisha, "Food Consumption in the Gaza Strip - Red Lines" (2012), يمكن الاطلاع عليها على موقع جيشاه: www.gisha.org

هكذا بين عامي 2010 و2012، عادت إسرائيل فسمحت بإدخال مواد غذائية غير محدودة نسبيًّا إلى غزة، وعلى ما يبدو، بحسب جيشاه - مسلك، من دون تبعات عسكرية أو سياسية سلبية أيًّا تكن.

ومنذ عام 2012 طبّقت إسرائيل سياسة جديدة، ما يسمى "سياسة الفصل". وبقيت وثيقة "الخطوط الحمراء" تشكّل الأساس للسيطرة على تدفّق السلع بين غزة والضفة الغربية. في حين، شُدِّد أكثر على تنقّل البشر.

كانت الأضرار الاقتصادية بالنسبة إلى غزة، كبيرة للغاية. تُظهِر تقارير محدثة للبنك الدولي بنظرة سريعة كيف حوّلت مراحلُ الحصار المختلفة وأشكاله وسياسةُ الفصل الوضعَ الاقتصادي في غزة إلى كارثة اجتماعية - اقتصادية وإنسانية. وحدها معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي تبيِّن ما لا لبس فيها. ففي عام 2006، كان هناك معدل نمو سلبي مقداره 17.7 في المئة، وخفّضته حرب 2008 إلى أقل من 8.2 في المئة، وحرب 2012 إلى أقل من 8.3، وحرب 2014 أخيرًا إلى أقل من 13.8 في المئة.

الجديد هو الحجة التي قدمتها إسرائيل بأنها بذلك تمارس ضغطًا على نظام حماس وفي الوقت نفسه يُفترض أن تُعزَّز "السلطة" في رام الله. وفي عام 2007 عيَّن الرئيس محمود عباس رئيس وزراء جديد، هو سلام فياض، الموظف السابق في البنك الدولي وممثل صندوق النقد الدولي في فلسطين في الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2001. وقد اتبع فياض خلال ولايته رئيسًا للوزراء (2007-2013) خطين واضحين، فمن جهة "سياسة أمنية" خاصة به، ومن جهة أخرى خطته الإصلاحية الخاصة بدولة فلسطينية مستقبلية[14]. استندت "سياسته

(14) في شأن فياض، ينظر:
= Alaa Tartir, "Securitized Development and Palestinian Authoritarianism under Fayyadism,"

الأمنية" إلى تعاون وثيق جدًّا مع الولايات المتحدة (الجنرال دايتون)، وإلى التنسيق الأمني مع إسرائيل، وذلك، كما يتطلب إعلان المبادئ من عام 1993، بهدف القضاء على كل معارضة للاحتلال - ولكن في غضون ذلك على كل معارضة للحكومة في رام الله أيضًا. وبخطته الإصلاحية أراد فياض إقناع الولايات المتحدة وأوروبا، علاوة على إسرائيل، أن الفلسطينيين قادرون على بناء دولة حديثة تستطيع القيام بالمهمات الملقاة على عاتقها في تعايش سلمي مع إسرائيل. في الواقع، تحولت هذه الدولة، حتى قبل قيامها، إلى أداة قمع وحشية. في حين استندت السياسة الاقتصادية إلى الليبرالية الجديدة، ومثّلت مصالح طبقة جديدة من المنتفعين. أما السواد الأعظم من السكان، فكان عليه أن يتحمل الأعباء.

تحوّل احتكار السلطة الذي كان مركزيًّا بالنسبة إلى فياض نحو الداخل حصرًا، ضد المجتمع الفلسطيني. أما نحو الخارج، فتغلّب التعاون مع الاحتلال. وبذلك، تكون "السياسة الأمنية" لفياض قد توجهت مباشرة ضد سياسته الإصلاحية وضد خطته الطموحة ("إنهاء الاحتلال وبناء دولة مستقلة")، من دون أن يرغب في الاعتراف بذلك.

تمتع فياض حتى عام 2013 بدعم كامل من الرئيس عباس، ثم حصلت القطيعة معه، غالبًا لأسباب اقتصادية وربما بسبب عمل فياض بلا هوادة على مكافحة الفساد. وحل رئيس الوزراء الضعيف نوعًا ما رامي الحمد الله (2013-2019).

Conflict, Security and Development, vol. 15, no. 5 (December 2015), pp. 479-502; Nathan = Thrall, "Our Man in Palestine," *The New York Review of Books*, 14/10/2010; Nathan Brown, "Fayyad is not the Problem, but Fayyadism is not the Solution to Palestine's Political Crisis," *Carnegy Commentary* (2010).

"الحروب الساخنة" الأربع ضد غزة 2008-2021

حرب من 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008 حتى 18 كانون الثاني/ يناير 2009

ساد وقف إطلاق نار مستقر بعض الشيء بين غزة وإسرائيل في الفترة من حزيران/ يونيو حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، إلى أن خرقته إسرائيل في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر بهجوم مسلح على حماس[15]. وعلى ذلك ردت حماس بعنف مضاد وشرعت من جديد في إطلاق صواريخها على إسرائيل. من تلك اللحظة سيطر العنف. في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر أغلقت إسرائيل قطاع غزة ضمن حصار شامل. ولم يعد بالإمكان تزويد السكان بما يكفي من المواد الغذائية. ووكالة الغوث (الأونروا)، التي كانت مسؤولة عن إمداد 750,000 نسمة باحتياجاتهم - نحو نصف السكان في هذه الفترة - لم يكن لديها في تشرين الثاني/ نوفمبر لمدة ثلاثة أيام ما يكفي من المواد الغذائية لتوزيعها، وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر كان عليها أن تُوقف جميع نشاطاتها بسبب الحصار. وفي 23 كانون الأول/ ديسمبر كان هناك مرة أخرى وقفٌ لإطلاق النار بادرت إليه حماس، وخرقته مرة أخرى إسرائيل بقتلها ثلاثة من نشطاء حماس. وفي 27 كانون الأول/ ديسمبر بدأت أخيرًا الـ "حرب" التي، كما جميع الـ "حروب" بين إسرائيل وغزة، ليست حربًا بين دولتين أو بين خصمين متساويين من حيث القوة تقريبًا. فالحروب ضد غزة هي بالأحرى دائمًا وأبدًا معارك غير متكافئة تمامًا بين القوة الإقليمية العظمى إسرائيل التي تمتلك أسلحة نووية وسلاحًا جويًّا هو الأقوى والأفضل في المنطقة، ومزوَّدة بأحدث منظومات الأسلحة في العالم، وبين المنظمات الفلسطينية في قطاع غزة،

(15) Sara Roy, *London Review of Books*, 1/1/2009; International Crisis Group (ICG), "Ending the War in Gaza," 5/1/2009.

وفي مقدّمها حماس، والجهاد الإسلامي الأصغر بكثير، وبضع منظمات يسارية أصغر بكثير جدًّا على غرار الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين. وتمتلك جميع هذه المنظمات صواريخ من إنتاج محلي، فضلًا عن بضعة صواريخ أخرى وصلتها من إيران. ويبرز عدم التكافؤ من خلال أثر ذلك في المجتمع برمّته، وفي أعداد الضحايا، خصوصًا بين السكان المدنيين. في حرب 2008-2009 لقي 1400 فلسطيني حتفهم، 80 في المئة منهم على الأقل من المدنيين. في حين لقي ثلاثة مدنيين إسرائيليين وجندي حتفهم في أعقاب قصف بالصواريخ من غزة. وفي غزة نفسها قتل في المعارك التي أعقبت توغلًا للجيش الإسرائيلي تسعة جنود إسرائيليين، في حين لقي 240 مقاتلًا فلسطينيًّا مصرعهم، من مختلف التنظيمات، خاصة حماس والجهاد الإسلامي. ففي اليوم الأول لقصف سلاح الجو الإسرائيلي لقطاع غزة لقي 255 شرطيًّا فلسطينيًّا مصرعهم بقصف من الجو، حين كانوا يؤدون القسم في مهرجان احتفالي باختتام تدريبهم[16].

هاجمت إسرائيل قطاع غزة جوًّا وبرًّا وبحرًا. وفي اليوم الثامن من الحرب، بدأ الجيش الإسرائيلي توغله البري. ونشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي أسّسه ويديره المحامي راجي الصوراني، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2009 تقريرًا تحت عنوان: "مدنيون مستهدَفون" (Targeted Civilians)[17]. وهنا يمكن تعداد بضع نقاط مختارة فقط.

كان بين الضحايا ما يزيد على 300 طفل وفتى تحت سن الثامنة عشرة، قُتل بعضهم في البيوت، وبعضهم في أثناء اللعب، وأيضًا في المساجد وفي

---

(16) ينظر بهذا الشأن:

B'Tselem, "Fatalities during Operation Cast Lead," Jerusalem, 2009.

وكذلك تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR) من عام 2009.

(17) Palestinian Centre for Human Rights Gaza, *Targeted Civilians* (2009);

يمكن تحميله من موقع المركز: www.pchrgaza.org

مرافق عامة أو مدارس التجأوا إليها بحثًا عن ملاذ. وجرح 1600 طفل. ولقيت 111 امرأة حتفها وأصيبت 830 بجراح. وفي عدد من الحالات أبيدت عائلات كبيرة بأكملها. فالجيش الإسرائيلي لم يرحم الممرضين ولا الأطباء؛ قصَفَ سيارات إسعاف أو حال دون قيامها بتقديم إسعاف أولي للجرحى. ولقي العديد من الصحافيين حتفهم أو أصيبوا خلال مزاولتهم عملهم. وتعرضت مدارس في جميع أنحاء قطاع غزة للقصف ودمِّرت تدميرًا جزئيًّا أو كليًّا: مدارس وكالة الغوث، ومدارس خاصة، وأخرى حكومية. فمن 400 مدرسة حكومية في قطاع غزة دُمِّر نحو 150 تدميرًا جزئيًّا. وتعرضت الجامعات في غزة للهجوم أيضًا. ينطبق الأمر ذاته على نحو 30 منظمة غير حكومية.

دمِّر في أثناء الحرب أكثر من 2000 بيت وشقة تدميرًا كاملًا وكانت تؤوي ما يقارب 20,000 شخص. ودمِّر أكثر من 3000 بيت بشكل جزئي، ويقدَّر سكانها بأكثر من 32,000 شخص. وأخيرًا طاول القصف جميع الوزارات والمباني الحكومية ودمِّر معظمها بكاملها.

كان التزود بالمواد الغذائية إبان الحرب قد تقلص إلى الحد الأدنى، واضطرت وكالة الغوث مرتين إلى قطع إمداداتها الغذائية لأن موظفيها تعرّضوا للقصف في أثناء توزيع المواد الغذائية.

لقد أُجبر ما يقارب نصف مليون إنسان على ترك مساكنهم لفترة ما. كان الجيش الإسرائيلي يدعو بشكل روتيني - وكان القصد من وراء ذلك حماية نفسه من تهمة مهاجمة المدنيين - السكان إلى مغادرة البيت المستهدَف فورًا ويأمرهم بذلك. علاوة على ذلك، أُلقيَت مناشير تطالب الناس بمغادرة شققهم وبيوتهم بأقصى سرعة ممكنة لأن هذه سوف تُقصف. ولا يزال الخوف والرعب اللذان صاحبا ذلك يلاحقان أهل غزة حتى يومنا هذا، والأكثر تضررًا هم الأطفال.

أثار مقدار العنف الذي اتسمت به هجمات الجيش الإسرائيلي - يتحدث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن "الهجوم الأكثر وحشية ... في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لغزة" - سخطًا واسعًا في أنحاء العالم. في حين، قاد افتراض أن إسرائيل بحربها هذه قد خرقت القانون الدولي الإنساني وهاجمت المدنيين بشكل مباشر ومتعمَّد وارتكبت جريمة حرب، إلى الدعوة سريعًا لقيام لجنة تحقيق دولية.

في نيسان/ أبريل 2009 شُكلت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (Richard Goldstone) من جنوب أفريقيا لبحث الصراع في غزة[18]. ورفضت إسرائيل، من جهتها، كل تعاون مع اللجنة التي لم يُسمح لها حتى بدخول غزة عبر إسرائيل، بل كان عليها أن تسلك الطريق عبر مصر وأن تدخل من الجنوب عبر رفح إلى غزة.

وفي 25 أيلول/ سبتمبر قدّمت اللجنة تقريرها المؤلّف من 574 صفحة (430 صفحة من دون الملاحق) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[19]. إلى جانب أرقام ضحايا الحرب التي تتطابق مع الأرقام المقتبسة من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، يعدد التقرير بدقة جميع الأعمال الحربية التي قامت بها إسرائيل وينتقدها على خلفية القانون الدولي الإنساني، منتقدًا على الأخص الهجمات الإسرائيلية

---

(18) يقارَن بهذا الشأن تقرير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم" العائد إلى تاريخ شباط/ فبراير 2009:

B'Tselem, "Guidelines for Israel's Investigation into Operation Cast Lead," February 2009,

يحمَّل من موقع بتسيلم. كما قامت منظمة حقوق إنسان أخرى من غزة بنشر تقارير عن هذه الحرب. وتتطابق أرقام ضحايا الحرب في غزة إلى حد كبير جدًا.

(19) Goldstone Report, "Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories," Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict, 15 September 2009; Human Rights Council, "Report of the International Fact-finding Mission to Investigate Violations of International Law and Human Rights Law, Resulting from the Israeli Attacks on the Flotilla of Ships Carrying Humanitarian Assistance," Geneva, 27 September 2010.

على المرافق الحكومية، ومراكز الشرطة، وسجن غزة المركزي، ومبنى المجلس التشريعي. وتمامًا كما ورد في تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يتم التنديد بالهجمات على وكالة الغوث، وعلى مستشفيات مختلفة، وعلى مساكن بعض العائلات وبيوتها، والتي كثيرًا ما قضت على عائلات بأكملها. وركَّز التقرير على الأسلحة الممنوعة والمستخدَمة من إسرائيل مثل الفوسفور الأبيض وأسلحة وذخائر تتسبب بجروح خطيرة. وفي فصل خاص، تجري معاينة الهجمات والدمار الشامل للبنية التحتية المدنية، حيث يتعلق الأمر بالبنية التحتية الصناعية، وبإنتاج المواد الغذائية، وبالبنية التحتية الخاصة بالمياه والمياه العادمة، وأخيرًا بالبيوت السكنية. وفي حين تتهم إسرائيل حماس دائمًا بأنها تستخدم المدنيين دروعًا بشرية، يعدد تقرير غولدستون مجموعة من الحالات استخدم فيها الجيش الإسرائيلي، خلال اجتياحه البري، المدنيين دروعًا بشرية. في المقابل تُتهم المجموعات الفلسطينية المسلحة بأنها قامت بهجماتها انطلاقًا من مناطق سكنية، مستخدمة من أجل ذلك المساجد أيضًا، وبأن مقاتليها كثيرًا ما اختبأوا بين السكان المدنيين حماية لأنفسهم.

دُرست بالتفصيل تأثيرات الحصار الإسرائيلي في السكان المدنيين، وفي البنية التحتية المدنية، وفي التزود بالمواد الغذائية، وأخيرًا وليس آخرًا، في صحة الناس النفسية والجسدية في غزة، خاصة النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة. وبحسب رأي اللجنة، فإن إسرائيل مقيَّدة بأحكام اتفاقيات جنيف ولذلك، فهي ملزمة بضمان تزويد السكان في غزة بالمواد الغذائية والأدوية والاحتياجات الحياتية الضرورية بلا قيود.

يصل التقرير إلى الحكم النهائي بأن الجيش الإسرائيلي كان ينفّذ مرارًا وتكرارًا هجمات متعمَّدة ضد أهداف مدنية في خرق واضح للقانون الدولي الإنساني. فهجمات كثيرة لم يكن لها ما يبررها من ناحية عسكرية، وكانت غير مشروعة واعتباطية ولا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع

الخطر الناجم عن الهجمات الفلسطينية على إسرائيل. انتُقدت أيضًا الهجمات على الشرطة في قطاع غزة وما صحب ذلك من خسائر جسيمة في الأرواح، باعتبارها خرقًا للقانون الدولي الإنساني. فقد عمل الجيش الإسرائيلي، بشكل متكرر، على تجاهل القانون الدولي من خلال هجمات قام بها اعتباطيًّا حارمًا بالتالي، في الوقت ذاته، المدنيين الفلسطينيين من حقهم في الحياة.

في الجزء الختامي من التقرير تُدعى إسرائيل والفلسطينيون، في حدود ما هو مقدور عليه من جهتهم، إلى تجنب الضحايا المدنيين في الهجمات. وعلى الطرفين، وبالطبع يُفهم ضمنًا أن إسرائيل هي المقصودة بذلك، أي تجنُّب العواقب الوخيمة المترتبة عن الحروب، كذلك الاضطهاد والإهانات من خلال الاحتلال أو، وهنا يقصد التقرير على الأخص حماس، الهجمات الصاروخية الاعتباطية – العشوائية ضد إسرائيل.

إلا أن القول الفصل شكّلته الجمل التالية: "وللشعب الفلسطيني الحق في أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي، بما في ذلك الحق في أن يقاوم حرمانه قسرًا من حقه في تقرير مصيره، والحق في أن يعيش في دولته في سلام وحرية".

كذلك، يجب أن يتمتع شعب إسرائيل بحقه في العيش بسلام وأمان، ويستمر التقرير مضيفًا، ولكلا الشعبين الحق في العدالة وفقًا للقانون الدولي. ويشدد التقرير في الختام على أن ما من مكان يُفهم منه ضمنًا وجود مساواة بين إسرائيل بوصفها قوة احتلال والمجتمع الفلسطيني المحتل وممثليه.

بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة، فإن الحرب هي استمرار مباشر لسياسة الاحتلال وللحصار المفروض على قطاع غزة. وهي ترى، أن الأمر يتعلق هنا بعقوبات جماعية وخرق لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ينطلق التقرير من أن الحرب على غزة خطِّط لها على مدى بعيد من الحكومة الإسرائيلية، حتى إن الأمر كان منوطًا بهجوم على الناس في غزة بأكملها، وليس بأي حال من الأحوال دفاعًا مباشرًا عن النفس ضد هجمات صاروخية. وتدعى إسرائيل إلى فتح الحدود مع قطاع غزة فورًا وضمان حركة الناس هناك بشكل كامل. وتدعى المجموعات الفلسطينية المسلحة إلى عدم القيام بأي هجمات ضد مدنيين في إسرائيل، وإلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

دُعيت إسرائيل وحماس، كلٌّ من جانبه، إلى القيام بالتحقيق في تهم خرق القانون الدولي الإنساني الموجَّهة إلى كل منهما. وفي هذا السياق، طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن بضرورة أن يلتقط التوصية الأخيرة في التقرير ويقوم بدوره بتشكيل لجنة خبراء للتحقق مما إذا ما كانت إسرائيل وحماس تستجيبان/ أو استجابتا لهذا الطلب أم لا[20].

وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التقرير الذي قدّمه غولدستون. وتمت الموافقة عليه بأغلبية كبيرة، إذ صوتت 144 دولة بنعم، من بينها سويسرا، و18 بلا، من بينها (إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة) ألمانيا، فيما امتنعت 44 دولة عن التصويت، من بينها النمسا وجميع الدول الأوروبية تقريبًا، وكذلك الاتحاد الروسي.

يشير الصحافي الفرنسي ألان غريش[21] بحزم إلى جانب مهم يشدد عليه واضعو تقرير غولدستون أيضًا. وهو يقتبس عن غيورا آيلاند

(20) Human Rights Watch, *Israel/Gaza,* "Implement Goldstone Recommendations on Gaza, UN Security Council Should Ensure Justice for Victims," Geneva, 16 September 2009.

(21) Alain Gresh, "Gaza War Changes Middle East Equation at Israel's Expense," *Le Monde Diplomatique* (2 February 2009).

(Giora Eiland)، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق: "في حال قمتم بمهاجمة سكاننا المدنيين، لن نرد بشكل متناسب. سوف نستخدم جميع إمكانياتنا لإحداث كثير من الدمار، بحيث تفكرون مرتين قبل أن تقوموا بمهاجمتنا مرة أخرى"[22]. ويشير غريش إلى أن هذا التكتيك سبق وأن طُبِّق في حرب لبنان في عام 2006، ويُطلق عليه منذ ذلك الحين تسمية "عقيدة الضاحية"[23]. بحسب هذه العقيدة، يجوز للجيش أو يجب عليه أن يسوّي بالأرض كل حي أو قرية في حال اشتبه بأن "إرهابيين" يقومون من هناك بإطلاق النار على إسرائيل. هذه العقيدة بالذات طبّقتها إسرائيل أيضًا في قطاع غزة عام 2008/ 2009. وهي تشكِّل - كما يحاجّ غريش - جريمة حرب. سبق للجنرال الإسرائيلي غادي آيزنكوت أن أعلن في آذار/ مارس 2008، قبل أشهر من الحرب على غزة: "ما حدث في الضاحية في بيروت عام 2006، سوف يحدث في كل قرية تُطلَق منها النار على إسرائيل. سوف نستخدم عنفًا غير متناسب ونُلحق دمارًا وأضرارًا بالغة. فمن وجهة نظرنا هذه ليست قرى، بل معسكرات جيش. ... هذه ليست توصية، هذه خطة، وهذه الخطة تمت المصادقة عليها"[24].

يلخص تقرير غولدستون النقد، حين يُبرز أن تكتيك الجيش الإسرائيلي في غزة يتساوق مع التكتيك العسكري الذي طبقته إسرائيل مؤخرًا في

---

(22) اقتباس آيلاند عن:

International Herald Tribune, 20/1/2009

(23) نسبةً إلى الضاحية الجنوبية في بيروت حيث المقر العام لحزب الله.

(24) مقتبس عن:

Omar Dajani, "The Importance of the Goldstone Report," *Proceedings of the Annual Meeting of the American Society of International Law*, vol. 104 (March 2010), pp. 24-27, 73-79; "Israel Warns Hezbollah War Would Invite Destruction," *Reuters*, 3/10/2008;

وبشكل مفصل غادي آيزنكوت:

Gadi Eisenkot, "A Changed Threat? The Response on the Northern Arena," *Military and Strategic Affairs*, vol. 2, no. 1 (June 2010), pp. 29-40.

حرب لبنان 2006. نشأ آنذاك "مفهوم يحمل تسمية "عقيدة الضاحية" ... تتضمن هذه العقيدة استخدام عنف غير متناسب وإحداث أضرار بالغة وتدميرًا في الممتلكات المدنية والبنية التحتية المدنية والتسبب بمعاناة في أوساط السكان المدنيين"[25].

في نهاية الفقرة عن "تبلور الأهداف الاستراتيجية في التفكير العسكري الإسرائيلي" في التقرير، نقرأ الحكم الساحق: "ليس على البعثة التحقق مما إذا كان المسؤولون العسكريون قد تأثّروا مباشرة بهذه الأقوال (أي أقوال آيزنكوت أو آيلاند أو غابي سيبوني (Siboni)، (يُنظر أعلاه)، بل إنها قادرة على الاستنتاج على أساس تحليل الحقائق على الأرض أن الاستراتيجيا المثلى التي أُعطيت وأُمر بها هي على وجه الدقة الاستراتيجيا التي طبِّقت عمليًّا على الأرض"[26].

نعود إلى الحرب ذاتها وإلى إنهائها. أعلنت إسرائيل في 17 كانون الثاني/ يناير 2009 وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد. في حين لم تكن حماس مستعدة لوقف إطلاق نار جديد إلا بشرط انسحاب الجيش الإسرائيلي انسحابًا كاملًا من غزة ورفع الحصار وفتح جميع المعابر.

وأعلن رئيس الوزراء إيهود أولمرت (Ehud Olmert) أن إسرائيل حققت أهدافها الحربية وسددت ضربة قاسية لحماس[27]. وأمام عدسات التصوير في إسرائيل تحدّث حتى عن نصر إسرائيلي وكال المديح للجيش على أدائه الممتاز في الحرب[28].

---

(25) يقارَن بهذا الشأن أيضًا:

Dajani, "The Importance of the Goldstone Report," pp. 73-79; Jeff Halper, "Globalizing Gaza. How Israel Undermines International Law through 'Lawfare'," *Counterpunch*, 19/8/2014.

(26) Goldstone Report, pp. 253-255,

وبشكل خاص الفقرات 1194-1199.

(27) Steven Erlanger, "Israel Declares Cease-Fire," *The New York Times*, 17/1/2009.

(28) Aluf Benn, "Israel Declares Victory in Gaza, but at What Cost?," *Haaretz*, 18/1/2009.

بيد أن ألوف بن من صحيفة هآرتس لم يرَ مناصًا من تدوين ملاحظتين: الأولى أن الجيش لم يحقق جميع الأهداف، إذ إن الصواريخ كانت تطلَق من قطاع غزة على إسرائيل طوال فترة الحرب. والأخرى، أنه لا يجوز لإسرائيل تجاهل النجاحات التي حققتها حماس: فقد اكتسبت حماس شرعية دولية، بل حتى تعاطفًا وتسيطر كما في السابق على قطاع غزة.

في المقابل، يصل زميله جدعون ليفي في هجومه إلى حكم ماحق على إسرائيل وجيشها: "هذه الحرب انتهت بفشل مطلق لإسرائيل"[29].

أما المؤرخ والصحافي توم سيغف، فيحاول الولوج أكثر إلى العمق، وذلك حين ينتقد حجة إسرائيل المتكررة، أن كل حرب هي حرب دفاعية من أجل البقاء. هنا يتم تجاهل أن إسرائيل هي التي كانت قد وضعت قطاع غزة تحت حصار غير إنساني. لكن المرء فوق كل هذا ليس مستعدًّا أو في وضع يمكنه من التحقق أن حماس ليست منظمة إرهابية تحتجز الناس رهائن في غزة، بل هي "حركة دينية - وطنية تتلقى في مقاومتها الدعم من الغالبية في غزة". أما استنتاجه بالنسبة إلى كل حكومة إسرائيلية، فهو مخيب للآمال: "منذ بداية الوجود الصهيوني في أرض إسرائيل لم تحفِّز عملية عسكرية واحدة في أي وقت كان الحوار مع الفلسطينيين"[30].

تسلَّم الرئيس الأميركي أوباما منصبه في بداية عام 2009، ودعا حماس إلى وجوب أن تتوقف عن قصف إسرائيل ودعا الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب من غزة.

---

(29) Gideon Levy, "Gaza War Ended in Utter Failure for Israel," *Haaretz*, 22/1/2009.

(30) Tom Segev, "Trying to 'Teach Hamas a Lesson' is Fundamentally Wrong," *Haaretz*, 29/12/2009.

كما شدد أوباما على أن وقفًا دائمًا لإطلاق النار يُفترض أن يقوم على حدود مفتوحة وتدفّق حر للمساعدات والتجارة، لكن تحت "نظام مراقبة" فعّال[31].

لم يحدث شيء من هذا القبيل: بقيت الحدود مع قطاع غزة مغلقة والحصار لم يُرفع. والحرب التالية كانت متوقّعة.

نهاية تقرير غولدستون

ظهر في الأول من نيسان/أبريل 2011 مقال بقلم القاضي ريتشارد غولدستون في صحيفة **واشنطن بوست** (*Washington Post*) تحت عنوان "إعادة النظر في تقرير غولدستون عن إسرائيل وجرائم الحرب" (Reconsidering the Goldstone Report on Israel and War Crimes).

يتنصل غولدستون في المقال من التقرير الذي قدمته اللجنة التي كان يرأسها. "لو كنت أعلم ما أعلمه اليوم، لأصبح تقرير غولدستون تقريرًا آخرَ". وهو يزعم أنه لا يوجد في إسرائيل سياسة تقوم على مهاجمة المدنيين عمدًا. ويذكر باستحسان التحقيقات التي قامت بها إسرائيل في شأن عمليات الجيش في غزة، فيما ينتقد حماس، لأنها لم تقم بإجراء تحقيقات في شأن جرائم حرب محتمَلة.

وفي رد مباشر على النقد الذاتي الذي مارسه غولدستون على نفسه وتراجعه الجزئي عما ورد في التقرير الذي حمل اسمه، وقف الأعضاء الثلاثة الآخرون في اللجنة كليًّا خلف التحقيقات وما قاموا به من فحص ومعاينة: "نحن نقف صفًّا واحدًا خلف هذه النتائج"[32]. وعلى النقيض

(31) Jim Zanotti et al., "Israel and Hamas: Conflict in Gaza (2008-2009)," *Congressional Research Center* (19 February 2009).

(32) Hina Jilani, Christie Chinkin & Desmond Travers, "Goldstone Report: Statement Issued by Members of UN Mission on Gaza War," *Guardian*, 14/4/2011.

من غولدستون، اعتبروا التحقيقات التي قامت بها إسرائيل غير كافية[33]، إذ انتقدوا بشكل خاص "غياب أي مؤشرات إلى أن إسرائيل قد بدأت بإجراء تحقيقات في شأن الأشخاص الذين خططوا وأمروا وتحكّموا في عملية 'الرصاص المصبوب'". وبذلك - هكذا استنتجوا - لا يكون قد تم التعرض لإحدى التهم الأكثر خطورة والمتعلقة بتنفيذ العمليات الإسرائيلية عمومًا. وانتقد أعضاء اللجنة في الوقت نفسه، كما فعل غولدستون من قبل أيضًا، المنظمات الفلسطينية التي لم تشرع في أي تحقيقات داخلية البتة.

تحدّث الإعلام الدولي عن الضغط الذي مارسته إسرائيل بقيادة رئيس الوزراء نتنياهو والجالية اليهودية في جنوب أفريقيا على القاضي غولدستون. ويبدو أنه وعائلته لم يعودوا قادرين على تحمّل الابتزازات الشخصية والدينية غير المقبولة. إذ لا يوجد تفسير آخر لنشر مقاله في صحيفة **واشنطن بوست**.

عكيفا إلدار، مؤرّخ وصحافي يكتب في **هآرتس** وكذلك في الموقع الإخباري "المونيتور" (AL-Monitor)، ويعرف، على ما يبدو، غولدستون حق المعرفة، انتقد تراجع غولدستون عن تقرير اللجنة التي وقف على رأسها. وقد حاول التحدث معه شخصيًّا عن الموضوع، كي يعرف كيف وصل إلى نتيجة فحواها أن إسرائيل لا تتّبع سياسة مهاجمة المدنيين. "اعتذر المناضل الجنوب أفريقي من أجل الحرية بشكل مهذب جدًّا، وأخبرني أنه قد فرض على نفسه الصمت أمام وسائل الإعلام. يرى إلدار أن مما يؤسف له أن غولدستون لم يرد تقديم إجابة عن أسئلته الأخرى، أي على سبيل المثال، عما إذا كان المقال المنشور في **واشنطن بوست** نتيجة للضغوطات التي مورست عليه. وفي الختام - بحسب إلدار - كان غولدستون نفسه قد

(33) يقارَن بهذا الشأن أدناه النتائج التي استخلصتها منظمة حقوق الإنسان "بتسيلم" على خلفية انتقادها للتحقيقات في جرائم الجيش التي لم تقم بها قط أقسام الجيش ذات العلاقة أو للتمويه الذي مارسه الجيش بهذا الخصوص.

أخبره عام 2010 كيف حاول شخص في الكنيس في يوهانسبيرغ منعه من المشاركة في بار متسفا (Bar Mitzvah)[34] لحفيده[35].

السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وتقديم تقرير غولدستون إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف

لم يكن القاضي غولدستون هو الوحيد الذي لم يتحمل الضغط الذي مورس عليه وعلى عائلته، فالرئيس الفلسطيني محمود عباس سحب في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 - على ما يبدو في خطوة فردية ونتيجة ضغوطات أميركية شديدة - في قرار مخجل، ربما الأسوأ في تاريخ رئاسته، الطلبَ الفلسطيني الذي يدعو مجلس حقوق الإنسان إلى دعم تقرير غولدستون برمّته. هكذا هبّت في المناطق المحتلة، وخاصة في رام الله، وفي الشتات الفلسطيني في مختلف أنحاء العالم، عاصفة من السخط والغضب أجبرت السلطة في رام الله على تحويل الدفة. دعت إلى عقد جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان، وفي 16 تشرين الأول/ أكتوبر قُبِل تقرير غولدستون وأُحيل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة[36].

القيادة السياسية الإسرائيلية والحرب على غزة 2008/ 2009

يتوصل أنطوني كوردسمان أحد الاستراتيجيين العسكريين (المحافظين) اللامعين، إلى إطلاق حكم ماحق على القيادة السياسية الإسرائيلية

---

(34) حفل ديني يهودي يقام عند بلوغ الشاب اليهودي الثالثة عشرة من العمر، أي عندما يُعتبر مكلّفًا بأداء الفرائض بحسب الشريعة اليهودية. (المترجم)

(35) Akiva Eldar, "What Exactly did Goldstone 'Retract' from his Report on Gaza?," *Haaretz*, 12/4/2011.

(36) Joe Stock Stork, "Moving beyond the Goldstone Report," *Human Rights Watch* (9 November 2009).

(ستورك هو نائب مدير هيومن رايتس ووتش، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

2008/2009[37]. ففي نهاية الحرب، بحسب كوردسمان، لم تكن لدى إسرائيل خطة ذات صدقية لوقف إطلاق النار، ولا خطة عن كيفية هزيمة حماس واستبدالها بمنظمة سياسية فلسطينية أخرى، ولا خطة كيف يمكن مساعدة الناس في غزة ووضعهم على الطريق الذي يقود إلى السلام، ولا أي خطة على ما يبدو عن كيف يمكن استخدام المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة وأصدقاء غربيون آخرون استخدامًا بنّاءً في الصراع مع غزة. ولهذا السبب، يستنتج كوردسمان "أحرج أولمرت وليفني وباراك أنفسهم وتَسبّبوا بأضرار لبلدهم ولأصدقائهم. ... والسؤال الذي يُطرح ليس إذا ما كان الجيش الإسرائيلي قد تعلّم الدروس التكتيكية من القتال عام 2006، بل إذا كانت القيادة السياسية العليا لإسرائيل قد تمتعت بالحد الأدنى من الكفاءة فحسب لقيادة الجيش".

ليس هناك ما يمكن إضافته.

وينبغي اختتام الفقرة الخاصة بحرب إسرائيل ضد غزة وأهلها بكلمات الأمير تركي الفيصل، الذي خدم سنوات طويلة سفيرًا للمملكة العربية السعودية في لندن وواشنطن، وهو سياسي ودبلوماسي محافظ بكل معنى الكلمة يصفه كوردسمان بأنه أحد الأصوات الأكثر حكمة في المنطقة: "تركت إدارة بوش موقفًا بغيضًا ومستهترًا من المذابح وسفك دماء الأبرياء في غزة. ... لقد طفح الكيل، اليوم كلنا فلسطينيون ونبتغي الشهادة من أجل الله وفلسطين من خلال أن نسير على خطى أولئك الذين ماتوا في غزة"[38].

---

(37) Anthony Cordesman, "The War in Gaza. Tactical Gains, Strategic Defeat?," *Center for Strategic and International Studies* (9 January 2009).

(38) كلمة الأمير تركي الفيصل في افتتاح منتدى الخليج السادس في 6 كانون الثاني/ يناير 2009، نقلًا عن كوردسمان:

Anthony Cordesman, "The War in Gaza. Tactical Gains, Strategic Defeat?," *Center for Strategic and International Studies* (9 January 2009).

الحرب 2012: 14 تشرين الثاني/ نوفمبر - 21 تشرين الثاني/ نوفمبر
عملية "عمود السحاب"

لم تمضِ أربع سنوات تقريبًا على الحرب المدمِّرة 2008-2009، حتى بدأت إسرائيل حربًا جديدة. وهذه الحرب أيضًا بدأت بقتل قائد من حماس، تمامًا كما في فترة 2008/ 2009، حين تعرضت في الوقت ذاته مجموعة من نشطاء حماس للهجوم. بيد أن الأمر تعلّق في عام 2012 بقائد عسكري رفيع المستوى، هو أحمد الجعبري الذي اغتيل من الجو بصاروخ استهدف سيارته.

في بداية حرب 2008، أخلّت إسرائيل باتفاقية وقف إطلاق النار مع حماس من خلال هجماتها العسكرية وقتْل ناشطي حماس ومن ثمَّ حولت ذلك مباشرة إلى حرب. ولم تختلف التطورات التي حصلت عام 2012 عن ذلك، إلا أنه يمكن هنا بالتفصيل تبيان كيف تقرِّر إسرائيل وبوعي، المرة تلو الأخرى، الذهاب إلى حرب ضد حماس وضد فرصة وقف إطلاق النار. ويتوافر لنا مصدران في **هآرتس** يرجِّحان ذلك، مقابلة مع غيرشون باسكين في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 وتحليل بقلم روفن بداتسور (Reuven Pedatzur) في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2012. فإذا تتبّعنا تقرير باسكين[39]، نكتشف حينئذ أن في ربيع عام 2012 وُجدت فرصة للوصول إلى وقف طويل الأمد لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس

---

(39) Gershon Baskin, "Israeli Peace Activist: Hamas Leader Jabari Killed Amid Talks on Long-Term Truce," *Haaretz*, 15/11/2012,

غيرشون باسكين ناشط سياسي ومؤسس "المركز الإسرائيلي الفلسطيني للأبحاث والمعلومات" (IPICRI). يكتب بانتظام عمودًا في صحيفة **جيروزلم بوست** (*Jerusalem Post*) وينشر بالعربية في صحيفة **القدس**. أدى دورًا مركزيًّا في إطلاق سراح جلعاد شاليط ورتَّب في عام 2006 عملية إيصال رسالة من شاليط إلى عائلته، بعد بضعة أشهر من اختطافه.

من خلال وساطة الاستخبارات المصرية وعلى أساس الاتصالات بين باسكين وغازي حمد (مسؤول سياسي رفيع المستوى في حماس) والجعبري نفسه. وضع باسكين مسوَّدة لهدنة أمام وزير الدفاع إيهود باراك ولم يحصل على جواب أو قرار: "قرَّروا ألّا يقرروا". لم يستسلم باسكين، وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 تسلّم الجعبري مسوَّدة معاهدة هدنة طويلة الأمد جديدة. كان باسكين وغازي حمد والوسطاء المصريون على قناعة بأن الجعبري سيوقِّع. لكن في هذا اليوم بالذات قام الجيش الإسرائيلي بقتل الجعبري، على الأرجح بتعليمات مباشرة من باراك ونتنياهو.

أما تفسير بداتسور[40] لهذه التطورات فلا يترك مجالًا للشك: "أصحاب القرار السياسي عندنا، من بينهم وزير الدفاع وربما أيضًا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أيضًا، كانوا على علم بدور الجعبري في التحضير لاتفاقية هدنة دائمة". وعلى الرغم من ذلك فعلوا العكس. "يُظهر قرار قتل الجعبري أن أصحاب القرار السياسي لدينا رأوا أن هدنة في ذلك الوقت لم يكن مرغوبًا فيها بالنسبة إلى إسرائيل وأن هجومًا على حماس كان الأفضل".

يثبت تحليل بداتسور الختامي أن إسرائيل، كما هو مبيَّن في نقاط متعددة أعلاه[41]، تقرِّر من حيث المبدأ، في حال عدم اليقين، الذهاب إلى الحرب والخيار العسكري، ولا تختار الهدنة والسلام.

---

(40) Reuven Pedatzur, "Why did Israel Kill Jabri?," *Haaretz*, 4/12/2012,
كان بداتسور أهم معلق عسكري في هآرتس، وله تحليلات نقدية شديدة للجيش الإسرائيلي. ودرَّس، فضلًا عن ذلك، في مؤسسات أكاديمية مختلفة. وكان يُعتبر عمومًا أفضل المتخصصين في الشأن العسكري. توفي في نيسان/ أبريل 2014 في أعقاب حادث دراجة نارية.

(41) هنا لا بد من الإشارة إلى تحليلات يهوشافاط هركابي ومنشوراته، وكان قد رأى في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات فرصة لاتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات، رفضتها إسرائيل.

وبقرارها قتل الجعبري، تكون إسرائيل قد ضربت ثلاثة عصافير بحجر واحد: قتلت الرجل الذي امتلك السلطة لعقد معاهدة مع إسرائيل، وانتقمت من الشخص الذي تسبَّب بعدد غير قليل من الضحايا الإسرائيليين، وأرسلت في النهاية إشارة إلى حماس أنها لا تريد أن تتواصل معها إلا بلغة السلاح"[42].

وعلى النقيض من حرب 2008/ 2009، قادت إسرائيل هذه الحرب من الجو حصريًّا. ويبدو، كما تحلل بتسيلم، أن الجيش قد استخدم تكتيكًا آخر في هجماته، محددًا أهدافه بدقة أكبر بكثير وأكثر تحفظًا عمومًا ربما بغية تجنّب حصول خسائر كبيرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

بيد أن بتسيلم تمكنت في نهاية الحرب من إظهار صحة أن عدد الضحايا من المدنيين، في الأيام الأربعة الأولى، كان فعليًّا قليلًا نسبيًّا. في حين انصبّ الهجوم بشكل أساسي على ناشطي حماس ومقاتليها وقتلهم[43]. وفي النصف الثاني من الحرب تغيرت الصورة. فقد كان أكثر من ماتوا في هذه الهجمات مدنيين. فخلال فترة الحرب كلها، قُتل 167 شخصًا، 62 منهم ناشطون أو قادة عسكريون، سقطوا ضحية "قتل مستهدِف". وفي الأيام الأربعة الأولى، قُتل 48 شخصًا منهم 17 مدنيًّا. في المقابل، سقط في الأيام الأربعة الأخيرة 119 شخصًا، من بينهم 70 مدنيًّا. أورد "مركز الميزان لحقوق الإنسان" الفلسطيني نحو 170 ضحية، أكثر من 100 منهم مدنيون، من بينهم 34 طفلًا و13 امرأة[44].

---

(42) حديث مطوَّل مع غيرشون باسكين (Gershon Baskin) في القدس بتاريخ 15 تموز/ يوليو 2021 وتواصُل من خلال البريد الإلكتروني مع المتخصص في شؤون حماس عدنان أبو عمر يؤكد صحة هذا التحليل بمحتواه الكامل.

(43) B'Tselem, "Human Rights Violations during Operation Pillar of Defense, 14-21 November 2012," Jerusalem, May 2013.

(44) Al-Mezan Center for Human Rights, Statistical Report on Persons Killed and Property Damaged in the Gaza-Strip by the Israeli Occupation Forces (IOF, not IDF: Israeli Defense Forces) during 'Operation Pillar of Cloud," Cairo, 2013.

أما الصواريخ الفلسطينية التي أطلِقت كردة فعل على الهجمات الجوية والاغتيالات الإسرائيلية نحو إسرائيل، فقد أدت إلى مقتل أربعة مدنيين وجنديين.

وكما في حرب 2008/ 2009، اضطر آلاف الفلسطينيين في غزة إلى ترك مساكنهم وبيوتهم واللجوء إلى مدارس وكالة الغوث بحثًا عن حماية. ومن جديد تم تدمير بيوت ومساكن تدميرًا كاملًا (124) أو جزئيًّا (2051)، خاصة في شمال غزة. وإلى جانب البيوت السكنية والشقق، دُمّرت مكاتب منظمات غير حكومية (25)، ومدارس بأكملها (97)، ومرافق صحية (15)، ومكاتب صحافة (14)، ومراكز شرطة (8)، ومبانٍ حكومية (16). وإلى ذلك، كانت هناك أضرار اقتصادية جسيمة: قُصف 15 مصنعًا وحانوتًا، إضافة إلى آبار ماء ومساحات زراعية[45].

حرب 2014: 8 تموز/ يوليو- 26 آب/ أغسطس
الحرب الأطول على غزة
(عملية الجرف الصامد)

بين نهاية حرب 2012 وبداية حرب 2014 لم يحلّ الهدوء قط لا في غزة ولا في الضفة الغربية. فقد قُتل 29 شخصًا في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية وصل العدد إلى 51 شخصًا. في حين استمر الاحتلال في اضطهاد الناس مباشرة في الضفة الغربية، ومداورة من خلال الحصار وتقييد الحركة تقييدًا كبيرًا في قطاع غزة. أما إعادة بناء غزة فقد سارت ببطء، ومع انقلاب الجنرال المصري السيسي ضد الرئيس المنتخب مرسي في مصر، حوصر قطاع غزة حصارًا كاملًا من جهة مصر أيضًا، الأمر الذي أدى إلى قطع الإمدادات عبر "اقتصاد الأنفاق" بشكل كبير.

(45) جميع المعطيات نقلًا عن "مركز الميزان".

في هذا السياق من عنف احتلالٍ واضطهاد، واستعمارٍ استيطاني توسعي، وتطهيرٍ عرقي، اختُطف في 12 حزيران/ يونيو 2014 ثلاثة شبان إسرائيليين متدينين بالقرب من الخليل في المنطقة (ج) الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة منذ عام 1993. وعلى الفور اعتبر رئيس الوزراء نتنياهو حماس مسؤولة من دون تقديم إثباتات على ذلك. وعلى الرغم من أن الشبان قُتلوا مباشرة بعد اختطافهم - وهو تصرُّف يرجِّح ترجيحًا أكبر عدم مسؤولية حماس عن الحادث - شرعت حكومة نتنياهو بحملة دعائية من أجل العثور على المختطَفين الثلاثة وإطلاق سراحهم بأسرع ما يمكن.

بعد بضعة أيام فقط، أي في 2 تموز/ يوليو 2014، وفي عمل انتقامي مباشر لا نظير له من حيث عنفه واحتقاره للبشر، اختُطف محمد أبو خضير ذو الستة عشر ربيعًا في ضاحية شعفاط في القدس على يد إسرائيليين شبان ينتمون إلى اليمين المتطرف وقُتِل.

باشر الجيش الإسرائيلي في مطلع حزيران/ يونيو الاعتقالات على نطاق واسع في الضفة الغربية والقصف لقطاع غزة، كردة فعل انتقامية من الحكومة على اختطاف (وقتل، كما أعلنت الحكومة في وقت لاحق) الفتية الثلاثة بالقرب من الخليل. في 29 حزيران/ يونيو وقعت الضحية الأولى لقصف غزة من الجو. وفي 30 حزيران/ يونيو ردت حماس بقصف صاروخي على إسرائيل.

أخيرًا، اندلعت حرب 2014 بكل فظاعتها في 8 تموز/ يوليو. كان السبب المباشر للشروع في قصف إسرائيل بالصواريخ من قطاع غزة هو مقتل سبعة مقاتلين من حماس في 7 تموز/ يوليو في نفق بالقرب من خان يونس.

كان إذًا، وبلا أدنى شك، السبب المباشر لحرب 2014 التي استعرت 50 يومًا ضد غزة هو خطف الفتية الإسرائيليين الثلاثة وقتلهم في جنوب الضفة الغربية. لم تردّ حماس على ذلك بقصف كثيف لإسرائيل إلا بعد مقتل سبعة من مقاتليها في غزة.

إلا أن السبب الحاسم والأعمق حري بنا البحث عنه في مكان آخر.

حاولت إسرائيل بالوسائل كافة وأد حكومة الإجماع الوطني الفلسطينية التي تشكّلت في حزيران/ يونيو[46]. ونتيجة للوضع الاقتصادي الذي يزداد سوءًا، وبشكل ملحوظ، في قطاع غزة، قررت حماس تمهيد الطريق أمام مصالحة مع رام الله والحكومة القائمة هناك. وقد كمن نجاح هذا التحول السياسي القادم من غزة في إقامة "حكومة المصالحة الوطنية" التي حصلت من حماس على سلطة شكلية على قطاع غزة. كان الهدف توفير القدرة أخيرًا على دفع مرتبات موظفي القطاع العام، وتخفيف الحصار، وتمكين الحركة تدريجيًّا. في الحكومة الجديدة، لم يتسلم أعضاء حماس أي مناصب. فرئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الخارجية كانوا هم السياسيين ذاتهم الذين كانوا من قبل. وأخيرًا وليس آخرًا، قبلت الحكومة جميع الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة وأوروبا: نبذ العنف، والتمسك بجميع المعاهدات الدولية المبرمة، والاعتراف بإسرائيل.

لم يكفِ إسرائيل ذلك أو أنها رفضت كل محاولة للتقارب بين رام الله وغزة من حيث المبدأ وبشدة. وكالعادة، عُلّل ذلك بحجج أمنية، من بينها الخوف من أن تقوم حماس بهذه الطريقة بتعزيز موقعها في الضفة الغربية.

---

(46) ينظر بهذا الشأن:

Nathan Thrall, "How the West Chose War in Gaza. Gaza and Israel: The Road to War, Paved by the West," *The New York Times*, 17/7/2014;

يقارَن:

Mouin Rabbani, "Israel's West Bank Operation: Causes and Consequences," *Al-Shabaka* Commentary (June 2014).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اعترفت بالحكومة الفلسطينية الجديدة، فقد قامت إسرائيل بوضع العراقيل في طريقها. وعملت فوق كل ذلك بحزم على إعاقة دفع رواتب الموظفين في غزة، حتى من خلال وساطة مبعوث أممي، يُتّهم بكل جدية أنه يريد نقل أموال إلى حماس.

هذه السياسة الإسرائيلية التي تحصل عاجلًا أم آجلًا، من حيث المبدأ، على دعم كامل من الولايات المتحدة وفي نهاية المطاف من أوروبا، توصف وصفًا صائبًا جدًّا بأنها "نظام أوسلو"[47].

عمدت إسرائيل والولايات المتحدة بصورة ممنهجة إلى إعاقة كل تقارب بين رام الله وغزة، وذلك للحفاظ على الانقسام الفلسطيني والصراع بين فتح وحماس. بسياسة "فرّق تسدْ" هذه، أُمِل في سيطرة مباشرة على الفلسطينيين مع خضوع تام إلى حد ما من رام الله، ولا سيما أيضًا من خلال سياسة "التنسيق الأمني". في المقابل، تُدكّ غزة بانتظام كل بضع سنوات، حيث تنطلق إسرائيل بشكل خاطئ، كما تُظهِر سلسلة الحروب على غزة، من أنها هكذا تستطيع العيش في سلام وأمان.

إذًا، لم تكن الحرب على غزة بأي حال من الأحوال حربًا دفاعية، بل حربًا اختارتها إسرائيل طواعية بدعم من الغرب بغية إعاقة المصالحة الفلسطينية الجارية، كما عملت منذ عام 2006 وبحزم على إعاقة كل تقارب أو مصالحة فلسطينية داخلية[48].

أما الحرب نفسها فقد قامت بها إسرائيل على أساس "عقيدة الضاحية" العسكرية التي طُبِّقت أول مرة في الحرب على لبنان عام 2006 ونُفِّذت

---

(47) Helga Baumgarten, "Das 'System Oslo' und der Krieg gegen Gaza," *INAMO*, vol. 97 (2014), pp. 34-38.

(48) باومغَرتن تُظهِر "نظام أوسلو" هذا بكل تفاصيله،

Ibid.

في حرب 2008/ 2009 في غزة ضد المجتمع الفلسطيني. لقي أكثر من ألفي شخص مصرعهم، من بينهم مئات الأطفال[49]. ودُمِّر نحو 18,000 بيت وفقد أكثر من 100,000 نسمة مأواهم. أما قصف البيوت من غير هوادة الذي تم القيام به بانتظام طوال الحرب فحصد أغلب الضحايا في المجتمع الفلسطيني. قصف الجيش من الجو مستخدمًا أحدث طائراته المقاتلة وأسلحتها الفتاكة، وقصف كذلك من البحر ومن الأرض، وقضى على عائلات بأكملها.

بدأت المرحلة الأكثر دموية من الحرب بقيام الجيش باجتياح بري في 17 تموز/ يوليو، بعد عشرة أيام من بدء المعارك. كان الهدف، كما في فترة 2008/ 2009 (ومرة أخرى في أيار/ مايو 2021)، تدمير نظام الأنفاق الخاص بحماس. وحين خشيت القوات البرية من أن يكون واحد أو أكثر من جنودها قد اختُطفوا، انتقل الجيش، بتنفيذه "إجراء هانيبال"، إلى تكتيك عسكري جديد[50] وهذا الإجراء ينص على أن الجنود الإسرائيليين، في حال الاشتباه باختطاف أو حتى مقتل جندي، لديهم الحرية الكاملة في تدمير كل ما يقف في طريقهم وقتل كل واحد بلا استثناء يعيق محاولتهم تحرير الرهينة أو المقتول، بل حتى المخاطرة بموت الجندي من أجل ألّا يقع في الأسر. وفي رفح ثارت أخيرًا خلال معارك عنيفة شبهات ملموسة بأن ضابطًا إسرائيليًّا قد اختُطف. وبناء عليه ضرب الجيش بلا رحمة.

---

(49) Al-Mezan Center for Human Rights Press Release from 27/7/2014; B'Tselem, "50 Days: More than 500 Children: Facts and Figures on Fatalities in Gaza, Summer 2014," Jerusalem, 2014;

(تصحيح الأرقام من بتسيلم في 20 تموز/ يوليو 2016: No Accountability)

B'Tselem, "Black Flag: The Legal and Moral Implications of the Policy of Attacking, Residential Buildings in the Gaza Strip, Summer 2014," Jerusalem, 2015.

(50) Max Blumenthal, "The Hannibal Directive: How Israel Killed its Own Troops and Massacred Palestinians to Prevent Soldier's Capture," *AlterNet*, 2/7/2014; Jeff Halper, "Globalizing Gaza. How Israel Undermines International Law through 'Lawfare'," *Counterpunch*, 18/8/2014.

راحت جرافات الجيش تكسح كل ما يعترض طريقها، فيما كانت دبابات تجول شوارع المدينة وتقصف بلا انقطاع. وخلال ساعات، أطلِقت 500 قذيفة مدفعية على الأقل ومئات الصواريخ من الجو على المدينة، وبشكل حصري تقريبًا، على أحياء المدينة التي يقطنها مدنيون. وفي نهاية اليوم، كان عدد القتلى قد بلغ المئتين. وكان "إجراء هانيبال" قد تم تطويره عام 1986 بعد عملية تبادل الأسرى بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل التي تمكّنت من أسر ثلاثة جنود إسرائيليين في جنوب لبنان، والجيش الإسرائيلي. من خلال هذا "التكتيك" الجديد، أرادت إسرائيل الحؤول دون ممارسة ضغوط من خلال عمليات اختطاف أخرى لجنود تجبِر على عملية تبادل أسرى جديدة.

تشكِّل "عقيدة الضاحية" التي طورتها إسرائيل وطبّقتها حتى تاريخه، بما في ذلك "إجراء هانيبال"، مع استخدام عنف غير محدود ضد المدنيين وتدمير شامل لأحياء بأكملها، وقد سبق أن ذُكرت أعلاه باقتضاب، تشكِّل خرقًا واضحًا جدًّا لمبدأين رئيسيين من القانون الدولي الإنساني: مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسبية. فالقانون الدولي الإنساني (جميع مواثيق جنيف الأربعة والبروتوكول الإضافي لعام 1977) لا يترك مجالًا للشك في ما يتعلق بحماية المدنيين في أثناء الحرب: لا يجوز لأي جيش مهاجمة المدنيين، إذ إن حمايتهم واجب مطلق، حماية حياتهم وحماية كرامتهم الإنسانية. يمنع القانون الدولي الإنساني (المادة 57-7-1، البروتوكول الإضافي)، على أساس مبدأ التناسبية، "هجومًا قد يؤدي أيضًا إلى وقوع خسائر في الأرواح في صفوف المدنيين، أو إصابة أشخاص مدنيين، أو إلحاق الضرر بأملاك مدنية أو العديد من مثل هذه العواقب معًا، والتي لا تتناسب بأي شكل من الأشكال مع الحالة

الملموسة المتوقَّعة والمنفعة العسكرية المباشرة[51]. ويشكِّل كل انتهاك لمبادئ التمييز والتناسبية خرقًا سافرًا للقانون الدولي الإنساني.

يحاجّ جيف هالبر (Jeff Halper) بشكل مقنع، ويبيِّن علاوة على ذلك بالتفصيل، كيف تستخدم إسرائيل الفلسطينيين أرانب اختبار، إذا جاز التعبير، في استراتيجيتها الخاصة بـ"تكييف" القانون الدولي. إذ تطوِّر إسرائيل فئات جديدة من المقاتلين على غرار "أطراف فاعلة غير شرعية"، "إرهابيين"، "متمردين"، "أطراف فاعلة غير حكومية"، والسكان المدنيين الذين يدعمونهم. صحيح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد ضمنت في عام 1960 حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحق المقاومة، باستخدام العنف أيضًا، ضد "اضطهادٍ وسيطرةٍ واستغلالٍ أجنبي". بيد أن التطور الحاصل في العقود الأخيرة والذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل يسير في الاتجاه المعاكس. ويرمي ذلك إلى نزع الشرعية عن كل مقاومة تنهض بها أطراف فاعلة غير حكومية.

تنتقد إسرائيل الفلسطينيين حين يبحثون عن حماية قانون دولي لهم من قوة احتلال ترضخ للقانون الدولي الإنساني. وهنا تتحدث إسرائيل عن "استخدام القانون لتحطيم العدو ونزع مشروعيته" (lawfare)، أي عن حرب بواسطة القانون. ويبيِّن هالبر أنه على النقيض من ذلك، فإسرائيل هي التي تمارس "استخدام القانون لتحطيم العدو ونزع مشروعيته"، حين تحاول بشكل متوالٍ القضاء على جميع قيود القانون الدولي الإنساني، كي تتمكن من محاربة الفلسطينيين من دون عوائق. ويقف في الصدارة هنا أسا

---

(51) مقتبس من:

Norman Paech, "Gegen alle Regeln. Gaza und das Völkerrecht," *Welt-Trends. Zeitschrift für internationale Politik*, vol. 17, no. 65 (March-April, 2009), pp. 77-87;

لعام 2014:

Halper, "Globalizing Gaza".

كاشير (Asa Kasher)، أستاذ الفلسفة وعلم الأخلاق العملي في جامعة تل أبيب، والجنرال عاموس يادلين (Amos Yadlin)، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية.

صاغ كاشير نيات إسرائيل صياغة واضحة جدًّا: "ما نقوم به، يصبح قانونًا". ويخلص إلى الاستنتاج التالي: "لست متفائلًا إذا ما كان العالم سيعترف عما قريب بأن إسرائيل هي القوة الرائدة في تطوير القانون العرفي الدولي. إلا أني آمل أن تجد عقيدتنا ... قبولًا في القانون العرفي الدولي، لتنسيق قيادة الحرب والحد من الضحايا". وفي هذا السياق، أعدَّ كاشير ويادلين "عقيدة جديدة للأخلاقيات العسكرية" على أساس "عقيدتهما الخاصة بحرب عادلة ضد الإرهاب". وهنا، تُمنح الدول، من حيث المبدأ، امتيازات ويكون لها مطلق الحرية في الحط من شأن خصومها بوصفهم ببساطة إرهابيين.

ولكن، إذا أمعنّا النظر في تعريف الإرهاب عند كاشير ويادلين، فلا يمكن حينئذ تجنُّب الاستنتاج أن ما تفعله إسرائيل في قطاع غزة، مسلحة بـ"عقيدة الضاحية"، هو ببساطة شديدة إرهاب دولة. ففي نهاية المطاف، ترمي هذه العقيدة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالسكان المدنيين، بحيث يقوم هؤلاء من جهتهم بالضغط على مقاتليهم. يصف تقرير غولدستون على سبيل المثال حرب 2008/ 2009 بأنها "هجوم على السكان المدنيين، نُحّيت فيه مع سبق الإصرار والترصد جانبًا كل تناسبية بغية معاقبتهم وإهانتهم وترهيبهم".

وفي الختام، يستند كاشير ويادلين إلى الحق في الدفاع عن النفس الذي على أساسه تُشرعَن جميع الأعمال التي يقوم بها الجيش. هذا الحق في الدفاع عن النفس هو من حق الدول فحسب.

تقوم الاستراتيجيا الإسرائيلية الخاصة بـ"استخدام القانون لتحطيم العدو ونزع مشروعيته"، أي استراتيجيا "الحرب بواسطة القانون"، ببساطة، على قاعدة أساسية: يعيد المرء مرارًا وتكرارًا القيام بأعمال غير شرعية، إلا أنه يبررها المرة تلو الأخرى بمبادئ جديدة "لأخلاقيات عسكرية". يصوغ ذلك دانييل رايسنر (Daniel Reisner)، ضابط احتياط في القسم القانوني للجيش الإسرائيلي، باقتضاب: "حين يقوم المرء بعمل شيء فترة كافية (وكثيرًا)، يقبل به العالم في نهاية الأمر. فالقانون الدولي يقوم اليوم على أن ما هو ممنوع اليوم، مسموح به غدًا، في حال قام به عدد كافٍ من الدول ... إن القانون الدولي يتطور بالذات من خلال خرق القانون ذاته. لقد اخترعنا أطروحة 'القتل المستهدِف' وكان علينا تطبيقها. بعد ثماني سنوات تقف في صدارة ما يتم القبول به بوصفه شرعيًّا... وكلما طبَّقت الدول الغربية المبادئ التي طُوّرت في إسرائيل، حتى في صراعاتها غير التقليدية في أماكن مثل أفغانستان أو العراق، كانت الفرصة أكبر أن تصبح هذه المبادئ جزءًا ذا قيمة من القانون الدولي".

وكان خبير في القانون الدولي (فضّل عدم ذكر اسمه) سبق وأوضح في عام 2005 في مقابلة مع صحيفة **جيروزاليم بوست** كيف تحصل "اللعبة" مع القانون الدولي. "طالما استطاعت دولة في سياق القانون الدولي أن تصرّح بما تقوم به، فلن تتهمها معظم الدول بارتكاب جرائم حرب".

ليست غزة بالنسبة إلى إسرائيل حقل تجارب لأسلحة جديدة وأدوات قمع جديدة فحسب. ففي غزة، تختبر إسرائيل أيضًا تلاعبها بالقانون الدولي الإنساني مقرونًا بعلاقات عامة فعّالة وماكينة دعائية[52].

---

(52) جميع الاستشهادات مقتبسة في:

Halper, "Globalizing Gaza,"

وقامت المؤلفة بترجمتها إلى الألمانية. ويستند التحليل المقدَّم استنادًا وثيقًا إلى هذا المقال.

حرب إسرائيل على غزة 2021: 10-21 أيار/ مايو

بعد الحرب في أيار/ مايو 2021 التي كنا قد أتينا في التمهيد على وصفها وتحليلها، فإن الوضع اليوم في غزة، في تموز/ يوليو 2021، أسوأ مما كان عليه قبل الحرب. فالحصار الإسرائيلي لا يزال قائمًا، وهناك بين الحين والآخر هجمات عسكرية جديدة على قطاع غزة، حيث لم يبق هناك شيء يمكن تدميره. فالحرب الطويلة إذًا لا تزال مستمرة حتى بعد حرب 2021.

لم تتعلم الحكومة الإسرائيلية، القديمة برئاسة بنيامين نتنياهو وكذلك الجديدة برئاسة [نفتالي] بينيت (Bennett) و[يائير] لابيد (Lapid)، على ما يبدو، شيئًا بهذا الخصوص. فالعنف العسكري يبقى اللغة الوحيدة التي يكون المرء مستعدًّا للتواصل بواسطتها مع غزة. ومن جهة أخرى، تصبح القدرة العسكرية لكل من حماس والجهاد الإسلامي أكبر وأكثر فاعلية.

تقدّم إسرائيل باستمرار تنازلات ضئيلة، هي أقرب إلى ذر رماد في العيون أو تمويه، كما تُشهِّر بذلك بتسيلم منذ عام 2016. على هذا النحو، تعلن إسرائيل في 12 تموز/ يوليو 2021 على نطاق واسع، بأنها على استعداد لتوسيع منطقة صيد السمك قبالة شواطئ غزة من تسعة أميال إلى اثني عشر ميلًا بحريًّا[53]. لكن في الوقت نفسه تعوق بشكل مبرمج إصلاح الدمار الذي لحق بنظام التزود بالمياه في غزة، كما تبيِّن ذلك عميرة هس بتفصيل دقيق[54]. فثلث شبكات المياه دمِّرت في الحرب ولم يكن بالإمكان حتى الآن إصلاحها، لأن وزير الدفاع القديم - الجديد بيني غانتس (Benny Gantz) أوقف استيراد مواد البناء. وفي الوقت الحاضر، انخفض معدل

(53) Yaniv Kubovich, "Israel Expands Gaza Fishing Zone," *Haaretz*, 1/7/2021.

(54) Amira Hass, "Israeli Restrictions are Preventing Gaza's Water System from Being Repaired," *Haaretz*, 14/7/2021.

استهلاك المياه اليومي في غزة من 80 ليترًا قبل الحرب إلى 50-60 ليترًا في اليوم. وبحسب منظمة الصحة العالمية، يُفترض أن يتوافر للمرء 100 ليتر يوميًّا للاستهلاك المنزلي، أي مياه شرب، واستحمام وتنظيف. وثلث المياه العادمة تقريبًا لم يعد من الممكن معالجتها معالجة صحيحة وغالبًا ما تجري في الشوارع أو مباشرة إلى البحر.

وفق تقرير البنك الدولي في نهاية حزيران/ يونيو 2021[55]، تصل نسبة البطالة في غزة في غضون ذلك إلى 50 في المئة كحد أدنى، في حين تبلغ قيمة الأضرار التي تسببت بها الحرب 290-380 مليون دولار، خصوصًا في القطاع الاجتماعي إذ بلغت 140-180 مليون دولار، منها 93 في المئة في قطاع السكن. أما الأضرار التي لحقت بقطاعات الإنتاج مثل الزراعة والصناعة، فقد بلغت 75-90 مليون دولار. أما الخسائر الاقتصادية فقد تراوحت بين 105-190 مليون دولار.

ومن أجل إعادة البناء كانت هناك حاجة إلى 345-485 مليون دولار في السنة الأولى فقط.

ويصل البنك الدولي في تقريره المعَد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى نتيجة مهمة: "لا يمكن تحقيق سلام ونمو دائمين إلا من خلال قرار سياسي، يأخذ في الاعتبار"، حتى لو كان التركيب الغربي المألوف للتماثل يتم في حالة غير متماثلة بشدة، "أمن الطرفين ونموهما"[56].

في 14 تموز/ يوليو 2021 قاد رجال أعمال، كان معظمهم يمتلك تصاريح سفر خلال الحرب الطويلة على غزة تظاهرة على حاجز إيرز،

---

(55) EU, World Bank Group (West Bank and Gaza) & United Nations, "Gaza Rapid Damage and Needs Assessment," July 2021.

(56) ينظر تقرير البنك الدولي تموز/ يوليو 2021.

جنبًا إلى جنب مع عمال كانوا في السابق يستطيعون العمل في إسرائيل. وقد هتفوا وطالبوا في صيغ جديدة تتكرر باستمرار: "نحن نطالب إسرائيل وحسين الشيخ (المسؤول في السلطة الفلسطينية في رام الله عن التنسيق الأمني) بفتح المعبر"[57].

خلاصة: الحروب الساخنة في الحرب الطويلة

يجدر في هذا المقام تقديم خلاصة واقعية. فحروب إسرائيل على قطاع غزة أصبحت منذ عام 2008، وبشكل ملحوظ، أكثر وحشية واستهتارًا وخطورة على الناس القاطنين هناك. فإدارة الحرب على أساس "عقيدة الضاحية" و"إجراء هانيبال" منذ عام 2014 قادت دائمًا إلى تسوية أجزاء جديدة من قطاع غزة بالأرض وتدمير حياة عدد لا يحصى من الناس نتيجة فقدان ذويهم. فقد عانى المجتمع الغزّي بمجمله ويعاني أضرارًا لحقت بالجسد والحياة والروح (النفس على وجه الخصوص) تسبّبت بها الحرب. لقد تحوّل قطاع غزة إلى مكان لم يعد صالحًا للحياة، إلى مجرد مكان للبقاء في قيد الحياة في ظل شروط عيش لم تعد مقبولة. ربما احتاج المرء إلى تعبير جديد كي يدرك إلى أين أدت الحروب بغزة: إلى وضعية اللاحياة.

يقود جيش إسرائيل حربًا بأسلحة كثيرة تزداد قوة ودقة. وتسيطر التكنولوجيا العالية على كل شيء. فطيارو قاذفات القنابل أف – 15 إيغل (F-15C) وأف – 16 (F-16)، وقد أضيف إليها في غضون ذلك الأف – 35 (F-35)[58]، يدركون أن طلعاتهم الجوية أشبه بألعاب الحاسوب التي

(57) محطة تلفزيون "السراج"، نشرة أخبار الساعة العاشرة ليلًا.

(58) عن تسليم ثلاث طائرات حربية أخرى من نوع (F-35):

The Times of Israel, 25/4/2021,

وعن استخدام، من بين أخرى غيرها، قاذفات القنابل (F-35):

The Times of Israel, 11/5/2021.

تسير فيها الأمور بشكل "نظيف" و"خال من الشوائب". وهكذا يستطيعون بسلاسة أن يستبعدوا من وعيهم الدمار والموت والمعاناة الإنسانية.

يمتلك الفلسطينيون باطراد، وفي المقام الأول حماس بذراعها العسكرية والجهاد الإسلامي، أسلحة أكثر وأفضل من قبل يستطيعون بواسطتها مهاجمة إسرائيل. أسلحة تتميز، من جهة، بمدى يزداد بعدًا وفي الوقت نفسه بدقة أكبر. وفي غضون ذلك، يُصنَّع كثير من هذه الأسلحة في غزة، وتأتي على الأرجح أجزاء منها، وخصوصًا المعرفة والخبرة الفنية من إيران على الأخص.

ويبدو أن هدف حماس والجهاد الإسلامي هو خلق "توازن رعب"، شبيه بذلك القائم بين حزب الله في لبنان وإسرائيل: فمن شأن الوعي بمخاطر إلحاق أضرار محتملة بالبلد والمجتمع أن يعوق اندلاع أعمال عنف جديدة. وفي حين أن هذا قد قاد في لبنان إلى "هدوء" نسبي منذ عام 2006، تبدو التقديرات العسكرية الإسرائيلية "للعلاقات" مع قطاع غزة وكأنها تسير، كما في السابق، في اتجاه حروب جديدة[59].

بيد أن إسرائيل، في الحصيلة، لم تحقِّق شيئًا سوى تدمير كل حياة تستحق العيش في غزة. ويبدو أن الناس حين لا تكون حياتهم جديرة بأن تعاش، يكونون مستعدين لكل تضحيات أخرى، كي يغيّروا بالذات هذا الوضع تغييرًا جوهريًّا.

إن الاستعداد لذلك موجود في غزة، كما في الضفة الغربية والقدس الشرقية وبدعم كامل من الفلسطينيين في إسرائيل.

تُظهِر استطلاعات الرأي بعد حروب إسرائيل على غزة أن السكان يدعمون دائمًا الكفاح المسلح المنطلق من قطاع غزة. في استطلاع للرأي

(59) Amos Harel, "15 Years on, Mistakes of Second Lebanon War Dictate Israel's Next Moves," *Haaretz*, 16/7/2021.

بعد حرب 2014 أيّد 86 في المئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة إطلاق الصواريخ على إسرائيل، طالما لم ترفع إسرائيل الحصار عن قطاع غزة. ارتفعت شعبية حماس ارتفاعًا كبيرًا جدًّا. وفي حال حصول انتخابات تشريعية أراد 46 في المئة منح أصواتهم لحماس مقابل 31 في المئة فقط لفتح. وفي حال انتخابات رئاسية، كان إسماعيل هنية سيحصل في حينه على أغلبية كبيرة: 61 في المئة لهنية مقابل 32 في المئة لمحمود عباس. وفي نهاية المطاف، اعتبر 80 في المئة من الفلسطينيين حماس الرابح في الحرب. كذلك اعتبر كثيرون إسرائيل مسؤولة عن اندلاع الحرب[60].

يُبدي استطلاع للرأي بعد حرب 2021 اتجاهات مشابهة. فقد اعتبر 77 في المئة من المستطلَعين حماس منتصرةً في أيار/ مايو. وكان رأي 72 في المئة أن حماس أطلقت صواريخ على إسرائيل دفاعًا عن القدس والمسجد الأقصى. وفي حال كانت إسرائيل جدية وطردت الفلسطينيين من بيوتهم في الشيخ جراح، يتوقع 77 في المئة أن حماس ستعود للرد على إسرائيل بالصواريخ. وقال 94 في المئة إنهم فخورون بغزة، 39 في المئة منهم لأن غزة دافعت عن القدس بالصواريخ، و39 في المئة لأن غزة وحّدت جميع الفلسطينيين ووضعت القضية الفلسطينية من جديد في مركز السياسة الإقليمية والدولية، و13 في المئة لأن غزة أخذت على عاتقها تحمُّل الموت والدمار من أجل الدفاع عن القدس. وفي حال انتخابات رئاسية، كان إسماعيل هنية سيحصل على 69 في المئة من الأصوات، ومحمود عباس على 27 في المئة فقط. وأخيرًا، في حال حصول انتخابات تشريعية، يود 41 في المئة انتخاب حماس في مقابل 30 في المئة سيختارون فتح[61].

---

(60) PCPSR Ramallah, "Special Gaza War Poll," *PSR* (2 September 2014), قابل للتحميل من الموقع: www.pcpsr.org

(61) PCPSR Ramallah, "Public Opinion Poll no. 80," *PSR* (15 June 2021), يمكن تحميله من الموقع: www.pcpsr.org

لم يتحقق شيء حتى اليوم سوى تضامن خارجي متصاعد. فالوضع هناك بقي على ما هو عليه، لا بل أصبح أكثر سوءًا. ومع ذلك، هناك دائمًا المزيد من المحاولات على صعد مختلفة وبكل التكتيكات الممكنة لتغيير الظروف.

محاولات اختراق الحصار

في محاولات متجددة باستمرار، حاولت حركات تضامن ومجموعات، على غرار "حركة غزة الحرة" (Free Gaza)، كسر الحصار المفروض على غزة من الخارج. كان العمل الكبير الأول في 31 أيار/ مايو 2010، بواسطة الأسطول المكوَّن من ست سفن تحمل على متنها ناشطين مؤيِّدين للفلسطينيين، وتقودها السفينة التركية مافي مرمرة (Mavi Marmara) بغية إيصال 10,000 طن من المساعدات الإنسانية إلى غزة. أوقفت وحدة مختارة من البحرية الإسرائيلية الأسطول في المياه الدولية مستخدمة القوة العسكرية، وهو ما أدى إلى مقتل تسعة من المتضامنين وجرح كثيرين آخرين وسيق الجميع إلى ميناء إسرائيلي، حيث اعتُقلوا وأُبعدوا في نهاية الأمر. كان على متن السفن عدد كبير من الناشطين الدوليين وصحافيون يمثّلون وسائل إعلام مشهورة.

شكّل مجلس حقوق الإنسان في جنيف في 2 حزيران/ يونيو لجنة تحقيق دولية قدّمت تقريرها في 27 أيلول/ سبتمبر 2010 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[62]. وخرجت بنتيجة فحواها أن وحدة البحرية

(62) هنا وفي ما يلي: خلاصة وترجمة مختصرة لتقرير مجلس حقوق الإنسان:
Human Rights Council, "Report of the International Fact-finding Mission to Investigate Violations of International Law and Human Rights Law, Resulting from the Israeli Attacks on the Flotilla of Ships Carrying Humanitarian Assistance," Geneva, 27 September 2010;
ينظر أيضًا التقرير المنشور في صحيفة الغارديان بتاريخ 31 أيار/ مايو 2010:
Robert Booth, "Israeli Attack on Gaza Flotilla Sparks International Outrage," *The Gaurdian*, 31/5/2010.

الإسرائيلية ارتكبت سلسلة كاملة من الخروقات ضد القانون الدولي، من بينها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. كشف التقرير بدايةً عن وجود أزمة إنسانية في غزة عام 2010 نتيجة الحصار الإسرائيلي. هذا الحصار يشكّل في حد ذاته خرقًا للقانون الدولي وما من مبرِّر له البتة.

وفي هجومه على أسطول المساعدات الإنسانية، استخدم الجيش الإسرائيلي قدرًا من العنف لا حاجة له البتة، وخارج أي تناسبية. وكانت وحشية الهجوم مرفوضة جملة وتفصيلًا ولا يمكن - بحسب التقرير - تبريرها، لا بحجج أمنية ولا بأي حجج أخرى. بل شكّل الهجوم خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

منذ آب/ أغسطس 2008، تحاول حركة "غزة الحرة" (Free Gaza Movement: freegaza.org) من خلال محاولات متجددة كسر الحصار المفروض على غزة بسفن تضامن تنقل مواد غذائية وأدوية، ومن خلال زيارات ميدانية تعبِّر بها عن تضامنها مع الناس هناك. وصلت السفن الثلاث الأولى إلى غزة، في حين لم تسمح إسرائيل بدخول جميع السفن الأخرى، وعمدت المرة تلو الأخرى إلى قرصنتها وجلبها إلى إسرائيل. من بين الناشطين المتضامين كانت هناك أسماء مشهورة مثل الحائزة جائزةَ نوبل الإيرلندية ميريد ماغير (Mairead Maguire)، ونجم الأوبرا جو فاليسي (Joe Fallisi)، والكاتب هنينغ مانكل (Henning Mankell). ومن إسرائيل عضو الكنيست حنين زعبي، والصحافية عميرة هس، والناشط جدعون سبيرو (Gideon Spiro) وأوري ديفيس. ومن فلسطين شارك، من بين آخرين، مصطفى البرغوثي. أما المشاركون الألمان فكانوا أعضاء مجلس النواب الألماني عن حزب اليسار آنيته غروت (Annette Groth)، وإنغه هوغر (Inge Höger)، ونورمان بيش (Norman Paech)، وماتياس يوخهايم (Matthias Jochheim) من "رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية" (IPPNW) ونادر السقا، ألماني - فلسطيني من مدينة هامبورغ.

أحدثت السفن ضجة، خاصة أنها كانت، بالنسبة إلى الناس في غزة، علامة تضامن مهمة، إلا أنها لم تغيِّر شيئًا في سياسة إسرائيل وفي الحصار.

بدأ الفلسطينيون أنفسهم في عام 2018، في الذكرى السبعين للنكبة ولتهجيرهم من وطنهم، بتنظيم "مسيرة العودة الكبرى". وتمامًا كما في حال سفن التضامن، رد الجيش الإسرائيلي بعنف وحشي لا هوادة فيه، ولكن في واقع الأمر دونما رادع، خلافًا لما حصل مع السفن التي حملت ناشطين غربيين. فمن عام 2018 حتى عام 2020، قُتل أكثر من 200 متظاهر فلسطيني، من بينهم 48 طفلًا وامرأتان وصحافيان وأربع مسعفات ومسعف وتسعة أشخاص يعانون إعاقات. وتدّعي إسرائيل أن حماس تنظِّم هذه التظاهرات – على مسافة كبيرة من السياج الحدودي مع إسرائيل – وتعتبرها لهذا السبب أنشطة إرهابية. وبناء عليه، يرى الجيش الإسرائيلي نفسه محقًّا في استخدام عنف شديد من خلال قناصة واستعمال ذخيرة حية، علاوة على الغاز المسيل للدموع. ويتكرر قتل الفلسطينيين باستهدافهم بطلقات موجَّهة إلى الرأس. وقد خرجت لجنة تحقيق تابعة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف[63] بنتيجة فحواها أن "استخدام الذخيرة الحية من القوات الإسرائيلية ضد المتظاهرين كان مخالفًا للقانون". وقد صنفت اللجنة التظاهرات بأنها تظاهرات مدنية وليست على الإطلاق حملات عسكرية. ولهذا السبب، يجب المحاجَّة هنا في إطار حقوق الإنسان. فالأطفال – بحسب اللجنة – كان يمكن بوضوح التعرف إليهم بوصفهم أطفالًا ومع ذلك أُطلقت النار عليهم. وفي الختام، وجدت اللجنة "إثباتات مقنعة أن القناصة الإسرائيليين أطلقوا النار عمدًا على المسعفين، على الرغم من أنهم كانوا مميَّزين وبشكل واضح كمسعفين".

---

(63) تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة (UN Independent Commission) للتحقيق في احتجاجات غزة 2018 الصادر في 28 شباط/ فبراير 2019، وكانت كلِّفت عام 2018 من مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

قمعت إسرائيل بعنف متزايد العمل الجماهيري ضد الحصار الذي استمر ما ينوف عن سنتين. من جانبهم، استخدم المتظاهرون بالونات محمَّلة بألعاب نارية وقنابل حارقة قاموا بإعدادها تسببت في الجانب الإسرائيلي بحدوث حرائق متكررة في أراضٍ زراعية.

هذا العمل أيضًا لم يأت في نهاية المطاف بنتيجة. لقد أدى إلى تغطية صحافية واسعة في الغرب، وإلى الكثير من شهادات التضامن، إلا أنه لم يغيِّر في موقف جميع الحكومات الغربية تجاه إسرائيل، أيًّا كانت "السياسة" التي اتّبعتها إسرائيل تجاه غزة ومقدار العنف الذي استخدمته، سواء في الحروب الساخنة لأعوام 2008، 2012، 2014، 2021، وأيضًا في أوقات الحرب اليومية الطويلة على غزة منذ عام 2006 حتى الآن. ولا تزال إسرائيل، حتى اليوم، تتمسك بحربها الطويلة ضد غزة والحصار غير الإنساني.

في أيار/ مايو 2016، قرر "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة" - بتسيلم، وقف التعاون مع المدعي العام العسكري. ويفضح المركز كيف أن نظام القضاء العسكري هذا يزعم فقط أنه يقوم بوظيفته ويلاحق ما يقترفه الجنود من جرائم، في حين لا يتغير شيء في الواقع أو حتى يتحسن. فالنظام بكليته، كما يحاجّ، هو نظام يعمل على تشريع الاحتلال ويقوم ببساطة على تبييض صفحته. وهدفه الأساسي إخفاء الممارسات اللاقانونية وحماية الفعلة.

لذلك، قررت بتسيلم في أيار/ مايو 2016 أن تناضل في المستقبل نضالًا مستقلًّا من أجل حقوق الإنسان وأن تُشهِّر، في الوقت نفسه، بنظام القضاء العسكري وتفضح كيف يعمل وماذا يمثِّل[64].

(64) B'Tselem, "The Occupation's Fig Leaf: Israel's Military Law Enforcement System as a = Whitewash Mechanism," Jerusalem, May 2016;

وفي كانون الثاني/ يناير 2021، نشرت بتسيلم تقريرها عن التمييز العنصري الذي أثار الانتباه في مختلف أنحاء العالم. في هذا التقرير الذي سبق أن استُشهد به في المقدمة، وصفت بتسيلم إسرائيل بكاملها من البحر المتوسط حتى نهر الأردن، ومنذ تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، بأنها نظام فصل عنصري: "نظام سيطرة يهودية من نهر الأردن حتى البحر المتوسط: هذا تمييز عنصري"[65].

= يُقارن بهذا الشأن أيضًا:

B'Tselem, "Whitewash Protocol: The So-Called Investigation of Operation Protective Edge," Jerusalem, September 2016.

(65) B'Tselem, "A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid," January 2021.

قابل للتحميل من موقع بتسيلم.

خاتمة

تستمر التظاهرات الفلسطينية في القدس، خاصة في الشيخ جراح وسلوان. وتستخدم قوات الأمن الإسرائيلية بانتظام عنفًا مفرطًا ضد متظاهرين سلميين[1]، وحتى الصحافيون يُعتدى عليهم ويتعرضون للاعتقال والضرب، على سبيل المثال مراسلة قناة الجزيرة جيفارا البديري[2].

بدأت في 29 حزيران/ يونيو 2021 عمليات هدم البيوت التي أمرت بها إسرائيل في سلوان إلى الجنوب من سور المدينة، في منطقة يريد المتطرفون اليهود السيطرة عليها بغية، من ضمن أمور أخرى، إقامة متنزه سياحي يسيطر عليه المستوطنون. أولى الضحايا كانت عائلة الرجبي وملحمتها. وهناك 15 عائلة أخرى معرضة لخطر داهم. أما عملية هدم 52 بيتًا آخر المؤجَّلة بقرار قضائي، فينتهي أجل تأجيلها في آب/ أغسطس 2021. طالبت كارولين أورت (Caroline Ort)، مديرة "مجلس اللاجئين النرويجي" [أو المجلس النرويجي للاجئين] (NRC) في فلسطين على نحو لا لبس فيه، بأن "على إسرائيل أن تُوقف على الفور التشريد القسري للناس وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم". إذ إن "إسرائيل، بحسب اتفاقية جنيف

(1) "Israeli Police Targeted Palestinians with Discriminatory Arrests, Torture and Unlawful Force," *Amnesty International* (24 June 2021).

(2) Nir Hasson, "Israeli Police Arrests Al Jazeera Reporter During Protest in East Jerusalem's Sheikh Jarrah," *Haaretz*, 5/6/2021.

الرابعة، ملزَمة بحماية المدنيين المقيمين في ظل احتلالها وبعدم تدمير ممتلكات شخصية"[3].

وفي الضفة الغربية يواجه المرء دائمًا استعمارًا استيطانيًّا وتطهيرًا عرقيًّا. وفي غور الأردن دُمّرت القرية البدوية خربة حمصة في 7 تموز/ يوليو 2021 مرة ثانية تدميرًا كاملًا، وتُرك سكانها الستون من رجال ونساء وأطفال هكذا بلا مأوى في عز حرارة الصيف[4].

وأقيمت في شمال الضفة الغربية، بالقرب من قرية بيتا، مستعمرة إسرائيلية جديدة سميت أفيتار، في وقت قياسي، وعلى أراضٍ تعود ملكيتها إلى القرى المجاورة بيتا وقبلان ويتما[5]. وفي أولى تظاهرات سكان القرى ضد "السادة المستعمرين" الجدد، قُتل أربعة متظاهرين شبان[6].

في غضون ذلك، عقد هؤلاء المستعمرون الجدد صفقة مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فبحسب القانون، كان يجب فورًا إخلاء المستوطنة التي أقيمت من دون أي موافقة[7]، إلا أن وزير الدفاع غانتس لم يضع قرار المحكمة هذا موضع التنفيذ. وفي مطلع تموز/ يوليو، أعلن "المستوطنون" عن "استعدادهم" لإخلاء البيوت التي بُنيت حديثًا. وبدلًا

---

(3) OCHA Relief Web, "Israeli Authorities Demolish Shop in Silwan, 15 Families at Imminent Risk" (29 June 2021),

ينظر تغطية "الجزيرة" الإعلامية بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 2021.

(4) Hagar Shezaf, in: *Haaretz*, 7/7/2021.

(5) Amira Hass, in: *Haaretz*, 7/6/2021.

(6) Amira Hass, "Reality of a West Bank Outpost: Four Dead Palestinians...," *Haaretz*, 23/6/2021;

وأيضًا:

Amira Hass, "Soldiers Deployed in Beita Sleep Well," *Haaretz*, 28/6/2021,

هنا تتحدث عميرة عن "تصريح القتل" الممنوح للجيش الإسرائيلي الذي تطلق عليه تسمية "جيش الدفاع من أجل مشروع المستوطنين".

(7) Hagar Shezaf, "Israeli Army Says New West Bank Outpost 'a Blatant Violation of the Law," *Haaretz*, 21/6/2021.

منهم، سيتسلم الجيش كل شيء[8]. ومن المتوقَّع أن قاعدة الجيش هذه ستصبح في المدى المنظور مستوطنة مرة أخرى[9].

في هذه الأثناء، لا تزال المافيا تعيث فسادًا في المدن والقرى العربية داخل إسرائيل من دون تدخّل فعّال للشرطة. بدلًا من ذلك، يُعتقَل متظاهرون فلسطينيون في مجموعات وتُوجَّه إليهم تهمة مهاجمة ممتلكات يهودية وإلحاق الضرر بها أو إصابة يهود إسرائيليين، في حين، لا يُقاضى المتظاهرون اليهود الإسرائيليون الذين مارسوا عنفًا أشد ضد جيرانهم ومواطنيهم الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وفق "مساواة" (مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل)، اعتُقل حتى 10 حزيران/ يونيو 2021 أكثر من 2150 شخصًا، 90 في المئة منهم فلسطينيون. وقدِّمت 184 لائحة اتهام، ثلاثون منها فقط ضد مواطنين يهود، كما أفادت "عدالة" المركز القانوني للدفاع عن حقوق الإنسان. أخيرًا، قُتل في تظاهرة بالقرب من أم الفحم فتى فلسطيني في السابعة عشرة من عمره[10].

---

(8) Tovah Lazaroff, "Vowing to Return, Settlers to Leave Evyatar Outpost," *Jerusalem Post*, 4/7/2021;

ينظر بهذا الصدد:

"The New Outpost of Evyatar: Status and Implications," *Peace Now*, 22/6/2021,

يقارَن أيضًا بهذا الصدد:

Hagar Shezaf, "Explained: Israel's Compromise Evacuation of an Illegal Outpost - What the Settlers Achieved," *Haaretz*, 29/6/2021.

(9) يقارَن بهذا الصدد على الأخص افتتاحية صحيفة هآرتس:

"Evacuate Evyatar without compromise," *Haaretz*, 26/6/2021,

وكذلك:

Hagar Shezav, in: *Haaretz*, 29/6/2021.

(10) "Israeli Police Targeted Palestinians with Discriminatory Arrests, Torture and Unlawful Force," *Amnesty International* (24 June 2021).

في هذه الأثناء، عادت السلطة الفلسطينية إلى استئناف التنسيق الأمني مع إسرائيل. عباس ونخبته الحاكمة في رام الله يهمُّهم في المقام الأول، في هذه الأيام، إضعاف الشعبية التي اكتسبتها حماس والحكومة في غزة مؤخرًا ووضع أنفسهم من جديد في الصدارة. فهناك إبراز لدور "السلطة" في رام الله في إعادة إعمار غزة، خاصة أن الأمر يتعلق هنا بكثير من المال، وبالتالي بتأثير سياسي.

تحاول فتح بقيادة محمود عباس تسخير التظاهرات في بيتا [بالقرب من نابلس] لمصلحتها، والرسالة واضحة: يُراد تبيان أن المقاومة اللاعنفية وحدها ما ستتلقى الدعم. وبحسب الاستخبارات الإسرائيلية، قام أعضاء من فتح في محيط جامعة بيرزيت بإعداد دراسة تروّج لتظاهرات الشيخ جراح كنموذج للمقاومة ضد الاحتلال[11].

يجري الترويج، من خلال جميع وسائل إعلام السلطة الوطنية في رام الله، لمقاومة ضد الاحتلال من خلال تظاهرات في أماكن مختارة، طالما أن ذلك لا يُضعف التنسيق الأمني. بيد أن كل انتقاد للرئيس محمود عباس وسياسته يُعتبر أمرًا محرّمًا ويُقمع بعنف من خلال تدخّل الأجهزة الأمنية الفلسطينية بزيها الرسمي أو المدني.

وإن الاغتيال الدموي لنزار بنات، وهو عضو سابق في حركة فتح وأحد المنتقدين المثابرين للمتنفذين في رام الله، في الخليل في 24 حزيران/ يونيو 2021، يشكّل حتى اليوم الدرك الأسفل لحكم سلطوي، لم يكن يتصوره حتى أكثر الناس تشاؤمًا.

---

(11) Yaniv Kubovich, "Palestinian Authority Study Endorses Sheikh Jarrrah 'Popular Struggle' Model," *Haaretz*, 11/7/2021.

تظاهرات ضد "سلطة" عباس في رام الله

قاد قتل نزار بنات، ولن يجسِّد أي مصطلح آخر حقيقة الواقعة، إلى اندلاع تظاهرات ضد الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، من الخليل حتى جنين. وقد بثّت قناة الجزيرة، بشكل مستمر، أخبارًا عن ذلك كي يتسنى لكل فلسطيني متابعتها. ولجأت وسائل إعلام فتح إلى التعتيم على الحادث كليًّا، في وقت لم تشِر فيه إلى ما حصل إلا بصيغة غير مباشرة، وذلك من خلال التنديد بتأثيرات خارجية تعمل ضد حكومة الرئيس عباس.

وتُذكِّر مطالب المتظاهرين بـ "الربيع العربي"، أي بالثورات العربية في عام 2011. وفي بث مباشر من قناة الجزيرة في 11 تموز/ يوليو أمكن سماع الهتافات بوضوح:

"الشعب يريد إسقاط النظام".

"عباس برّه، سي آي إيه برّه".

"عباس عميل وخائن".

"نزار سليم الآن عند الشيخ ياسين، عند أبو عمار، عند أبو جهاد".

"نريد حرية".

"نريد انتخابات".

كان يُطالَب على اللافتات وفي الهتافات بمحاكمة جميع المسؤولين ومحاسبتهم، وليس الفعلة الذين ضربوا نزار حتى الموت فحسب، بل أولئك الذين كانوا مسؤولين عن ذلك. ويتكرر ذكر اسم الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء محمد اشتية، ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، وقائد جهاز الأمن الوقائي زياد هب الريح، إضافة إلى محافظ الخليل جبرين البكري. كما كان يُطالَب أيضًا بإنهاء أوسلو، "بإسقاط أوسلو"،

ومباشرة بعد ذلك "تحرير فلسطين، من أجل الحرية والكرامة". وقد حمل كثير من اللافتات التي رفعها المتظاهرون عبارة: "انتفاضة الكرامة".

اتخذت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في رام الله، مدعومة من زملائها في غزة في مؤتمراتها الصحافية وفي منشوراتها، موقفًا واضحًا، وخصوصًا مؤسسة "الحق" التي يديرها شعوان جبارين.

تلا الدكتور ممدوح العكر، نائب رئيس مجلس أمناء جامعة بيرزيت ورئيس مجلس أمناء "المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن"، خلال التظاهرة الكبيرة الأولى في رام الله في 24 حزيران/ يونيو بيان "ائتلاف مؤسسات مدنية واجتماعية" مصحوبًا بإدانة شديدة لعباس والسلطة، وبالمطالبة بالعدالة والحرية[12].

"1. نحن نتهم الرئيس محمود عباس والقيادة السياسية بأسرها ونعتبرهم مسؤولين عما حصل اليوم لنزار بنات.

2. نحن نطالب بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة انتقالية من شخصيات وطنية مستقلة للتحضير لانتخابات المجلس التشريعي ورئيس جديد في غضون ستة أشهر.

3. نحن نطالب بإقالة قيادات جميع الأجهزة الأمنية. نحن نطالب بمحاسبة جميع من أعطوا الأمر بقتل نزار بنات، شهيد حرية الرأي، وقاموا بتنفيذه.

4. الوقف الفوري لجميع القيود المفروضة على الحريات العامة وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية التجمع السلمي والتظاهر.

5. نحن نطالب شعبنا أن يؤدي، بعد صلاة الجمعة، صلاة الغائب على روح نزار بنات، شهيد حرية الرأي.

---

(12) كان يمكن متابعة التظاهرة وقراءة البيان مباشرة على "الجزيرة".

شعبنا يصرخ: كفى

شعبنا يصرخ: لقد طفح الكيل"[13].

كيف ستسير الأمور في فلسطين؟

"على المرء أن يحاول المستحيل حتى يصل إلى الممكن"

(هيرمان هسه)

لا تبدو إسرائيل مستعدة للتعلم من الماضي. وتتمسك غير عابئة بشيء بالاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي من القدس إلى كامل الضفة الغربية، ومن الجنوب في نطاق الخليل حتى الشمال في نطاق نابلس، ولا سيما هبوطًا نحو غور الأردن. ويستمر استخدام العنف، سواء من الجيش أو المستوطنين الذين يتلقون الدعم من الجيش على الدوام.

وفي الوقت الذي يحكم فيه توازن الرعب المتبادَل، إلى حد ما، طبيعة العلاقة بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، فإن الحال لا يبدو كذلك بالنسبة إلى غزة وحماس والجهاد الإسلامي[14]. هنا تجد إسرائيل نفسها مجبرة على القيام بذلك للحؤول دون استمرار التسلح في غزة. وبهذا تكون الحرب التالية على غزة مبرمجة اليوم مسبقًا. ومن المنتظر، أن هذه الحرب أيضًا، مثل جميع الحروب السابقة، ستنتهي بكثير من الموت والدمار في القطاع، وبشكل ملحوظ، بدمار أكثر وقتلى أكثر في إسرائيل وباستمرار دوامة الحروب والعنف.

---

(13) نص البيان المكتوب بخط اليد حصلت عليه المؤلفة من الدكتور ممدوح العكر نفسه.

(14) Amos Harel, "15 Years on, Mistakes of Second Lebanon War Dictate Israel's Next moves. The Question Marks Revolve around Israel's Ground Troops. Will it Take the Risk to Deploy them, and is this Still a Relevant Military Maneuver?," *Haaretz*, 16/7/2021; Yaniv Kubovich, "Israel Believes War with Hezbollah Unlikely," *Haaretz*, 14/7/2021.

أما النقد لسياسة القوة والحرب هذه التي تنتهجها إسرائيل، فلا يمارَس في إسرائيل إلا من مجموعات معارضة راديكالية صغيرة، وبشكل ملحوظ في الصحافة، خاصة صحيفة **هآرتس** اليومية.

تطورات جديدة في الولايات المتحدة

على النقيض من السكان الإسرائيليين، يتزايد عدد اليهود الأميركيين الذين أصبحوا أكثر انتقادًا لإسرائيل، خاصة أن اليهود الذين يستسيغون الاحتلال أو يتقبلونه يتناقصون باستمرار. فقد استطاعت منظمات يهودية، على غرار "الصوت اليهودي من أجل السلام" (Jewish Voice for Peace)، زيادة تأثيرها. ويمكن تسجيل تطورات شبيهة، على نطاق ضيق جدًّا، في ألمانيا والنمسا وسويسرا أيضًا.

أما النزوع نحو تغيير عميق بعيد الأمد بين اليهود الأميركيين، فيمثِّله بالتأكيد بيتر بينارت (Peter Beinart) على الشكل الأفضل. وكان حتى سنوات قليلة لسان الحال الأكثر بلاغة للجيل الشاب من الصهيونيين الليبراليين في الولايات المتحدة. وفي عام 2020، بدأ يغيِّر موقفه من إسرائيل جذريًّا. ففي مقال في **نيويورك تايمز**، تحت عنوان "لم أعد أؤمن بدولة يهودية" (I no longer believe in a Jewish State)[15]، كتب قائلًا إنه لا يولي اعتبارًا إلا لدولة ثنائية القومية عادلة وملائمة للوضع في المنطقة، وبالتالي يدعمها. وفي مقال أكثر تفصيلًا في المجلة الأميركية **جوش كورنت** (*Jewish Current*) [تيار يهودي] يكتب قائلًا: "لقد مات حل الدولتين. لقد آن الأوان لأن يُسقط الصهاينة الليبراليون فكرة فصل يهودي - فلسطيني، وأن يدعموا بدلًا من ذلك مبدأ المساواة"[16].

---

(15) *New York Times*, 8/7/2020.

(16) Peter Beinart, "Yavne: A Jewish Case for Equality in Israel - Palestine. The 2-state-
= solution is Dead," *Jewish Currents*, 7/7/2020;

أما التغيير التالي والأكثر راديكالية تقريبًا، فقد حصل في أيار/ مايو 2021، حين دعم بينارت عودة الفلسطينيين الذين هُجّروا عام 1948 إلى ديارهم، كما نص على ذلك قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948 فكتب: "للاجئين الفلسطينيين الحق في العودة إلى ديارهم وعلى اليهود أن يكونوا قادرين على فهم ذلك"[17]. ومرة أخرى، في مجلة جوش كورنت يطوّر هذه الحجة بشكل مفصَّل جدًّا: "تشوفا [جواب]: مرافعة يهودية من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين"[18].

تضامن دولي

لقد فُصِّل أعلاه الحديث عن عملية "الحرية لغزة". وفي ألمانيا والنمسا، ينشط "الصوت اليهودي من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط" (Jüdische Stimme für gerechten Frieden in Nahost)، وفي سويسرا "الصوت اليهودي من أجل سلام عادل بين إسرائيل وفلسطين (Jüdische Stimme für einen gerechten Frieden zwischen Israel und Palästina) بوصفه جزءًا من الائتلاف الأوروبي الشامل "يهود أوروبيون من أجل سلام عادل" (European Jews for a Just Peace).

علاوة على ذلك هناك في فيينا "نساء بالسواد" (Frauen in Schwarz) التي أسستها في عام 2001 باولا أبرامز حوراني (توفيت في حزيران/

= يقارَن بهذا الشأن مقاله في 27 كانون الثاني/ يناير 2021 أيضًا في:
"There is No Right to a State," *Jewish Currents*, 27/1/2021.

(17) Peter Beinart, "Palestinian Refugees Deserve to Return Home. Jews Should Understand," *The New York Times* (Opinion), 12/5/2021,
(من يدعي أن لليهود حقًّا بالعودة بعد 2000 سنة، عليه أن يعترف بحق للفلسطينيين بعد 70 سنة)؛ يقارَن بهذا الشأن:
Benjamin Wallace-Wells, "A Liberal Zionist's Move to the Left on the Israeli-Palestinian Conflict," *The New Yorker*, 23/5/2021.

(18) Peter Beinart, "Teshuva: A Jewish Case for Palestinian Refugee Return," *Jewish Currents*, 11/5/2021.

يونيو 2018)، مع اللواتي ينشطن باستمرار من خلال تظاهرات في دائرة فيينا الأولى في وسط المنطقة الخاصة بالمشاة.

وفي فعالية بلندن، تطرَّق كل من يانس فاروفاكيس (Yanis Varoufakis)، وزير المالية اليوناني السابق (2015) ومنذ عام 2019 عضو البرلمان اليوناني، وإيلان بابه، أكاديمي إسرائيلي ذو شهرة عالمية يُدرِّس حاليًّا في بريطانيا، إلى موضوع: "هل العداء للصهيونية هو عداء للسامية؟" مقدّمَين نفيًّا واضحًا لذلك. والآن ينشط فاروفاكيس في "الحركة ضد التمييز العنصري في تضامن مع الفلسطينيين".

المقاومة الفلسطينية من أجل مستقبل في ظلال الحرية

يتمتع هذا التضامن الدولي بأهمية عظيمة بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي. أما الأمر الحاسم في كل التطورات الأخرى التي يمكن أن تقود إلى تغيّرات مفصلية في المسار فهو النضال الذي يقوده الفلسطينيون أنفسهم ضد دولة التمييز العنصري إسرائيل من أجل الحرية والمساواة ودولة ديمقراطية في فلسطين.

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات

"إذا استطاعت حركة المقاطعة أن تضع عراقيل في وجه السياسة الإسرائيلية البغيضة، فأنا مع حركة المقاطعة. لأنني عشت الفاشية وعرفتها"[19]. بهذا

---

(19) Adri Nieuwhof, "Why Auschwitz Survivor Esther Bejarano Supports BDS," *The Electronic Intifada*, 6/12/2018.

يقارَن أيضًا:

Sebastian Friedrich, "Eine große unbeugsame Antifaschisten," *Der Freitag*, no. 28, 15/7/2021; ينظر الساسة الألمان البارزون والإعلام السائد في ألمانيا إلى بيارانو، بوصفها ناجيةً من أوشفيتز ومعادية للسامية حصرًا. وتُغفَل ببساطة حقيقة أنها كانت طوال حياتها مناهضة للفاشية. كما يعتَّم أيضًا على نقدها الشديد لإسرائيل ودعمها للمقاومة الفلسطينية ولحركة المقاطعة.

التقدير لحركة المقاطعة (BDS)، أثارت الاهتمام العام في عام 2018، إستير بيارانو (Esther Bejarano) الناجية من معسكر الاعتقال أوشفيتز - بيركيناو والمعروفة بمناهضتها للفاشية.

تأسست حركة المقاطعة، وهي محل جدل شديد خاصة في الفضاء الناطق بالألمانية، عام 2005 بجهد أكثر من 170 منظمة مدنية - مجتمعية ونقابة عمال. ويدعم في الوقت الحالي كامل المجتمع المدني الفلسطيني بلا استثناء حركة المقاطعة. وفي مقابلة طويلة أجراها بيتر بينارت مع عمر البرغوثي[20]، أحد مؤسسي الحركة، أكد البرغوثي أن حركة المقاطعة هي حركة سلمية، وليس لها علاقة بالعداء للسامية. ويدعم إيلان بابه، على سبيل المثال، مع مجموعة من يهود إسرائيليين ويهود في الشتات، حركة المقاطعة. وفي المغرب أيضًا، يقف على رأس مجموعة حركة المقاطعة هناك يهودي مغربي. ويضيف البرغوثي قائلًا: ليس من أحد في نطاق حركة المقاطعة يحارب اليهود. فحركة المقاطعة لا توجه مقاومتها إلا ضد إسرائيل بوصفها دولة عنصرية تضطهد الفلسطينيين وتحاربهم مستخدمة العنف، ولم تعترف بأنهم أناس متساوون في الحقوق، بل تعمد وبشكل منظم إلى تجريدهم من إنسانيتهم[21].

---

(20) يمكن مشاهدة المقابلة وسماعها في أي وقت عبر اليوتيوب: Beinart-Notebook

(21) إن القرار اللاإنساني الصادر عن مصلحة السجون الإسرائيلية أو الحكومة الإسرائيلية الجديدة بمنع خالدة جرار، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني التي تقضي عقوبة سجن على خلفية انتسابها إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من المشاركة في جنازة ابنتها سهى البالغة من العمر 31 عامًا التي توفيت فجأة نتيجة أزمة قلبية، هو مثال آخر على تجريد إسرائيل للفلسطينيين من إنسانيتهم. ولم يتورع فيسبوك عن إغلاق حساب صديق العائلة الذي وجد سهى ميتة ونشر رسالة وداع أمها.

Amira Hess, "Facebook Blocks Account that Posted Letter by Jailed Palestinian Ex-MP!," *Haaretz*, 17/7/2021.

في غضون ذلك، أثمرت حركة المقاطعة - بحسب البرغوثي - عن تغييرات مهمة، ولا سيما من أسفل، إذ يزداد سحب الاستثمارات، على سبيل المثال، من الصندوق الحكومي النرويجي. وبذلك تكون حركة المقاطعة قد وصلت في بعض النقاط إلى موقع وسط بين القاعدة والمستوى الحكومي. فحكومة جنوب أفريقيا هي الأولى التي تدعم حركة المقاطعة من دون تحفّظ. ترمي حركة المقاطعة، بحسب ما يختتم البرغوثي حديثه مع بيتر بينارت، إلى "إنهاء استعمار أخلاقي" وخلق تعايش أخلاقي حقيقي وطويل الأمد[22]. وهذا لا يصبح ممكنًا - بحسب فهم البرغوثي - إلا من خلال تغيير عميق في إسرائيل، حيث يجب وضع حد للاضطهاد والامتيازات الاستعمارية. وعلى المستوطنين في إسرائيل أن يصبحوا على قاعدة المساواة التامة جزءًا من المجتمع المحلي.

منذ بداية الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، تحصل في كل مكان في القدس الشرقية وإسرائيل والضفة الغربية تظاهرات بلا انقطاع تقريبًا، تطالب بتغيير حذري. فالإضراب العام في 18 أيار/ مايو 2021، الذي نُفّذ أول مرة في جميع أنحاء فلسطين التاريخية (أي من غزة عبر إسرائيل مرورًا بالقدس الشرقية حتى الضفة الغربية)، تحوَّل إلى نجاح ساحق. فمثل هذا الإضراب لم يسجّله التاريخ الفلسطيني الحديث منذ عام 1948 حتى يومنا هذا. ويُفترض في ما يلي تقديم مثال على التصورات الراهنة للشباب الفلسطيني.

---

(22) يستشهد البرغوثي هنا بكتاب باولو فرايري (Paulo Freire) 1991. "تعليم المقهورين: التعليم بوصفه ممارسة للحرية". راينبك بالقرب من هامبورغ: روفولت، ص 32: "وهكذا يحصل تشويه للإنسانية المثالية، وهو ما يؤدي، عاجلًا أو آجلًا، إلى شروع المقهورين في نضالهم ضد الذين دمروا إنسانيتهم. وإذا ما أريدَ أن يكون لهذا النضال معنى، فيجب حينئذ على المقهورين في محاولتهم استعادة إنسانيتهم ألّا يتحولوا إلى قاهرين للقاهرين، بل عليهم استعادة إنسانية الطرفين". يظر أيضًا: البرغوثي في:

Omar Barghouti, "What Comes Next? A Secular Democratic State in Historic Palestine," *Mondweiss*, 21/10/2013.

خاطبت مجموعة من الشباب الفلسطيني من خلال "بيان الكرامة والأمل" – "انتفاضة الوحدة"[23] الرأي العام. وبهذا البيان والمقاومة القائمة عليه، فُتح فصل جديد في التاريخ الفلسطيني، فصل الـ" شجاعة والفخر" [شجاعًا مشرقًا] "نحكي فيه قصة الحق الذي لا يمحوه قمع الاستعمار الإسرائيلي مهما تعمّق واشتد".

يريدون، مرة وإلى الأبد، أن يُنهوا مأساة "سجن أوسلو" في الضفة الغربية أو "سجن المواطَنة" في إسرائيل، في مناطق 1948 (التي أقيمت فيها دولة إسرائيل)، في "سجن غزة"، معزولين في حصار وحشي ومدمَّرين في حروب جديدة متكررة، وأخيرًا في الشتات في المعمورة، حيث ينتشر الفلسطينيون مبعثرين في أنحاء العالم المختلفة.

ويكمن هدفهم الأساسي من خلال "انتفاضة الوحدة"، في إعادة توحيد "المجتمع الفلسطيني بكافة مُركّبات ومجالات الحياة. وإعادة توحيد الإرادة السياسية (أي برنامج سياسي مشترك) والسبل النضالية في مواجهة الصهيونية في كل فلسطين".

وعلى نحو مشابه، يحاجّ شابان فلسطينيان في مقالهما في **هآرتس** "اليقظة الفلسطينية الكبرى. كيف استعدنا وجودنا وقوتنا كشعب. وعلى الرغم من محاولات إسرائيل منذ عقود لشرذمتنا والسيطرة علينا وتقييدنا، فإن الأشهر القليلة الماضية قد صاغت هوية فلسطينية جديدة لحمتنا جميعًا ببعض، من القدس إلى حيفا وإلى غزة. لقد قرر الشباب الفلسطيني: لقد طفح الكيل"[24].

---

(23) على موقع:

Mondoweiss, 18/5/2021.

(24) Miran Khwais & George Zeidan, "The Great Palestinian Awakening," *Haaretz*, 18/7/2021.

صوت مسيحي فلسطيني

كثر الحديث في هذا الكتاب عن المسلمين الفلسطينيين الذين يمثّلون الغالبية العظمى في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك، لا يجوز لنا نسيان صوت المسيحيين الفلسطينيين الذين باتوا يشكّلون بالكاد 2 في المئة من مجمل عدد السكان، إذ تقلص العدد كثيرًا بعد أن كان نحو 10 في المئة قبل عام 1948.

ويفترض في الختام، هنا، منح الكلمة لميشيل صباح، بطريرك الروم الكاثوليك في القدس سابقًا. ففي مقابلة مع صحيفة **لاستامبا** (*La Stampa*) الإيطالية يُشهِّر البطريرك بحرب إسرائيل على غزة عام 2014. فما قاله في حينه، لا تزال صلاحيته كاملة إلى اليوم: "ما يحدث في غزة ليس حربًا، إنها مجزرة. مجزرة لا معنى لها، إذ إنها لا تقرّب السلام والأمن لإسرائيل خطوة واحدة ... فالطريق الوحيد للخروج من دوامة العنف والتدمير هو الاعتراف بالمشكلة الأساسية، ألا وهي الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية. لن يكون هناك سلام وأمن إذا لم تعترف إسرائيل بدولة فلسطينية حرة ومستقلة. ... ربما علينا انتظار جيل جديد من السياسيين في إسرائيل، فالقيادة الحالية لا تؤمن إلا بالسلطة العسكرية والقوة. فهم يمتلكون أسلحة متطورة للغاية من أجل القتل، لكن ليس لديهم أي استعداد لعقد سلام. من أجل ذلك لا يستجمعون شجاعتهم"[25].

الطريق إلى السلام في فلسطين لا يزال طويلًا، إلا أن عدد الناس الذين يؤيدونه في فلسطين وإسرائيل وفي أنحاء العالم المختلفة في تزايد مستمر. ولهذا السبب بالذات ينظر الفلسطينيون بتفاؤل نحو مستقبل

(25) Michel Sabah, *La Stampa*, 22/7/2014.

يحمل لهم نهاية القمع الذي امتد عقودًا من الزمن، ونهايةَ الحرب الطويلة على غزة، ونهاية الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي وبدايةَ العيش في حرية وكرامة وسلام.

ويُفترض ألّا يبقى حلم الفنان الفلسطيني مصطفى الكرد بالسلام مجرد حلم، بل عليه أن يصبح حقيقة واقعة:

"بحْلَم بِبُكْرَه
بُكْرَه الأَمَانْ
بُكْرَه المَحَبّة
بُكْرَه السَّلامْ
بِبُكْرَه بَحْلَم".

مُنطَلَق

تحديث للطبعة العربية

بدا في الأشهر القليلة التي أعقبت صدور هذا الكتاب بالألمانية في أيلول/ سبتمبر 2021 كما لو أن الأمر لم يعد يقتصر على هجمات واعتقالات واستخدام للعنف ضد الصحافيات والصحافيين، على سبيل المثال ضد مراسلة الجزيرة جيفارا البديري، حين كانت تقوم بتوثيق التظاهرات في حي الشيخ جراح، والعنف الذي يمارسه هناك المستوطنون وحرس الحدود. ففي أيار/ مايو 2022 قُتلت زميلتها شيرين أبو عاقلة رميًا بالرصاص، بل أُعدمت، حين كانت تستعد لتغطية أعمال العنف التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في مخيم اللاجئين في جنين. وكما لو كان ذلك لا يكفي؛ ففي أثناء جنازتها في القدس في 13 أيار/ مايو 2022 هاجمت الشرطة والاستخبارات وحرس الحدود الإسرائيلي المشيّعين بداية أمام مستشفى مار يوسف، حيث يفترض الانطلاق بالجثمان إلى مثواه الأخير في مقبرة خارج أسوار البلدة القديمة. وبعد إقامة مراسم قداس الجنازة في البلدة القديمة استمر العنف والتجاوزات التي لا تطاق ضد الذين أرادوا مرافقة شيرين إلى مثواها الأخير. وعلى الرغم من التحليلات والتوثيقات المقنعة لعملية اغتيال شيرين رميًا بالرصاص، والتي أظهرت بشكل واضح أن الأمر يتعلق بجريمة نُفّذت بدم بارد (الجزيرة، بتسيلم، سي إن إن، **نيويورك تايمز**،

بيلينغ كات، وواشنطن بوست، على سبيل المثال لا الحصر). لم يُحاكم في إسرائيل قناص الموت، ولا كانت الولايات المتحدة مستعدة (تحمل شيرين الجنسية الأميركية) للشروع بتحقيق خاص بها وتقديم شكوى ضد إسرائيل بناء على ذلك. إلا أن قناة الجزيرة وعائلة شيرين لم تلن قناتهما ولا تزالان تمارسان ضغوطًا، حيث تحاول قناة الجزيرة بشكل خاص، بمساعدة طاقم كامل من المحامين، إيصال القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكما كنت قد كتبت في صيف 2021، فإن الجولة القادمة من الحرب الطويلة المستمرة على غزة كانت مبرمجة مسبقًا. ففي حزيران/ يونيو 2022 كان الوقت قد حان. فقد قصف الجيش الإسرائيلي قطاع غزة دونما استفزاز يذكر، تمامًا كما جرت العادة تقريبًا في الماضي (وهو ما يجري التعرض له بشكل تفصيلي في الكتاب: حرب 2012 مثالًا). ومن جديد كان هناك عدد كبير من الضحايا، ومرة أخرى كان على أطفال غزة أن يلقوا موتًا بلا معنى، ومن جديد كان على المئات أن يعانوا نتيجة جراحهم المترتبة على العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي مدة أطول، ومن جديد دُمّرت بيوت وشقق، لتفقد بذلك عائلات مأواها. هذه الجولة الجديدة هي بلا شك جريمة حرب واحدة، بدءًا باغتيال أعضاء قياديين في الجهاد الإسلامي (قُتلوا في بيوتهم كمدنيين، وليس خلال هجمات ضد إسرائيل)، وحتى العدوان الصارخ ضد غزة، جريمة الحرب المطلقة، كما لا يكف العالم عن التشديد على حرب روسيا ضد أوكرانيا. إلا أن ما ينطبق على أوكرانيا، والذي يتقبله العالم، أو بشكل أدق الشمال الإمبريالي، لا ينطبق على فلسطين.

في الوقت الحاضر (2023) علينا القيام بتحليل مسلسل العنف الذي تنتجه وتخرجه الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو (منذ

كانون الأول/ ديسمبر في منصب رئيس الوزراء مجددًا بعد فوزه في الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر) وبصحبة المتطرفين العنصريين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، ناهيك بوزير الدفاع يوآف غالانت (يا حبذا لو أُطلق عليه وزير الحرب، وهو ما يفترض حدوثه مع كل وزراء الدفاع في جميع أنحاء العالم!).

فقد بدأ المسلسل بموت خضر عدنان في سجن إسرائيلي بعد إضراب عن الطعام استمر 86 يومًا، وهو ما مثّل ذروة جديدة في العنف الإسرائيلي المعادي للبشر، وأخيرًا وليس آخرًا ضد من يطلق عليهم السجناء الإداريون. ففي صحيفة **هآرتس** كتب جدعون ليفي إن مصلحة السجون الإسرائيلية والاستخبارات الإسرائيلية الداخلية، الشاباك، أرادت ترك خضر عدنان يموت. وفي موندوفايس (Mondoweiss) يشدد الدكتور قاسم حسن على أنهم أرادوا من خلال موته كسر الروح المعنوية للمجتمع الفلسطيني. في حين تتحدث منظمة العفو الدولية عن إهمال طبيّ متعمد ومقصود. وفي الختام يقدم مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية التفسير الصحيح لكل ذلك:

"إن الإهمال الطبي المتواصل من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية، وبشكل أساسي الامتناع عن توفير معالجة طبية في مشفى، على الرغم من وجود حالة طارئة تستدعي ذلك ... إضافة إلى 'تقصير' المجتمع الدولي الروتيني في ملاحقة الجرائم البشعة بحق الفلسطينيين، كل هذا شكل مُجتَمِعًا خرقًا كبيرًا ومبرمجًا لاتفاقيات جنيف، ويتحمل المسؤولية المباشرة عن موت خضر عدنان".

لذلك يطالب جدعون ليفي المجتمع الدولي بالاعتراف بأن خضر عدنان مات بكرامة في نضاله من أجل الحرية.

وكردة فعل على موت خضر عدنان أطلق مقاتلو الجهاد الإسلامي، تلك المنظمة التي ينتمي إليها خضر عدنان، وابلًا من الصواريخ على إسرائيل، ردت عليه الأخيرة بقصف مكثف لقطاع غزة، حيث لقي شخص مصرعه. إلا أن أعمال العنف لم تستمر أكثر من يوم واحد. لذلك سرعان ما ساد شعور بالارتياح أن حكومة نتنياهو لم تكن قد بدأت بعد جولة جديدة في الحرب الطويلة على غزة. إلا أن هذا الشعور بالارتياح حصل قبل أوانه. فبالكاد مر أسبوع حتى قصفت إسرائيل قطاع غزة واغتالت (في غضون ذلك يُطلق المرء على عمليات القتل هذه "القتل المستهدف"، وهو ما يخالف من دون أدنى شك بشكل واضح القانون الدولي السائد، والذي لم تأبه به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة يومًا ما) ثلاثة من قادة الجهاد الإسلامي مع نسائهم وأطفالهم وجيرانهم.

في البداية لم تكن هناك ردة فعل من قطاع غزة. ولكن بعد دفن الضحايا، حاول المقاتلون الفلسطينيون الانتقام من إسرائيل المفرطة في القوة من خلال تكرار إطلاق وابل من الصواريخ البسيطة، المصنعة محليًا غالبًا، في اتجاه إسرائيل، وفي معظم الحالات دونما نتائج تذكر.

أما وقف إطلاق النار الذي حاولت مصر التوسط لترتيبه (تحت ضغط أميركي أيضًا)، فلم يتم إبرامه، إذ إن الجيش الإسرائيلي والاستخبارات الداخلية [الشاباك] أرادا استغلال الفرصة من أجل اغتيال أكبر عدد ممكن من النشطاء والقادة العسكريين للجهاد الإسلامي، وفي الوقت ذاته زرع الخوف والرعب في نفوس الناس في قطاع غزة، والتوضيح للناس هناك أنهم، من وجهة نظر إسرائيلية، ليسوا بشرًا. ففي نهاية الأمر، تفرض إسرائيل منذ عام 2006/ 2007 على سكان قطاع غزة (مجتمع يفوق تعداد سكانه مليوني نسمة) حصارًا كله ازدراء للبشر. فعليهم العيش، إن لم يكن النضال من أجل البقاء، تحت ظروف غير إنسانية بالكاد يستطيع المراقب من الخارج تصورها.

ومع انتهاء هذه الجولة الجديدة من "الحرب الطويلة على غزة" في 13 أيار/ مايو 2023، كان قد تم قتل ستة أفراد من قادة الجهاد الإسلامي على الأقل. إلا أن جميع الهجمات الإسرائيلية يدفع ثمنها دائمًا الناس البسطاء في غزة من أطفال ونساء ورجال وشباب وشيوخ. فهناك أعلن الحداد على أرواح حوالى 34 شخصًا، من بينهم 6 أطفال و4 نساء. كما تتحدث المعطيات الفلسطينية التي يؤكدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، عن 190 جريحًا من بينهم 64 طفلًا و38 امرأة. وحتى 13 أيار/ مايو أصاب صاروخ أطلق من قطاع غزة بناية في مدينة رحفوت الواقعة إلى الجنوب من تل أبيب أسفر عن مقتل شخص واحد، امرأة تجاوز عمرها 80 عامًا، وبضع إصابات، إضافة إلى أضرار كبيرة في المبنى.

كما قُتل عامل فلسطيني من غزة يعمل في إسرائيل جراء سقوط قذيفة فلسطينية.

وكل هذا، وهو ما يجب العودة إليه والتشديد عليه المرة تلو الأخرى، لا يقارن البتة بالعنف الهائل الذي يستخدمه جيش إسرائيل بأسلحته المتفوقة في قطاع غزة؛ فإسرائيل هي القوة العظمى الإقليمية التي تمتلك أحد أقوى الجيوش في العالم وتمارس ضغطًا هائلًا وغير إنساني على قطاع غزة، بحيث يستطيع الناس بالكاد البقاء أحياء. فكل هجوم عسكري يترتب عليه دمار كبير ويقود دائمًا إلى موت الكثير من الناس وعدد لا يحصى من الجرحى.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن هذه الجولة الجديدة في الحرب الطويلة على غزة هي مرحلة أخرى من النكبة المستمرة بلا انقطاع منذ عام 1948، والتي تعني سيطرة إسرائيل عليهم. فهم مدركون أن الهدف غير المعلن لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1948 هو السيطرة اليهودية -

الإسرائيلية حصرًا بشكل تدريجي على كامل فلسطين التاريخية، وفي الوقت ذاته "التخلص" قدر الإمكان من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، أو بحسب صيغة باتريك وولف (Patrick Wolfe) القضاء عليهم.

ما يميز حكومة نتنياهو الجديدة التي يشارك فيها بن غفير وسموتريتش عن غيرها من الحكومات السابقة يكمن في أن جميع هذه الأهداف، حيث يتم الحديث بشكل صريح، وحتى بفخر، عن سياسة العنف هذه كهدف، يجب تحقيقها في أقرب وقت ممكن.

وبالنسبة إلى أنس، وهو طالب فلسطيني شاب من غزة، توجد حركتا حماس والجهاد الإسلامي، لأن الناس في غزة ليس لديهم سوى بديل واحد فقط وأمل واحد فقط، ألا وهو مقاومة إسرائيل والكفاح ضد الهجمات الإسرائيلية. فغزة لن تستسلم، وهو ما يسمعه المرء المرة تلو الأخرى خلال أحاديث تجري مع شباب فلسطيني. "في واقع تحرم فيه إسرائيل الفلسطينيين من الأشياء الأكثر بساطة [الضرورية] للحياة والبقاء، في واقع سها فيه عنا المجتمع الإسرائيلي والعالم، ليس لدينا سوى سبيل واحد للتذكير بقيامنا، بوجودنا، ألا وهو المقاومة"، هذه هي النتيجة التي يصل أنس إليها.

من جديد تُظهر عمليات التطهير العرقي المكثفة في مسافر يطا في جنوب الضفة الغربية وحشية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي "أثناء العمل" (in action). فهي تقدم بذلك دليلًا جديدًا على أن نكبة عام 1948 مستمرة وحتى يومنا هذا، وأنها عملية تاريخية-سياسية مستمرة لاضطهاد استعماري، تمامًا كما تظهر ذلك تحليلات باتريك وولف للاستعمار الاستيطاني. ولذلك علينا أن نرسم خطًا ناظمًا يصل بين دير ياسين 1948 والشيخ جراح 2021 ومسافر يطا 2022.

في مسافر يطا 14 تجمعًا سكنيًا، يعيش سكانها منذ ما يزيد على قرن من الزمن، وبشكل جزئي في الكهوف أيضًا.

ومن قبل، في ثمانينيات القرن الماضي، أعلن الجيش الإسرائيلي كامل المنطقة منطقة إطلاق نار، يتم فيها استخدام الذخيرة الحية. وعلى هذا الأساس تم تهجير القاطنين هناك وتدمير منازلهم. إلا أن السكان لم يقعوا فريسة الخوف، بل قاموا بالعودة وبنوا كل شيء من جديد. وأعقب ذلك تهجير وتدمير جديدان، ومن جديد أيضًا لا يسقط الناس فريسة الرعب.

في أيار/ مايو 2022 قبلت أخيرًا محكمة العدل العليا الإسرائيلية حجة الحكومة في أنه لم يكن هناك يومًا ما في مسافر يطا عمران دائمًا. في حين أن حجة المحامين، التي كانت مدعومة بإثباتات واضحة من خلال خرائط وصور، في أن السكان يقيمون هناك منذ زمن بعيد، حتى قبل قيام دولة إسرائيل، جرى التغاضي عنها. كما أن حجة مرافعة الدفاع القائمة على ذلك، ومفادها أن التهجير والترحيل يشكلان خرقًا للقانون الدولي لم تلقَ آذانًا مصغية. بل خطت المحكمة خطوة أخرى إلى الأمام، بأن رفضت سريان المادة 49 من اتفاقية جنيف[26].

وفي **هآرتس** أشارت عميرة هس إلى أن قرار محكمة العدل العليا عشية عيد الاستقلال الإسرائيلي وعشية النكبة، عشية استذكار الفلسطينيين التهجير والحزن على ضياع الديار، يمتلك طابعًا رمزيًا. وبذلك تكون محكمة العدل العليا قد اتخذت موقفًا واضحًا من الجدل التأريخي في أن إسرائيل دولة مستوطنين استعمارية تصادر الأرض وتستملكها بشكل غير قانوني وتهجر السكان القاطنين فيها، أي "السكان الأصليون". هذه العملية، هكذا بحسب عميرة هس، مستمرة منذ أكثر من قرن من الزمن.

---

(26) تنص المادة 49 من اتفاقية جنيف على أنه: "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي دول أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيًا كانت دواعيه".

من عملية التطهير العرقي المتجددة في مسافر يطا يعاني أفراد يتراوح عددهم بين 1200 و1800. وفي بداية حزيران/ يونيو 2023 تمكنت عميرة هس من تبيان أن مستوطنين يهودًا مستعمرين أقاموا في الأسابيع والأشهر الماضية ست مزارع أغنام بالضبط في المنطقة التي أجبر الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين على إخلائها ... من دون أدنى تدخل من الجيش أو الحكومة.

وتستمر العملية بلا رحمة في كل مكان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس.

في الختام لا بد من الإشارة إلى أدبيات جديدة نشرت بعد صدور هذا الكتاب [النسخة الألمانية]. ويجدر في المقام الأول ذكر تحليل منظمة العفو الدولية، الذي يُظهر بشكل مقنع أن نظام فصل عنصري يسود في إسرائيل. وبذلك تنتظم منظمة العفو الدولية في سلسلة من التقارير التي تُشخص نظام تمييز عنصري في إسرائيل. فبلا شك يتمتع تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في شباط/ فبراير 2022 بأكبر الأثر في أنحاء العالم المختلفة، وربما لذلك يجب التعرض له بشيء من التفصيل. فقد ظهر التقرير تحت عنوان:

تمييز إسرائيل العنصري ضد الفلسطينيين.

نظام سيطرة وحشي وجريمة ضد الإنسانية

الفيصل في هذا الأمر يكمن في مطلب منظمة العفو الدولية إخضاع إسرائيل للمحاسبة.

والجوهري أيضًا التحليل القاضي بأن التمييز لا يسود فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل في إسرائيل أيضًا وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة.

وظهر في التقرير بشكل مفصل:

- مصادرة كبيرة للأراضي
- قتل غير شرعي
- تهجير مصحوب بالعنف/ ترحيل [ترانسفير]
- تقييد شديد لحرية الحركة والتنقل
- الحرمان من الحق في هوية وطنية خاصة وحقوق المواطن بشكل عام.

كل هذا، بحسب منظمة العفو الدولية، يعادل نظام تمييز عنصري، كما يعرّف ذلك القانون الدولي. إلا أن التمييز العنصري يشكل جريمة ضد الإنسانية، كما هو وارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي معاهدة مناهضة التمييز العنصري.

من ضمن الإصدارات الحديثة وذات الصلة هناك أيضًا النقد الذي نشر في شباط/ فبراير 2022 في تقرير منظمة العفو الدولية بقلم موشي مخوفر[27].

ومخوفر هو أحد مؤسسي المنظمة الإسرائيلية اليسارية "ماتسبن" ويعيش منذ وقت طويل في لندن.

فتقرير منظمة العفو الدولية يفتقر إلى حقيقة بسيطة مفادها أن الصراع هو صراع استعماري بين "استعماريين صهيونيين ومُستَعمَرين فلسطينيين". وبناء عليه، يحلل مخوفر التمييز العنصري كونه وجهًا واحدًا فقط لهذه الصراعات الاستعمارية وأداة مهمة للاستعمار.

إلا أنه جدير بالملاحظة هنا أن الاستعمار الصهيوني يختلف بشكل واضح عن الاستعمار والتمييز العنصري الجنوب أفريقيين.

---

(27) ينظر: https://bitly.ws/33sEy

فما كان يهم إسرائيل هو الاستبعاد والتهجير؛ إذ إن الفلسطينيين في إسرائيل هم ببساطة "surplus" (فضلة)، أي، من حيث المبدأ، ليس هناك حاجة إليهم.

في المقابل كانت جنوب أفريقيا في فترة التمييز العنصري تعتمد على عمل السكان المحليين السود.

وبالذات لهذا السبب كان يتم استغلالهم بوحشية لا حدود لها.

ليس لهذه الخاتمة أن تكتمل من دون الإشارة إلى العدد المتزايد بشكل هائل من المعتقلين الإداريين الفلسطينيين، أي أولئك الذين يُحتجزون بلا لائحة اتهام أو إجراءات قضائية: ففي بداية أيار/ مايو 2023 بلغ عددهم 1016، مقارنة بـ 700 في العام السابق. ويقوم هؤلاء المرة تلو الأخرى بالإضراب عن الطعام، والمثال الساطع على ذلك خضر عدنان الذي سبق أن تحدثنا عنه، والذي دفع حياته ثمنًا لذلك، احتجاجًا على مثل هذا النوع من الاعتقال الذي يشكل خرقًا فاضحًا للقانون الدولي.

إذن يمارس العنف ضد الفلسطينيين، سواء في السجون أو في "سجن" الاستعمار الاستيطاني والتمييز العنصري. الجيش الإسرائيلي والمستوطنون يصوبون بنادقهم نحو المتظاهرين، وبيوت تُهدم لعدم حصول أصحابها على رخص بناء، أو لأن أحد أفراد العائلة مارس مقاومة مسلحة، وأطفال يُعتقلون وتُساء معاملتهم. والحبل على الجرار.

بالعودة إلى مقدمة هذه الطبعة، التي أشرت فيها إلى إغلاق سبعة من مؤسسات المجتمع المدني في رام الله وفي مقدمها مؤسسة "الحق". في غضون ذلك يُهدّد مباشرة مديرو هذه المؤسسات، خاصة شعوان جبارين من مؤسسة **الحق**، من الاستخبارات الإسرائيلية. ومنذ حين يتعرض محامو هذه المؤسسات إلى تهديد بعقوبة الحبس وسحب إجازات مزاولة المهنة منهم، إذ يُتهمون بتمثيلهم "منظمات إرهابية".

إلا أن المؤسسات والقائمين عليها مستمرون في عملهم، على المستويين المحلي والدولي، على الرغم من كل شيء، إذ أمكن تحديد نجاح متواضع على مستوى الاتحاد الأوروبي. فهناك استطاعت لجنة التحقيق حول استخدام بيغاسوس وبرمجيات تجسس مشابهة (Committee of Inquiry to investigate the use of Pegasus and equivalent surveillance spyware) إظهار، وبشكل نقدي أن إسرائيل تختبر، بشكل متكرر، "برمجيات التجسس" المختلفة على الفلسطينيين، وبشكل خاص على منظمات حقوق الإنسان. (وإسرائيل ناجحة جدًا في تسويق أنظمة التجسس هذه على المستوى الدولي، والتي إن لم تكن غير قانونية بشكل مباشر، إلا أنها تبقى شديدة الإشكالية).

لا تتوقف عملية تصعيد العنف، فيوميًا نشهد عنفًا متزايدًا. ومع ذلك لا يترك الفلسطينيون أنفسهم فريسة للتخويف والترهيب. فنضالهم من أجل الحرية لا يتوقف ويرفع شعارًا مركزيًا: **نريد حريتنا ونريدها الآن.**

هِلغى باومغَرتن

المراجع

1 - العربية

ابن يوسف، أحمد. **حركة المقاومة الإسلامية حماس: حدث عابر أم بديل دائم**. [د. م.]: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1990.

منصور، أحمد. **الشيخ أحمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة**. كتاب الجزيرة - شاهد على العصر 2. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2003.

2 - الأجنبية

Abdul-Hadi, Mahdi. *Documents on Palestine*. 2 vols. Jerusalem: PASSIA, 1997.

Abu-Amr, Ziad. *Islamic Fundamentalism in the West-Bank and Gaza: Muslim Brotherhood and Islamic Jihad*. Bloomington: Indiana University Press, 1994.

Abu Sitta, Salman. *Mapping My Return*. Cairo: American University in Cairo Press, 2016.

Aronson, Geoffrey. *Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank*. Washington, DC: IPS, 1987.

Asseburg, Muriel. *Palästina und die Palästinenser*. München: Beck Verlag, 2021.

Baumgarten, Helga. *Palästina: Befreiung in den Staat*. Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1991.

_____. *Hamas. Der politische Islam in Palästina.* Kreuzlingen: Heinrich Hugendubel Verlag (Verlag Diederichs). 2006.

_____. *Kampf um Palästina - Was wollen Hamas und Fatah?.* Freiburg im Breisgau: Herder Verlag, 2013.

_____. "Das 'System Oslo' und der Krieg gegen Gaza." *INAMO.* 79 (2014).

Benvenisti, Meron. *Report 1986.* Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1986.

_____. *Report 1987.* Jerusalem: West Bank Data Base Project, 1987.

Blumenthal, Max. "The Hannibal Directive: How Israel Killed its Own Troops and Massacred Palestinians to Prevent Soldier's Capture." *AlterNet.* 2 September 2014.

Burgat, François. *Face to Face with Political Islam.* London: I. B. Tauris, 2003.

Cordesman, Anthony. "The War in Gaza. Tactical Gains, Strategic Defeat?." Center for Strategic and International Studies. 9 January 2009.

Dajani, Omar. "The Importance of the Goldstone Report." *Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law).* vol. 104 (24-27 March 2010).

EU, World Bank Group (West Bank and Gaza) & United Nations. "Gaza Rapid Damage and Needs Assessment." July 2021.

Flapan, Simha. *The Birth of Israel. Myths and Realities.* New York: Pantheon Books, 1987.

Flores, Alexander. *Intifada. Aufstand der Palästinenser.* Berlin: Rotbuch Verlag, 1988.

_____. "Judenfeindschaft im Kontext: Antisemitismus bei den modernen Palästinensern." Unveröffentlichtes Manuskript für einen Vortrag am Berliner Zentrum für Antisemitismus-Forschung. 2000.

Freire, Paolo. *Pädagogik der Unterdrückten. Bildung als Praxis der Freiheit.* Reinbek bei Hamburg: Rowohlt Taschenbuch, 1991.

Halper, Jeff. "Globalizing Gaza. How Israel Undermines International Law through 'Lawfare'." *Counterpunch* (18 August 2014).

_____. *Decolonizing Israel, Liberating Palestine.* London: Pluto Press, 2021.

Harkabi, Yehoshafat. *The Bar Kokhba Syndrome. Risk and Realism in International Politics.* Chappaqua, New York: Rossel Books, 1983.

_____. *Israel's Fateful Decisions.* London: I. B. Tauris, 1988.

Hart, Alan. *Arafat. Terrorist or Peacemaker.* London: Sidgwick and Jackson, 1984.

Hazboun, Norma. "The Resettlement of the Palestinian Refugees of the Gaza Strip." PhD Leeds University. 1994.

Heacock, Roger & Jamal Nassar (eds.). *Intifada: Palestine at the Crossroads.* New York: Praeger, 1990.

Hroub, Khaled. "A 'New Hamas' through its New Documents." *Journal of Palestine Studies.* vol. 34, no. 4 (2004).

Informationsstelle Palästina (ed.). *Die palästinensische Friedensinitiative.* Palästina Dokumentation Nr. 12. 1989.

Johnson, Penny & Raja Shehadeh (eds.). *Seeking Palestine. New Palestinian Writing on Exile and Home.* Northampton: Olive Branch Press, 2013

Kanafani, Ghassan. *Das Land der traurigen Orangen.* Basel: Lenos Verlag, 1983.

Khalaf, Salah (Abu Iyad) & Eric Rouleau. *Heimat oder Tod. Der Freiheitskampf der Palästinenser.* Düsseldorf-Wien: Econ Verlag, 1979.

Khalidi, Rashid. *Brokers of Deceit. How the US has Undermined Peace in the Middle East.* Boston: Beacon Press, 2013.

Kimmerling, Baruch. *Politizid. Ariel Sharons Krieg gegen das palästinensische Volk.* München: 2003.

Lada'a, Ibrahim K. *Arzt aus Jaffa. Geschichte eines palästinensischen Vertriebenen.* Engelschoff: Verlag auf dem Ruffel, 2018.

Lesch, Ann. *Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank and the Gaza Strip.* Washington, DC: The Middle East Institute, 1980.

McGeough, Paul. *Kill Khaled. The Failed Mossad Assassination of Khalid Mishal and the Rise of Hamas*. New York and London: The New Press, 2009.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Paech, Norman. "Gegen alle Regeln. Gaza und das Völkerrecht. Welt-Trends." *Zeitschrift für internationale Politik*. vol. 17, no. 65 (March-April 2009).

Pappe, Ilan. *Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951*. London: Macmillan, 1988.

_____. *The Forgotten Palestinians. The History of the Palestinians in Israel*. Yale University Press, 2013.

Rodinson, Maxime. *Israel: A Colonial-settler State?*. New York: Monad Press, 1973.

Roy, Sara. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1995.

Sacco, Joe. *Footnotes in Gaza*. New York: Metropolitan Books, 2009.

Said, Edward. "Symbol versus Substance: A Year after the Declaration of Principles." *Journal of Palestine Studies*. vol. 24, no. 2 (1995).

Saleh, Abdul Jawad. *Israel's Policy of De-Institutionalization. A Case Study of Palestinian Local Governments*. London: Jerusalem Center for Development Studies, 1987.

Shehadeh, Raja. *Occupier's Law. Israel and the West Bank*. 2nd ed. Washington, DC: IPS, 1988.

Shinar, Dov. *Palestinian Voices. Communication and Nation Building in the West Bank*. Boulder, Col.: Lynne Rienner, 1987.

Shipler, David. *Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land*. New York: Broadway Books, 1986 (Revised 2002).

Shlaim, Avi. *Collusion over the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. Oxford: Clarendon Press, 1988.

_____. *The Iron Wall. Israel and the Arab World.* New York and London: W. W. Norton, 2000.

Soto, Alvaro de. "End of Mission Report." May 2007. at: https://rb.gy/ih8pm

Sprinzak, Ehud. *The Ascendance of Israel's Radical Right.* Oxford: Oxford University Press, 1999.

Swisher, Clayton. *The Truth about Camp David: The Untold Story of the Collapse of the Middle East Peace Process.* New York: Nation Books, 2004.

Tamari, Salim. "The Next Phase: Problems of Transition," in: *Palestinian Assessments of the Gulf War and its Aftermath* (Jerusalem: PASSIA, 1991).

Thrall, Natan. *The Only Language They Understand: Forcing Compromise in Israel and Palestine.* New York: Metropolitan Books, 2017.

Torre, Maria Elena et al. "Critical Participatory Action Research on State Violence," in: Norman K. Denzin & Yvonna S. Lincoln (eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2017), Part III no. 10 (22).

Yiftachel, Oren. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006.

Zertal, Idith & Akiva Eldar. *Lords of the Land. The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007.* New York: Nation Books, 2007.

3 – تقارير منظمات حقوق الإنسان

Al-Mezan Center for Human Rights. "Statistical Report on Persons Killed and Property Damaged in the Gaza-Strip by the Israeli Occupation Forces During 'Operation Pillar of Cloud'." Cairo. 2013.

_____. "In Focus: The Effects of Israel's Offensive and Tightened Blockade on Gaza's Patients and Healthcare System." May 2021.

_____. "In Focus: The Effects of Israel's Military Offensive on Gaza's WASH Facilities." 10-21 May 2021.

_____. "In Focus: The Effects of Israel's Tightened Blockade on the Economic and Humanitarian Conditions in the Gaza Strip." 5 July 2021.

B'Tselem. "Fatalities during Operation Cast Lead." Jerusalem. 2009.

_____. "Guidelines for Israel's Investigation into Operation Cast Lead." February 2009.

_____. "Human Rights Violations during Operation Pillar of Defense. 14-21 November 2012." Jerusalem. May 2013.

_____. "50 Days: More than 500 Children: Facts and Figures on Fatalities in Gaza, Summer 2014." 2014.

_____. "Black Flag: The Legal and Moral Implications of the Policy of Attacking Residential Buildings in the Gaza Strip, Summer 2014." 2015.

_____. "The Occupation's Fig Leaf: Israel's Military Law Enforcement System as a Whitewash Mechanism." Jerusalem. May 2016.

_____. "Whitewash Protocol: The So-Called Investigation of Operation Protective Edge." Jerusalem. September 2016.

_____. "A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid." January 2021.

Gisha. "Food Consumption in the Gaza Strip - Red Lines." 2012. at: gisha.org

Goldstone Report. "Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories." Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict. 15 September 2009.

Human Rights Council. "Report of the International Fact-finding Mission to Investigate Violations of International Law and Human Rights Law, Resulting from the Israeli Attacks on the Flotilla of Ships Carrying Humanitarian Assistance." Geneva. 27 September 2010.

Human Rights Watch. "Israel/Gaza. Implement Goldstone Recommendations on Gaza. UN Security Council Should Ensure Justice for Victims." Geneva. 16 September 2009.

_____. "Unwilling or Unable. Israel Restrictions on Access to and From Gaza for Human Rights Workers." 2 April 2017.

_____. "A Threshold Crossed. Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution." 27 April 2021. at: www.hrw.org

Human Sciences Research Council of South Africa (HRSC). *Occupation, Colonialism, Apartheid? A Re-assessment of Israel's Practices in the Occupied Palestinian Territories under International Law*. Cape Town: Palestinian Centre for Human Rights, 2009. at: pchrgaza.org

UN Independent Commission of Inquiry on the 2018 Gaza Protests. 28 February 2019.

4 – مراجع المترجم

باومغَرتن، هِلغى. **من التحرير الى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948–1988**. رام الله: مؤسسة مواطن، 2006.

كنفاني، غسان. **أرض البرتقال الحزين**. سلسلة أعمال غسان كنفاني 2. ط 4. بيروت: منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، 1987.

اللدعة، إبراهيم خليل. **طبيب من يافا، حكاية مهجّر فلسطيني**. بيروت: دار الفارابي، 2019.

مُنْطَلَق

فهرس عام

— أ —

آيزنكوت، غادي: 25، 174-175
آيلاند، غيورا: 173، 175
أبو ستة، سلمان: 44
أبو عاقلة، شيرين: 14، 219-220
أبو لغد، إبراهيم: 39
أبو لغد، ليلى: 40
الاتحاد الأوروبي: 134، 138، 143، 194، 229
- البرلمان الأوروبي: 107
الاتحاد الروسي/ روسيا: 26، 173
الاتحاد السوفياتي: 82، 101
اتفاق إطار للسلام في الشرق الأوسط (1979): 83
اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (1993: واشنطن)/ مفاوضات/ مباحثات أوسلو: 31، 36، 115-119، 121، 124، 126-127، 131-132، 135-136، 140، 150، 162، 166، 187، 207، 215
اتفاق مكة (2007): 147
اتفاقيات/ اتفاقية جنيف/ الرابعة: 171، 189، 203، 221، 225
اتفاقية لاهاي: 89
الاجتياح الإسرائيلي للبنان/ حرب لبنان (1982): 71، 91-92
إجراء هانيبال: 188-189، 195
الاحتلال الإسرائيلي: متواتر
إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان (1982): 73
الأردن/ المملكة الأردنية الهاشمية: 22، 28، 52-54، 58-59، 61، 63، 65، 69-71، 74، 79، 81، 85، 108، 115، 119، 123
أريحا: 117، 119
إسبانيا: 15
الاستخبارات الإسرائيلية/ الداخلية (الشاباك): 22، 104، 206، 221-222، 228
استراتيجية البانتوستان الإسرائيلية: 48
الاستعمار الاستيطاني/ الإسرائيلي/ الصهيوني: 11، 16، 28-29، 46، 50-51، 61، 124، 134-136، 149، 162، 209، 212، 215، 217، 224، 227-228
أسدود/ أشدود: 35
إسرائيل: متواتر

الأسود، محمد (جيفارا غزة): 64
اشتية، محمد: 207
أفغانستان: 192
أفيتار (مستعمرة): 204
اقتصاد الأنفاق: 153، 184
إلدار، عكيفا: 128، 178
ألمانيا: 11، 14-17، 20-21، 40، 123، 173، 210-211
أم الفحم: 205
إمارة شرق الأردن: 33
الأمم المتحدة: 33، 81-82، 97، 170، 194
- الجمعية العامة: 81، 170، 173، 179، 190، 198
-- القرار رقم 181/ قرار التقسيم (1947): 33-34، 98
-- القرار رقم 194 (1948): 125، 211
- مجلس الأمن: 115، 173
انتفاضة الأقصى/ الانتفاضة الثانية (2000): 127، 129-130، 132-133، 135-136، 150، 162
الانتفاضة الفلسطينية/ الأولى (1987): 31، 129، 134-136
أوباما، باراك: 176-177
أوروبا: 10، 31، 149، 166، 186-187
أوكرانيا: 220
أولمرت، إيهود: 175، 180
ائتلاف "يهود أوروبيون من أجل سلام عادل": 211
إيران: 168، 196
أيلول الأسود (1970): 69-70، 79، 91

— ب —

باب العامود: 19، 21-24، 27
بابه، إيلان: 42، 47، 212-213
باراك، إيهود: 72، 124-128، 130، 133، 180، 182
باريس: 134
باسكين، غيرشون: 181-182
بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة): 48-49، 183، 193، 201-202، 219
البحر الأبيض المتوسط: 12، 15، 21، 48-49، 63، 108، 202
بداتسور، روفن: 181-182
البديري، جيفارا: 203، 219
البديري، موسى: 94
البرغوثي، عمر: 213-214
البرغوثي، مروان: 136، 139
البرغوثي، مصطفى: 139، 199
برلين: 15، 19
برنامج النقاط العشر (نقاط القاهرة العشر): 80
بروتوكولات حكماء صهيون: 106-107
بريطانيا: 29، 33، 56، 212
البكري، جبرين: 207
بلاطة (مخيم اللاجئين): 94
البلدة القديمة (القدس): 21، 125، 219
بن، ألوف: 158-160، 176

بن غفير، إيتمار: 221، 224
بن غوريون، دافيد: 35، 37، 43، 55-56
بنات، نزار: 206-208
بنفنيستي، ميرون: 48، 87-89
البنك الدولي: 149، 165، 194
بوش (الابن)، جورج: 127، 134، 137-138، 180
بيارانو، إستير: 213
بيت حانون: 13، 100
بيت لحم: 152
بيت نوبا: 84
بيتا (قرية): 136، 204، 206
البيرة: 74
بيروت: 34، 36، 38، 53، 71-72، 74، 79، 135، 174
بيريز، شمعون: 110، 120
بيغن، مناحيم: 83
بيكاسو، بابلو: 15
بيلين، يوسي: 126
بينارت، بيتر: 210-211، 213-214
بينيت، نفتالي: 14، 193

ت

ترامب، دونالد: 155
تركي الفيصل: 180
تشرتشل، ونستون: 56
التطهير العرقي: 13، 17، 20، 28-29، 46-47، 50، 61، 65، 129-130، 134، 136، 149، 154، 185، 204، 209، 212، 217، 224، 226
تكتكة الاستراتيجيا (مفهوم): 160
تل أبيب: 35، 38، 44، 121، 191
التميمي، عزام: 107
التمييز العنصري: 15، 152، 202، 212، 227-228
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): 11
تنظيم القاعدة: 11
تونس: 38، 71، 110، 114، 135

ث

الثورات العربية (الربيع العربي): 207

ج

الجامعة الأميركية في بيروت: 53
جامعة بيرزيت: 39، 94، 206، 208
جامعة الدول العربية: 116
جبارين، شعوان: 208، 228
جباليا (مخيم اللاجئين): 93
جبريل، أحمد: 80، 189
جبهة التحرير العربية: 80، 111
جبهة التحرير الفلسطينية: 111
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: 25، 30-31، 55، 79، 94، 120
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: 25، 30-31، 36، 55، 64، 69، 80، 94، 98، 102، 138
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة: 80، 189
جدار غزة: 9
الجزائر: 61، 71، 82، 92، 97-98، 108

الجعبري، أحمد: 181-183
الجليل: 35، 45، 75-76، 78
جماعة الإخوان المسلمين: متواتر
جمعية/ منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية جيشاه - مسلك: 163-165
جنوب أفريقيا: 47-50، 170، 178، 214، 228
جنوب لبنان: 71-72، 189
جنين/ مخيم جنين: 14، 75-76، 207، 219
الجولان: 63
الجيش الأردني: 66، 70
الجيش الإسرائيلي: متواتر
الجيش البريطاني: 41
الجيش السوري: 70، 112
الجيش العراقي: 111
الجيش اليهودي: 34

ح

حبش، جورج: 36-37، 44، 58، 69، 80
حبيبي، إميل: 51-52
حرب الأبراج: 151
الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006): 25، 161، 174-175، 187
حرب الخليج (1990-1991)/ غزو الكويت: 111-115، 135، 162
الحرب الروسية - الأوكرانية: 220
حرب السويس (1956)/ العدوان الثلاثي: 56
الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988): 113
الحرب العربية - الإسرائيلية (1948)/ النكبة: 13، 33-34، 42، 45-46، 51، 53، 82، 98، 133، 150، 200، 223-225
الحرب العربية - الإسرائيلية (1967): 29، 55، 63، 66، 77، 82-84، 125
حرس الحدود الإسرائيلي: 17، 19، 21-22، 127-128، 219
حركة باكس كريستي: 16
حركة "بيب" (BiP): 16
حركة التضامن الدولية: 133، 136
حركة الجهاد الإسلامي: 25، 27، 31، 94-95، 99، 136، 158، 168، 193، 196، 209، 220، 222-224
حركة حماس: متواتر
حركة غزة الحرة: 198
حركة فتح: متواتر
حركة القوميين العرب: 30، 36، 44، 52-56، 58، 60
الحركة الوطنية الفلسطينية: 35، 67، 79، 90-91، 114، 133، 136
الحرم الإبراهيمي: 121-122
الحرم الشريف (المسجد الأقصى): 17، 19، 22-25، 27، 52، 125، 127-128، 197
حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا: 120
حزب الله (لبنان): 196، 209

حزب البعث العربي الاشتراكي (سورية): 53
الحزب الشيوعي الإسرائيلي: 51، 78
الحزب الشيوعي الفلسطيني/ حزب الشعب: 31، 79، 94-95، 101، 120
حزب العمل (إسرائيل): 86
حزب المؤتمر الوطني الأفريقي: 50
حزب اليسار (ألمانيا): 199
حسن، قاسم: 221
الحسين بن طلال (ملك الأردن): 52-53، 58، 70، 78، 81، 84، 97، 105، 111-112، 123
حسين، صدام: 111-112، 135
الحسيني، فيصل: 135
الحمد الله، رامي: 166
حمد، غازي: 182
حواتمة، نايف: 79
الحواجري، محمد: 14
حوراني، باولا أبرامز: 211
الحوراني، منتهى عوض: 75-76
حوارة (بلدة): 10
حي الشيخ جراح: 19، 22-28، 46، 50، 136، 197، 203، 206، 219، 224
حيفا: 26، 29، 34، 43، 215

خ

خان يونس: 56-57، 158، 185
خربة حمصة: 204
خلف، ريما: 48
خلف، صلاح (أبو إياد): 38، 66
الخليل: 121، 136، 185، 206-207، 209

د

دحلان، محمد: 147-148، 152
درويش، محمود: 51
دمشق: 34
دوغارد، جون: 48
دوكومنتا (معرض الفن الدولي): 14
دير ياسين/ مذبحة دير ياسين: 35، 224
ديفيس، أوري: 47-48، 199

ر

رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية: 199
رابين، يتسحاق: 35، 37، 88، 96-97، 114، 117، 121، 124
راز، آدم: 36-37، 42-43
رأس الناقورة: 39
رام الله: متواتر
الرامة: 75
رايسنر، دانييل: 192
الرجوب، جبريل: 152
رحفوت (مدينة): 223
رفح: 13، 65، 153، 158، 170، 188
الرملة: 34-35
الرنتيسي، عبد العزيز: 56-57، 100، 133، 140
رهاب الإسلام: 21
رودنسون، مكسيم: 46
روي، سارة: 86، 162

ز

الزرقاء (مدينة): 69
زريق، قسطنطين: 45، 58

الزهار، محمود: 110
زيّاد، توفيق: 51
س
السادات، محمد أنور: 83
ساكو، جو: 56-57
السعودية: 54، 79، 147، 180
سعيد، إدوارد: 119-120
السلط (مدينة): 67
السلطة الوطنية الفلسطينية: متواتر
سلوان: 50، 136، 203
سموتريتش، بتسلئيل: 221، 224
السنوار، يحيى: 100
سنيه، إفرايم: 103
سوتو، ألفارو دي: 144-145
سورية: 28، 53، 59، 69، 71، 79-80، 115
سويسرا: 173، 210-211
سيناء: 60، 63-64، 83
ش
شاحاك، إسرائيل: 84، 88، 120
شارون، أريئيل: 44، 55-56، 64، 71، 117، 127-128، 130-131، 133، 140، 162
شافيت، آري: 37، 47
شاليط، جلعاد: 146-147، 162، 173
شامير، يتسحاق: 111، 115
الشبيبة الفتحاوية: 94
شتاينبرغ، ماتي: 121
شحادة، رجا: 87-88
شحادة، صلاح: 99-100
الشرق الأوسط: 20، 115، 144
شعفاط: 185
شلايم، آفي: 42
الشوا، رشاد: 89
شيبلر، ديفيد: 102
الشيخ، حسين: 195، 207
الشيشان: 26
ص
صالح، عبد الجواد: 74-75، 135
الصايغ، فايز: 46
صباح، ميشيل (بطريرك الروم الكاثوليك في القدس): 216
صحيفة **بيلينغ كات**: 220
صحيفة **جيروزاليم بوست**: 107، 192
صحيفة **فتح** (*Fateh*): 68
صحيفة **القدس**: 119
صحيفة **لاستامبا**: 216
صحيفة **لوموند ديبلوماتيك**: 25
صحيفة **نيويورك تايمز**: 102، 210، 219
صحيفة **هآرتس**: 23، 43، 47، 124، 158، 176، 178، 181، 210، 215، 221، 225
صحيفة **واشنطن بوست**: 177-178، 220
صحيفة **يديعوت أحرونوت**: 129-130
صندوق النقد الدولي: 165
الصهيونية: 101، 106، 212، 215
الصوت اليهودي من أجل السلام: 16، 210
الصوت اليهودي من أجل سلام عادل بين إسرائيل وفلسطين: 211

الصوت اليهودي من أجل سلام عادل في الشرق الأوسط: 211
الصوراني، راجي: 148، 168
صيدا: 39
الصين: 61، 74
ـــــ ض ـــــ
الضفة الغربية: متواتر
ـــــ ط ـــــ
طبرية: 34
طلائع حرب التحرير الشعبية/ قوات الصاعقة: 79
طوبي، توفيق: 51
الطيراوي، توفيق: 152
ـــــ ع ـــــ
العالم العربي: 14، 66، 79، 82، 112
عباس، محمود: 137، 139-140، 144-146، 149، 151-152، 155، 165-166، 179، 197، 206-208
عبد الله الأول بن الحسين (ملك الأردن): 52
عبد ربه، ياسر: 120
عبد الشافي، حيدر: 115-116، 135
عبد الناصر، جمال: 52-56، 58-59، 61، 66-67، 112
عجلون: 70
العداء للسامية/ معاداة السامية: 15، 20-21، 106-107، 212-213
عدنان، خضر: 221-222، 228
العراق: 26، 71، 80، 112-113، 192
عرفات، ياسر: متواتر
العريش: 65
عصبة الأمم: 29
العصبة الدولية لحقوق الإنسان: 120
عقيدة الضاحية: 25، 161، 174-175، 187، 189، 195
عكا: 29، 34، 38-39
العكر، ممدوح: 208
العلي، ناجي: 15
عمَّان: 34، 36، 56، 69-70، 134
عملية الجرف الصامد (2014)/ حرب 2014: 158-159، 165، 184-186، 197
عملية حارس الأسوار (2021)/ حرب 2021: 32، 158-159، 193، 197
عملية الحرية لغزة: 211
عملية الرصاص المصبوب (2008)/ حرب 2008: 146، 150، 159، 165، 168، 178، 181، 183-184، 188، 191
عملية السلام في الشرق الأوسط: 126، 142، 144
عملية عمود السحاب (2012)/ حرب 2012: 159، 165، 181، 184، 220
عمواس: 84
عمير، يغال: 121
عين سامية: 13
ـــــ غ ـــــ
غالانت، يوآف: 221
غانتس، بيني: 193، 204

غرنيكا (مدينة إسبانية): 14-15
غروسمان، دافيد: 23
غريش، ألان: 25، 27، 173-174
غور الأردن: 65، 125، 136، 204، 209
غولدستون، ريتشارد: 152، 170-171، 173-174، 177-179، 191
غولدشتاين، باروخ: 121

ف

فاروفاكيس، يانس: 212
فرنسا: 56
فلابان، سيمحا: 42
فلسطين التاريخية: 224
فياض، سلام: 149، 165-166
فيتنام: 61، 74، 92
فيتنام الشمالية: 146
فيرسيني، لورنزو: 46
فيرورد، هندريك: 47
فيينا: 19، 211-212

ق

القاسم، سميح: 51، 75
القاهرة: 34، 38، 80، 97
قبلان (قرية): 204
قبية (قرية): 55-56
القتل خارج سلطة القانون: 130
القتل السياسي: 130-131
القتل المستهدف: 87، 130، 132، 192، 222
القدس: متواتر
القدس الشرقية: 17، 21، 26، 28، 30-32، 52، 61، 84-85، 93، 95، 100، 120، 125، 196، 214
قريع، أحمد: 137
قناة الجزيرة: 203، 207، 219-220
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة: 95-96، 99-100، 105، 109، 135

ك

كارتر، جيمي: 83
كاسل (مدينة ألمانية): 14-15
كاشير، أسا: 191
كتائب القسام: 146
الكرامة (قرية): 65-67، 69
الكرد، مصطفى: 74-76، 217
كركوتلي، برهان: 15
كلاين، مناحيم: 128
كلينتون، بيل: 125-127
كنفاني، غسان: 38، 44
كوبا: 61
كوردسمان، أنطوني: 179-180
الكويت: 54-55، 60، 67، 111-114
كيسنجر، هنري: 82

ل

لابيد، يائير: 14، 193
لبنان: متواتر
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): 48
لجنة التحقيق حول استخدام بيغاسوس وبرمجيات تجسس مشابهة: 229
اللد: 26، 35-37، 46
اللدعة، إبراهيم: 40
لندن: 107، 144، 180، 212
ليفني، تسيبي: 180
ليفي، جدعون: 176، 221

م

ماس، هايكو: 19
مانديلا، نيلسون: 27، 57
مباحثات طابا (2001): 127
المجدل: 35
مجزرة صبرا وشاتيلا (1982): 72، 130
مجلس حقوق الإنسان (جنيف): 152، 179، 198، 200
مجلس اللاجئين النرويجي: 203
مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: 221
المجلس الوطني الفلسطيني: 80، 82، 97-98، 108، 113، 119-120
مجموعة "فلسطين بتحكي!" (ألمانيا): 16
المحكمة الجنائية الدولية: 220، 227
- نظام روما الأساسي: 227
محكمة العدل العليا الإسرائيلية: 225
مخوفر، موشي: 227
مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: 226
مذبحة الخليل: 121
مذبحة قبية: 56
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: 148، 168، 170-171
المركز القانوني للدفاع عن حقوق الإنسان: 205
مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل: 205
مركز الميزان لحقوق الإنسان: 183
مسافر يطا: 13، 224-226
مستشفى مار يوسف (القدس): 219
مسكة (قرية): 44-45
مشعل، خالد: 113، 123
مصالحة، نور: 47
مصر: 30، 55، 59-60، 79، 83، 108، 170، 184، 188، 222
مصلحة السجون الإسرائيلية: 221
المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها: 48
معاهدة مناهضة التمييز العنصري: 227
معبر/ حاجز إيرز: 9، 93-94، 194
معبر كرم أبو سالم (كرم شالوم): 146
المعتقلون الإداريون الفلسطينيون: 228
معركة الكرامة (1968): 65-68، 81، 92
المغرب: 213
مفاوضات كامب ديفيد الثاني (2000): 121، 124-127، 129، 131، 136
مفاوضات/ مؤتمر كامب ديفيد (1978): 83، 85، 91
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA): 223
منظمة التحرير الفلسطينية: متواتر
منظمة الصحة العالمية: 194
منظمة العفو الدولية: 130، 221، 226-227
منظمة "ماتسبن" الإسرائيلية اليسارية: 227
منظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة: 55-56
منظمة هيومن رايتس ووتش: 48-49، 173

منظمة بيش دين: 48
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (1991: مدريد): 111، 115، 135
مؤتمر القمة العربية (1974: الرباط): 80-81، 101
موريس، بني: 37، 42-44، 47
الموساد الإسرائيلي: 38
مؤسسة "الحق" (رام الله): 228
الميثاق الوطني الفلسطيني (1964): 68، 80

ن

نابلس: 40، 94، 136، 206، 209
النابلسي، سليمان: 52
نتنياهو، بنيامين: 14، 104، 123-124، 178، 182، 185، 193، 220، 222، 224
نزّال، محمد: 119
نظام الفصل العنصري/ الأبارتهايد: 28، 48، 50، 226
نظام الفصل العنصري الإسرائيلي: 11، 46، 134، 149
النمسا: 20، 123، 173، 210-211
نهر الأردن: 12، 15، 21، 48-49، 63، 65، 108، 202
نيويورك: 81-82

هـ

الهاغاناه: 34، 41
هالبر، جيف: 190
هب الريح، زياد: 207
هركابي، يهوشافاط: 82، 160-161
هس، عميرة: 23-24، 161، 193، 199، 225-226
هنية، إسماعيل: 144-145، 147، 149، 197

و

واشنطن: 114-116، 120، 135، 155، 177، 180
وثيقة الخطوط الحمراء: 164-165
الوزير، خليل (أبو جهاد): 67، 74-75
وعد بلفور (1917): 29
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): 22، 167، 169، 171
الولايات المتحدة الأميركية: متواتر
وولف، باتريك: 46، 51، 224

ي

يادلين، عاموس: 191
ياسين، أحمد: متواتر
يافا: 29، 34، 38-41
يالو: 84
اليمن: 71
يهود (قرية): 55
يوغسلافيا: 47، 65

منطق

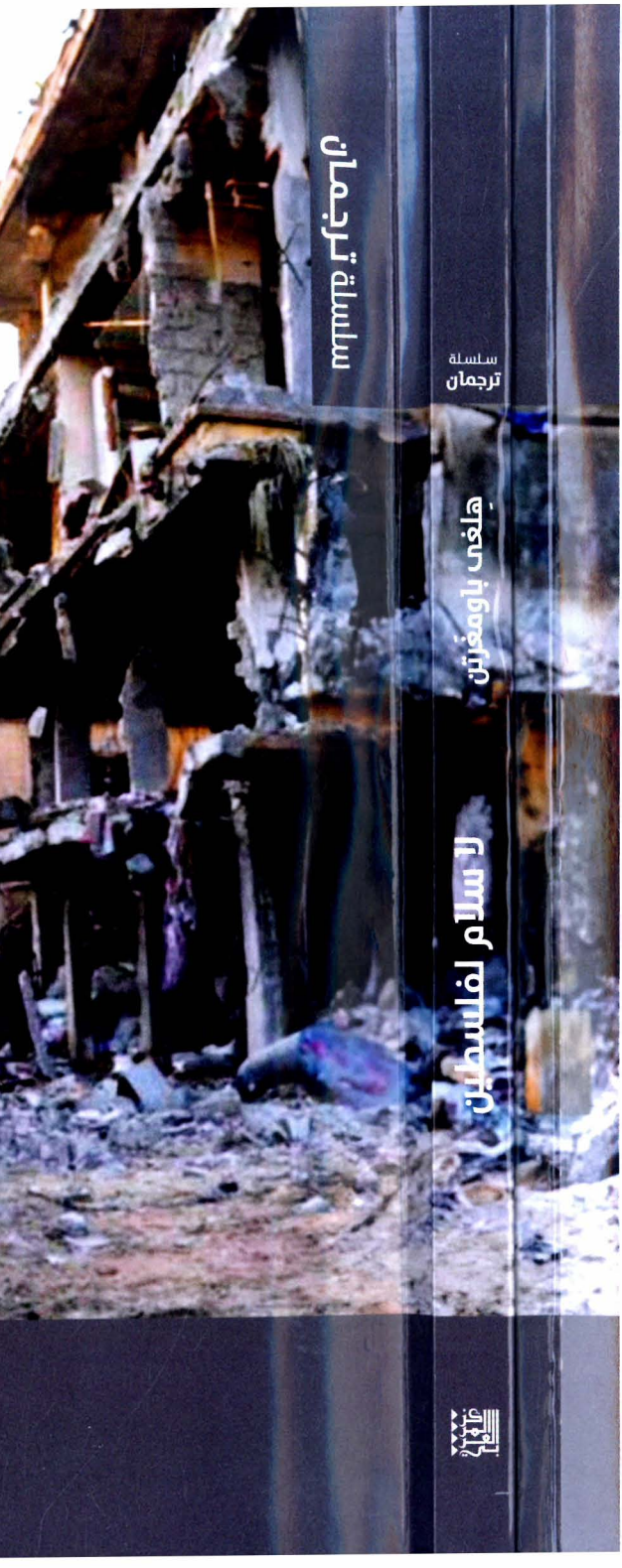

كتابته باللغة الألمانية يكمن في
زة، فإن المؤلفة تعود لتصل ما
ما يجري في فلسطين وحولها
بصرة تقبض على تسلسل الأحداث،
الآن لا ينفصل عما جرى من قبل.
سلام لفلسطين"، لكان الأمر مدعاة
سمها وسائل الإعلام في الفضاء
في فلسطين، هي صورة يجيد
لى عينيه. وعلى الرغم من أن هذا
ة ذلك الفضاء، فهو يمنح القارئ
رحلة تاريخية تنطلق به من النكبة
شيخ جراح في القدس، على وقع
ية في غزة في أيار/مايو 2021،
تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ع قرن أستاذة للعلوم السياسية في
في الجامعة الأميركية في بيروت،
رة. لها العديد من المؤلفات عن تاريخ
نكبة وسياساتها، إضافة الى الهجرة
مؤلفاتها المترجمة إلى العربية: **من**
ية الفلسطينية 1948-1988 (2006)؛
سطينيون والشرق الأوسط (2009).
ما يجري على الساحة الفلسطينية

الفلسطينية. درس الطب في جامعة
بلومًا عاليًا في اللغة الألمانية، واهتم
مل طبيبًا في مراكز الهلال الأحمر
سرة في الضفة الغربية، كما درّس
درسة الرجاء اللوثرية في رام الله حيث
ن التحرير إلى الدولة: الحركة الوطنية
عمل والعادات والتقاليد في فلسطين
سطين التي صدرت عن المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research &